

Distr.: General
18 June 2012
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية
الكونغو الديمقراطية

باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية
الكونغو الديمقراطية، ووفقاً للفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢٠٢١ (٢٠١١)، يشرفني أن
أحيل إليكم طيه التقرير المؤقت لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر
المرفق).

وفي هذا الصدد، أرجو ممتنا توجيه نظر أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة ومرفقها
وإصدارهما باعتبارهما من وثائق المجلس.

ويشرفني كذلك إبلاغكم بأن فريق الخبراء يعتزم أن يحيل إلى مجلس الأمن، عن طريق
اللجنة، إضافة إلى التقرير المؤقت في الوقت المناسب.

(توقيع) أغشين مهديف

الرئيس



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق

رسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهة من فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية إحالة التقرير المؤقت للفريق، الذي أعد عملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢٠٢١ (٢٠١١).

(توقيع) ستيفن هيغ

(توقيع) نلسون ألوسالا

(توقيع) روبن دي كونينغ

(توقيع) ماري بلاماديا

(توقيع) إميلي سيرالتا

(توقيع) ستيفن سبيتايل

أولا - مقدمة

١ - عملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢٠٢١ (٢٠١١)، يقدم فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية التقرير المؤقت التالي وفاء بالتزامه بأن يقدم تقريراً إلى المجلس، من خلال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية (التي يشار إليها فيما يلي باسم "اللجنة") بحلول ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢. ويتمثل الغرض من التقرير في ما يلي:

(أ) إرساء تفسير الفريق لولايته والمنهجية التي يتبعها استناداً إلى ما ورد من توجيه ومشورة حتى الآن من اللجنة؛

(ب) تحديد اتجاه الجهود البحثية الحالية التي يضطلع بها الفريق من دون الإخلال بالتحقيقات الجارية؛

(ج) تسليط الضوء على الأحداث الهامة المتعلقة بولاية الفريق التي جرت منذ أن قدم الفريق تقريره النهائي السابق إلى اللجنة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (S/2011/738)، الذي يشمل معلومات مستكملة متعلقة بالكيانات والأفراد الخاضعين للجزاءات بالإضافة إلى الذين ذكروا في تقارير سابقة.

وسيقدم الفريق تقريره النهائي إلى مجلس الأمن، عن طريق اللجنة، قبل ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ عملاً بالفقرة ٤ من القرار ٢٠٢١ (٢٠١١).

٢ - وأبلغ الأمين العام في رسالته المؤرخة ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢ (S/2012/85) مجلس الأمن بأنه عيّن في فريق الخبراء الأشخاص التالية أسماؤهم: السيد نلسون أלוيسالا، كينيا (الأسلحة)؛ والسيد روبن دي كونينغ، هولندا (الموارد الطبيعية)؛ والسيدة ماري بلامادياالا، جمهورية مولدوفا (الجمارك والطيران)؛ والسيد ستيفن سيبتايل، بلجيكا (المالية)؛ والسيد ستيفن هيغ، الولايات المتحدة الأمريكية (الجماعات المسلحة، والمنسق). وفي رسالته المؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠١٢ (S/2012/143)، عيّن الأمين العام العضو السادس للفريق: السيدة إميلي سيرالتا، فرنسا (المسائل الإقليمية). ولن يستفيد الفريق من دعم أي استشاريين خلال فترة ولايته الحالية.

٣ - وفي أعقاب مشاورات أجراها الفريق مع أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء المعنية في نيويورك، قدم إلى اللجنة أولوياته في مجال التحقيق في ٢ آذار/مارس ٢٠١٢. ووصل الفريق إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في ١١ آذار/مارس ٢٠١٢ لبدء عمله الميداني.

ألف - الولاية

٤ - إن فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية هو فريق غير دائم مكون من أفراد مستقلين يعيّنهم الأمين العام، بالتشاور مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت ولاية الفريق، الذي يدعم اللجنة، ويعمل بتوجيه ومشورة مباشرتين منها، قد أنشئت في بادئ الأمر عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) لرصد انتهاكات نظام الجزاءات وحظر الأسلحة اللذين فرضهما المجلس في قراره ١٤٩٣ (٢٠٠٣). ويستمد الفريق ولايته الحالية من خمسة قرارات لاحقة صادرة عن مجلس الأمن، كان آخرها القرار ٢٠٢١ (٢٠١١) الذي أُتخذ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١^(١).

٥ - وخلال قيامه برصد حظر الأسلحة، يتمثل دور الفريق الأساسي في التحقيق وتوثيق الأدلة المتعلقة بشراء المعدات العسكرية، بما في ذلك الأسلحة والذخائر، من قبل الجماعات المسلحة العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلاً عن شبكاتها المالية ذات الصلة وتورطها في استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها. وبعد اتخاذ القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨)، رفع حظر الأسلحة المفروض على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ولم يعد ينطبق في ما بعد إلا على جميع الكيانات غير الحكومية.

٦ - إلا أن الفريق، على النحو المنصوص عليه في تقريره النهائيين السابقين (S/2010/596 و S/2011/738)، يقوم بتقييم التحديات المتعلقة بدمج الجماعات المسلحة السابقة في قوات الأمن الوطني، ولا سيما القوات المسلحة لجمهورية الديمقراطية، فضلاً عن تورط شبكات إجرامية داخل قوات الأمن في استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها، مما يقوّض جهود الإصلاح المتعلقة بصناعة التعدين وإصلاح قطاع الأمن. وأحاط الفريق علماً بالاهتمام الخاص الذي يبديه مجلس الأمن بهذه المسائل من خلال مشاوراته غير الرسمية مع أعضاء المجلس، فضلاً عن الفقرة ١٢ من القرار ٢٠٢١ (٢٠١١)، التي ورد فيها أن المجلس يشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة التصدي للمسألة الأساسية المتمثلة في تماسك الجيش الوطني، بوسائل منها مواصلة ضمان الإدماج السليم للجماعات المسلحة السابقة، وبخاصة المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والتحقق من أفرادها على النحو الملائم.

(١) قرارات مجلس الأمن ١٨٠٧ (٢٠٠٨) و ١٨٥٧ (٢٠٠٨) و ١٨٩٦ (٢٠٠٩) و ١٩٥٢ (٢٠١٠) و ٢٠٢١ (٢٠١١).

٧ - علاوة على ذلك، كلف مجلس الأمن بموجب الفقرات من ٦ إلى ١٣ من القرار ١٩٥٢ (٢٠١٠)، والتي أكدتها مجدداً الفقرة ٥ من القرار ٢٠٢١ (٢٠١١)، الفريق بتقييم أثر مبادئ التوجيهية المتعلقة ببذل مستوردي المنتجات المعدنية الكونغولية والقطاعات الصناعية التي تقوم بتجهيزها ومستهلكيها العناية الواجبة، على النحو الذي أبلغ به اللجنة في تقريره النهائي لعام ٢٠١٠ في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠^(٢). وتهدف المبادئ التوجيهية إلى مساعدة الشركات على تجنب إلحاق الضرر بسمعتها وإمكانية التعرض لعقوبات موجبة محتملة. وفي ما يتعلق بهذا الأمر الأخير، قرر المجلس، بموجب الفقرة ٩ من القرار ١٩٥٢ (٢٠١٠)، أن تقوم اللجنة، لدى البت في تعيين اسم كيان أو شخص ممن يقدمون الدعم للجماعات المسلحة غير القانونية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية ... بالنظر، في جملة أمور، فيما إذا كان هذا الكيان أو الشخص قد تحرى العناية الواجبة.

٨ - وطلب مجلس الأمن بموجب الفقرة ٥ من القرار ٢٠٢١ (٢٠١١) أن يدرج الفريق في تقييمه لأثر مبادرة العناية الواجبة تقييماً شاملاً بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمناطق التعدين المعنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٩ - علاوة على ذلك، وبموجب الفقرة ٦ من القرار ١٩٥٢ (٢٠١٠)، طلب مجلس الأمن أن يقوم الفريق بالتحقيق مع مرتكبي الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي ولحقوق الإنسان، ومنهم أفراد القوات المسلحة الوطنية ...، وهو طلب أعيد تأكيده في الفقرة ٥ من القرار ٢٠٢١ (٢٠١١). وبذلك، يسعى الفريق إلى تحديد مسؤولية قيادة تجنيد الجنود الأطفال، واستهداف النساء والأطفال، وأعمال العنف الجنسي.

١٠ - واستناداً إلى نتائج التحقيقات التي أجراها الفريق، فهو يقدم توصيات في تقاريره المؤقتة والنهائية بشأن تنفيذ التدابير اللازمة لإنفاذ حظر الأسلحة ونظام الجزاءات وكذلك معالجة المسائل المتعلقة بالجماعات المسلحة، والشبكات الإجرامية داخل الأجهزة الأمنية، والتجارة في الموارد الطبيعية. وبموجب الفقرة ١٨ (و) من القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨)، كلف الفريق بتحديد الأفراد والكيانات الذين يتبين أنهم انتهكوا أحكام حظر الأسلحة أو نظام الجزاءات، والتوصية بإدراجهم ضمن الخاضعين لجزاءات موجهة من خلال مرفق سري لتقريره النهائي. وعلى النحو المنصوص عليه بموجب القرارين ١٨٠٧ (٢٠٠٨) و ١٨٥٧ (٢٠٠٨)، فإنه يمكن الاطلاع على معايير الإدراج في المرفق ١.

(٢) انظر التقرير النهائي للفريق، الفرع التاسع، بالوثيقة S/2010/596. وتتوفر نسخة موحدة لعملية بذل العناية الواجبة الموصى بها المؤلفة من خمس خطوات في الملف التالي:

www.un.org/sc/committees/1533/pdf/due_diligence_guidelines.pdf

١١ - ويرى الفريق أن تقديم الدعم المالي إلى فرد أو كيان يخضع للجزاءات أو التعاملات التجارية معهما يشكلان انتهاكاً لتجميد الأصول، وبالتالي أفعالاً قابلة لفرض العقوبات. وترد في المرفق ٢ القائمة الحالية للأفراد والكيانات الذين أدرجتهم اللجنة ضمن الخاضعين للجزاءات (حتى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)^(٣)، وترد في المرفق ٣ معلومات مستكملة عن بعض الأفراد والكيانات المدرجين في القائمة، ويعتزم الفريق إحالة هذه المعلومات رسمياً إلى اللجنة بغية تحديث القائمة.

باء - المنهجية

١٢ - يلتزم فريق الخبراء بمنهجية صارمة في التحقيق لضمان أكبر درجة من الدقة للتأكدات والاستنتاجات التي يتوصل إليها. وتؤيد معاييرها المتعلقة بالإثبات المعايير التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات في تقريره لعام ٢٠٠٦ (انظر S/2006/997، المرفق). ويجري الفريق بحثاً ميدانية شاملة ومعمقة في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة، ويسعى في جميع الأوقات إلى الاعتماد على الوثائق الأصلية، وحيثما كان ذلك ممكناً، على الملاحظات المباشرة في الميدان من قبل الخبراء أنفسهم، بما في ذلك الصور الفوتوغرافية. وعندما لا تكون هناك إمكانية للحصول على هذه الأدلة، يجب تأكيد استنتاجات التحقيق، على الأقل، بثلاثة مصادر يكون الفريق قد ارتأى أنها مستقلة عن بعضها البعض وذات مصداقية وموثوق بها. ويضع الفريق أولوية للشهادات التي يقدمها أعضاء الجماعات المسلحة الحاليين والسابقين، والشهود المحليون عن أحداث معينة، والأجهزة الأمنية لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إلا أن الفريق يجري تقييماً منهجياً عن مصداقية كل من هذه المصادر، ويواصل توخي الحذر لكي لا تتأثر نتائجه بجهود متعمدة. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن منهجية الفريق في المرفق ٤.

١٣ - ودأب مجلس الأمن، في قرارات متتالية على حث فريق الخبراء وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة التي سبقتها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على حد سواء على التعاون الوثيق وتبادل المعلومات. وبموجب الفقرة ١٨ من القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨)، التي أكدتها مجدداً الفقرة ٤ من القرار ٢٠٢١ (٢٠١١)، طلب المجلس أن يقوم الفريق بفحص وتحليل المعلومات التي تجمعها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق مهمة الرصد الموكولة إليها. وبموجب الفقرة ١١ من القرار ١٨٩٦ (٢٠٠٩) طلب المجلس بصفة خاصة أن تقوم

(٣) يمكن الاطلاع على القائمة بالنقر على الرابط التالي: www.un.org/sc/committees/1533/pdf/1533_list.pdf.

البعثة بإطلاع الفريق على جميع المعلومات ذات الصلة. إلا أنه، حتى وقت إعداد هذا التقرير، وخلال ولايته الحالية، لم يتلق الفريق من خلال القنوات الرسمية أي وثائق و/أو تقارير صادرة عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٤ - وأخيراً، في ضوء الحد المعتمد حديثاً بـ ٢٣ ٠٠٠ كلمة (باستثناء المرفق) لجميع التقارير التي تقدمها أفرقة الخبراء في الأمم المتحدة، سعى الفريق إلى الاكتفاء بتحديد واستهداف أكثر الانتهاكات جسامة وتأثيراً لخطر الأسلحة التي تحظى بأكثر الاهتمام لدى مجلس الأمن استناداً إلى التوجيه والمشورة المقدمين من اللجنة. وتحدد فروع التقرير التالية الخطوط العريضة لتقييم الفريق الحالي لهذه الأولويات ضمن مختلف مكونات ولايته، وتقديم معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية.

ثانياً - الجماعات المسلحة الأجنبية

١٥ - يعتزم الفريق مواصلة تركيز جهوده على الجماعات المسلحة الأجنبية الرئيسية الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وقوات التحرير الوطنية. ولن يشمل الحلفاء الصغار والجماعات المتفرعة الصغيرة، ما لم يحصل الفريق على أدلة واضحة على وجود دعم خارجي لها. وسيواصل الفريق التحقيق في تورط الجماعات المسلحة الأجنبية في مصادر التمويل المحلية، مثل التجارة في الموارد الطبيعية، وجهود التجنيد، وشراء الأسلحة، وأي دعم محلي أو دعم خارجي أو مالي أو عسكري. ولن يجري تحقيقات حول جيش الرب للمقاومة بأي عمق لعدم وجود مؤشرات متواصلة على أن هذه الجماعة المسلحة، الموجودة في مقاطعة أورينتال، تستفيد من أي دعم مالي خارجي أو محلي أو دعم عسكري، وهي ليست متورطة في استغلال الموارد الطبيعية أو الاتجار بها.

ألف - تحالف القوى الديمقراطية

١٦ - تحالف القوى الديمقراطية هو جماعة متمردة إسلامية ذات قيادة أوغندية يوجد مقرها حول جبال رويتزوري في كيفو الشمالية. ولا يزال جميل موكولو^(٤)، المشمول بالجزاءات، القائد الأعلى للتحالف. وقد تلقى الفريق تقارير أولية تفيد أن موكولو تواجد في جمهورية الكونغو الديمقراطية برفقة مقاتلي تحالف القوى الديمقراطية في الأشهر الأخيرة. ويبحث الفريق، خلال ولايته الحالية، الترتيبات المالية المحلية إضافة إلى التمويل الخارجي للتحالف، وبالأخص الدور الذي تضطلع به شبكات الدعم الإقليمية والدولية التي يتولى السيد موكولو تنسيقها.

(٤) انظر www.un.org/News/Press/docs/2011/sc10410.doc.htm.

١٧ - وفي آب/أغسطس ٢٠١١، داهمت الشرطة الكينية مقر إقامة السيد موكولو في نيروبي حيث ألقت القبض على أحد أبنائه، وهو حسن موكولو. وطلب الفريق الحصول على المعلومات والوثائق المضبوطة خلال هذه المداخلة والمتعلقة بالتمويل الدولي للمتمردين.

١٨ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ألقت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية القبض على مواطنين أوغنديين اثنين يحملان جوازي سفر من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وكانا قد سافرا إلى إقليم بيني لإجراء تدريبات لحركة التمرد. ويُزعم أن هودز سمبييوا وحبيي كيوانوكا مزدوجا الجنسية حيث يحمل كلاهما الجنسية الأوغندية وجنسية المملكة المتحدة. وكإشارة إلى أهميتهما بالنسبة للحركة المتمردة، شن تحالف القوى الديمقراطية بعيد القبض عليهما هجوما فاشلا من أجل إطلاق سراحهما (انظر المرفق ٥). وذكرت مصادر الأمم المتحدة للفريق أن السيد كيوانوكا ضابط اتصال مهم بالنسبة لتحالف القوى الديمقراطية في المملكة المتحدة جاء لكي يتولى التنسيق ميدانيا لمدة أربعة أشهر. وقد نقلت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية كلا الشخصين إلى كينشاسا. وينوي الفريق السعي لتأمين مزيد من التعاون من قبل السلطات الأوغندية وسلطات المملكة المتحدة من أجل تحديد شبكات الدعم المالي التي يشارك فيها السيد سمبييوا والسيد كيوانوكا.

١٩ - وإزاء العمليات الوشيكة المشتركة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في أوائل عام ٢٠١٢، وجّه تحالف القوى الديمقراطية ضربات استباقية متكررة ضد مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بل واستهدف التحالف البعثة أيضا. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، هاجم تحالف القوى الديمقراطية القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في موكوكو ونهب بساتين رسمية وأسلحة بعد طرد الوحدة العسكرية المنتشرة هناك. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، أقام تحالف القوى الديمقراطية كميناً لدورية تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية شرقي إرينجيتي. وقتل التحالف ثمانية من جنود تلك القوات في بيليماني في ٢٣ آذار/مارس واستولى على أسلحتهم، مجبرا الجيش الكونغولي على التراجع إلى مواقع دفاعية وهو ما عوّق العمليات ضد التحالف. وحينما شُنت عملية "ضربة رادي" في محاولة لاجتياح معسكرات أساسية لتحالف القوى الديمقراطية، أطلق التحالف النار على مروحيات بعثة الأمم المتحدة التي كانت تحلق فوق مقر المتمردين في نادوي في ١٩ و ٢١ آذار/مارس. ونقل التحالف لاحقا رسالة إلى البعثة تستشهد بآيات من القرآن وتهدد بمزيد من الهجمات على معسكرات وأفراد الأمم المتحدة إذا استمرت بعثات الاستطلاع (انظر المرفق ٦).

٢٠ - وواصل تحالف القوى الديمقراطية أيضا استهداف المدنيين الذين يتهمهم بعدم احترام الترتيبات التجارية أو بتزويد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بمعلومات استخبارية. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، اختطف المتمردون ١٦ من عمال مناجم الذهب شرقي إرينجيتي وقتلوا دونات مالاومبي، وهو رجل أعمال وتاجر ذهب ذو صلات ممتدة لزمان بتحالف القوى الديمقراطية، وسبق له الاضطلاع بدور هام في تيسير عمليات نقل الأموال.

٢١ - وأخيرا، ينوي الفريق مواصلة التحقيق في عمليات التجنيد المستمرة لتحالف القوى الديمقراطية على امتداد شرق أفريقيا، وفي الصلات المزعومة بتمرد حركة الشباب في الصومال، وذلك بدعم من السلطات الكينية والتترانية والأوغندية وبالاشتراك مع فريق الرصد التابع للأمم المتحدة المعني بالصومال وإريتريا.

باء - قوات التحرير الوطنية

٢٢ - على نحو ما وثقه الفريق خلال ولايته لعام ٢٠١١، واصل المتمردون البورونديون المنتمون إلى قوات التحرير الوطنية عملياتهم في كيفو الجنوبية منذ فرار رئيسهم أغاثون رواسا من بوروندي في تموز/يوليه ٢٠١٠. وتولى أونطوان "شوتي" بارانياكا قيادة هذا التمرد الذي ظهر من جديد حتى شباط/فبراير ٢٠١٢، حينما أدت المنازعات الداخلية بشأن التحالفات المحتملة إلى استبداله بكبير ضباط استخباراته، "المقدم" ألويس نزاميما. وقتلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الضباط الكبير في قوات التحرير الوطنية كلافر ندوايزو، المعروف حركيا باسم "كارميل" أو "موكونو"، في أعقاب كمين مسلح نصبته قوات التحرير الوطنية على الطريق الرئيسي قرب كيليبا في ٣ أيار/مايو ٢٠١٢.

٢٣ - وتحتفظ قوات التحرير الوطنية حاليا، إضافة إلى مقر قيادتها قرب كيليبا، بمواقع في التلال المطلّة على قرية مبوكو في إقليم فيزي وبموقع في السهول الوسطى لإقليم أوفيرا. وعلاوة على ذلك، ونتيجة لحل المفزة ١٠٥ للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في فيزي، استعاد جنود قوات التحرير الوطنية العاملين مع ماي ماي ياكوتومبا السيطرة على مناطق استراتيجية وغنية بالموارد في شبه جزيرة أوبواري المطلّة على بحيرة تانجانيقا وجنوبها. وأخبر مقاتلون حاليون الفريق بأن عمليات التجنيد التي تقوم بها قوات التحرير الوطنية مستمرة داخل أجهزة الأمن البوروندية، حيث يكثر مرور أعداد صغيرة إلى إقليم أوفيرا. وأشارت المصادر نفسها إلى أن قوات التحرير الوطنية لا تزال تحصل على الأسلحة من جمهورية تنزانيا المتحدة، وكثيرا ما تصل هذه الأسلحة على متن سفن عبر مرفأ رومونجي البوروندي.

٢٤ - وتلقى الفريق، خلال ولايته السابقة، شهادات من أعضاء في المعارضة السياسية البوروندية خلصوا فيها، في ضوء رؤاهم بشأن حالة حقوق الإنسان والسياسة والحوكمة في البلد، إلى أن الطريقة الوحيدة لجذب انتباه المجتمع الدولي وحكومة بوروندي هي تعبئة قوات مسلحة بغية فرض حوار سياسي. وفي استراتيجية ذات شقين، قام ساسة معارضون من التحالف الديمقراطي من أجل التغيير - إيكيبيري، في نفس الوقت الذي كانوا يطلبون فيه تنازلات مباشرة من الحكومة، بإنشاء وتفعيل شبكات لدعم تمرد مسلح أوسع يشمل متمردى قوات التحرير الوطنية المتواجدين في جنوب كيفو.

٢٥ - وتوصل الفريق إلى هذه الاستنتاجات، مستندا أولا وقبل كل شيء، إلى مقابلات مع خمسة من مقاتلي قوات التحرير الوطنية الحاليين في بوجومبورا وفي إقليم أوفيرا، وأربعة من المتعاونين مع المتمردين ألقى القبض عليهم، وأربعة محاورين بورونديين ودوليين مستقلين تماما على اتصال منتظم بأولئك القادة السياسيين. وعلى الرغم من عدم ورود ذكر لذلك في التقرير النهائي للفريق لعام ٢٠١١، ففي مكالمة هاتفية في آب/أغسطس ٢٠١١ أكد أيضا قائد متمردى جبهة استعادة الديمقراطية - أبانغاهوغو، العقيد بيير كلافر كابيريبي، المشاركة المباشرة لقادة سياسيين في المعارضة، من بينهم ألكسيك سندوهيجي، في التعبئة من أجل تمرد مسلح يشمل قواته إضافة إلى الجبهة الوطنية من أجل الثورة في بوروندي وقوات التحرير الوطنية وغيرها.

٢٦ - كما أشارت بيانات عامة وخاصة أدلى بها أعضاء التحالف الديمقراطي من أجل التغيير - إيكيبيري بشكل متكرر إلى تهديد التمرد المسلح باعتباره السبب المبرر للحوار السياسي مع الحكومة عقب خوضهم انتخابات عام ٢٠١٠. بيد أن قيادات استخباراتية بوروندية عليا رفضت الإقرار أمام الفريق بوجود "تمرد مسلح" في بوروندي أو بالصلات القائمة بين الخصوم السياسيين والجماعات المسلحة.

احتجاز ألكسيس سيندوهيجي في جمهورية تنزانيا المتحدة

٢٧ - في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وتنفيذا لطلب من الإنتربول، احتجزت الشرطة التنزانية ألكسيس سيندوهيجي عند وصوله إلى دار السلام على متن رحلة قادمة من كمبالا. ووفقا لما ذكرته السلطات البوروندية التي أجرى معها الفريق مقابلة، فإن الحكومة لم تقم بتسليم السيد سيندوهيجي إلى بوجومبورا لكي لا يبدو أنها تضطهد المعارضة السياسية. وقد أطلق سراح سيندوهيجي لاحقا في ٢٤ كانون الثاني/يناير وسُمح له بالعودة إلى فرنسا عبر أوغندا.

٢٨ - وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، كتب السيد سيندوهيجي إلى الأمين العام للأمم المتحدة رداً على النتائج التي توصل إليها الفريق وذكر أن المتمردين الهوتو ما كان لهم أن يقبلوا العمل معه لأنه من التوتسي (المرفق ٧). وكتب محامي سيندوهيجي أيضاً إلى لجنة الأمم المتحدة للجزاءات في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢ مثيراً عدة قضايا تتعلق بالمنهجية التي يتبعها الفريق (المرفق ٨). وقد رد الفريق رداً مستفيضاً على هاتين المراسلتين (المرفق ٩).

٢٩ - وفي تفسير صارم لولاية الفريق بشأن تمويل الجماعات المسلحة النشطة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، أشار الفريق إلى المتمردين البورونديين الموجودين على الأراضي الكونغولية باسم "قوات التحرير الوطنية"، لكنه أقر في الحاشية ٤٦ من تقريره النهائي لعام ٢٠١١ إلى أنه "تجرى حالياً مفاوضات بين زعماء المعارضة البوروندية بشأن الاسم الذي سيطلقونه على المحاربين في صفوفهم. ورثما يتخذ قرار في هذا الصدد، سيواصل الفريق في الإشارة إلى هذه الجماعة المسلحة الأجنبية باسم قوات التحرير الوطنية". وبينما يظهر من عدة مصادر وثيقة القرب من زعماء المعارضة السياسية البوروندية الذين يقودون المفاوضات أن ثمة اتفاقاً وشيكاً، فإن محاولات إنشاء قيادة موحدة تحت اسم واحد قد فشلت لعدة أسباب من بينها عدم رغبة أغتاتون رواسا في فقدان السيطرة على مقاتلي قوات التحرير الوطنية المواليين له.

٣٠ - وخلال الولاية الحالية، وجد الفريق أدلة تشير إلى أن قوات التحرير الوطنية، بينما تظل مستقلة، قد أقامت تحالفات عملياتية مع جبهة استعادة الديمقراطية والجبهة الوطنية من أجل الثورة في بوروندي (سيشار إليها لاحقاً باسم الجبهة الوطنية) جرى توطيدها في اجتماع بين ممثلين عن الحركات الثلاث انعقد قرب كامانيولا في أوائل آذار/مارس ٢٠١٢. وأكد أربعة من ضباط قوات التحرير الوطنية قرب أوفيرا أنهم يعملون مع مقاتلي كلٍ من الجبهة الوطنية وجبهة استعادة الديمقراطية الموجودين بالفعل في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تحالف قوات التحرير الوطنية مع الجبهة الوطنية من أجل الثورة في بوروندي^(٥)

٣١ - تلقى الفريق عدة تقارير مستقلة من مجموعة من ٤٠ مقاتلاً بوروندياً من التوتسي يتخذون قاعدة لهم في التلال المطلّة على بلدة أوفيرا. ووفقاً لقادة من طائفة بانيامولينغيه وضباط استخبارات من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فإن هؤلاء البورونديين الذين

(٥) خلال الولاية السابقة للفريق، لم تكن الجبهة الوطنية من أجل الثورة في بوروندي موجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولذا لم تكن موضوعاً لتحقيقاته. في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أذاعت قناة France24 التلفزيونية فيلماً وثائقياً يُزعم أنه عن قائد الجبهة الوطنية "الجنرال" مويس في مقاطعة كيفو الجنوبية. غير أن المقاتل الذي زعم أنه الأخير في الفيلم الوثائقي هو في الواقع مقاتل كونغولي ينتمي إلى طائفة مونيامولينجيه من الجماعة التابعة لريتشارد تاومبي المنشقة عن القوات الجمهورية الاتحادية. وخلال زيارة الفريق إلى مقر تاومبي في آب/أغسطس ٢٠١١، شوهد هذا الشخص بين حراس الحماية الشخصية.

يزعمون أنهم مجموعة للصلاة هم في الواقع مقاتلون للجبهة الوطنية. وأشارت مصادر من المجتمع المدني إليهم بأنهم "أناس سيندوهيجي".

٣٢ - وتلقى الفريق، خلال ولايته السابقة، أكثر من اثني عشرة شهادة تنسب الجبهة الوطنية إلى السيد سيندوهيجي، بما في ذلك شهادات ثلاثة أفراد على اتصال مباشر ومتواصل به. وأكد مصدر استخباري من بلد أوروبي أيضا أن السيد سيندوهيجي هو صاحب فكرة الجبهة الوطنية والمروّج لها. وإضافة إلى ذلك، ففي آذار/مارس ٢٠١٢، تلقى الفريق وصفا تفصيليا من ممثل كبير لقوات التحرير الوطنية له صلات وثيقة للغاية بالسيد سيندوهيجي للطريقة التي توصل بها السيد سيندوهيجي إلى اسم الجبهة الوطنية من أجل الثورة في بوروندي وعرضه عليه وعلى آخرين. وزعم المصدر نفسه أيضا أن السيد سيندوهيجي أصر على الاتصال بالسيد بارانيانا وطمح إلى تحويل مقاتلي قوات التحرير الوطنية الموجودين تحت قيادته إلى الجبهة الوطنية.

٣٣ - ويتسق ترويج السيد سيندوهيجي للجبهة الوطنية كاسم للتحالف الجديد الشامل للحركات المسلحة مع شهادات مقاتلي قوات التحرير الوطنية الحاليين الذين أحرقت معهم مقابلات في بوجومبارا وأوفيرا في آب/أغسطس ٢٠١١، حينما لم يكن للحركة أي مقاتلين يعملون لحسابها. وعلاوة على ذلك، وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، كان قائد جبهة استعادة الديمقراطية العقيد كابيريبي قد أكد للفريق أن حركته المتمردة تطمح أن تضم متمردي قوات التحرير الوطنية، ولكن السيد سيندوهيجي كان مصرا على قيادته وعلى اسم الجبهة الوطنية من أجل الثورة في بوروندي. وأخيرا، ووفقا لما ذكره أحد مقاتلي قوات التحرير الوطنية الحاليين، فإن رحيل السيد بارانيانكا من موقعه القيادي ضمن قوات التحرير الوطنية في كينيا يعود إلى رفضه العمل مع التوتسي، وبالأخص السيد سيندوهيجي.

تحالف قوات التحرير الوطنية مع جبهة إعادة الديمقراطية - أبانياغيهوغو

٣٤ - في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أعلن بيير - كلافيير كابيريبي، إنشاء جبهة إعادة الديمقراطية - أبانياغيهوغو، من خلال مذكرة (انظر المرفق ١٠) نشرت في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ووفقا لما ذكره مقاتلون سابقون وحاليون، فإن حركة الجبهة المذكورة، تضم جان بيتي ندويمانا، عضو الحزب السياسي للاتحاد من أجل السلام والديمقراطية والمنشق عن قوات الأمن. وقد وجهت إلى الفريق، في مكالمة هاتفية مع السيد كابيريبي، الدعوة لزيارة جمهورية تنزانيا المتحدة للاجتماع به. وقد شنت الجبهة هجوما فاشلا من جمهورية تنزانيا المتحدة على مخافر للشرطة في مقاطعة سيانكوزو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وزعمت حكومة بوروندي أنها قتلت ٥٧ من المقاتلين وأسرت ٢٠ آخرين.

٣٥ - وفي ١٠ نيسان/أبريل، ألقت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية القبض على اثنين من مقاتلي جبهة إعادة الديمقراطية البورونديين هما "الرائد" كيفين نديشيغمي، المعروف حركيا باسم ويلوندجا علي، و "القيب" إيدي شاباني موريشو، وذلك في بلدة سانج في إقليم أوفيرا. وقد أكد كل من "القيب" شاباني و "الرائد" نديشيغمي، في مقابلتين مع ضباط مخبرات من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، تحالف جبهة استعادة الديمقراطية مع قوات التحرير الوطنية، ووجود قيادتهما العليا في جمهورية تنزانيا المتحدة، وشراءهما أسلحة عن طريق تجار أسلحة محليين كونغوليين. وقد وصفت أوامر المهام الصادرة لهما، بالصيغة التي حصل عليها الفريق، تلك المهام بأنها تتمثل في التحضير لإقامة مركز تدريب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والاتصال بقيادة الجماعات المسلحة الكونغولية، واستعادة الأسلحة من نقاط الاتصال المحلية ومخابئ الأسلحة (انظر المرفق ١١). ويسعى الفريق حاليا إلى تأكيد تقارير تفيد بأن العقيد كابيرغي قد قُتل بالقرب من كيليبا في جمهورية الكونغو الديمقراطية في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

مذبحة غاتومبا

٣٦ - وأخيرا، واصل الفريق التحقيق في التورط المزعوم لقوات التحرير الوطنية في المذبحة التي راح ضحيتها ٣٢ فردا في بلدة غاتومبا الواقعة على الحدود مع بوروندي في آب/أغسطس ٢٠١١. وأكد ضباط قوات التحرير الوطنية أن الاستخبارات البوروندية أرسلت السيد موكونو يوم المذبحة لإغراء السيد بارانيانكا بالحيء إلى غاتومبا، حيث كان سيجري القبض عليه. وسيواصل الفريق تحرياته في هذه الواقعة خلال ما تبقى من فترة ولايته.

جيم - القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

٣٧ - اتسمت الفترة من نهاية عام ٢٠١١ وإلى بداية عام ٢٠١٢ بتدهور العلاقات مع الجماعات المسلحة المحلية التي شاركت في موجات متتالية من الاغتيالات الموجهة ضد مجموعة منتقاة من كبار القادة وضباط الاتصال في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قتلت الجماعة الكونغولية المسلحة المسماة جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو المقدم إيفاريسست كانزيهوغيرا، قائد كتيبة مونتانا، المعروف حركيا باسم "صديقي سولي"، في قرية ميساو، بإقليم واليكالي. وهرب من الهجوم الرقيب أول، سيرافين ليونسو كارانغوا. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قتلت الجماعة المسلحة المحلية المسماة جبهة الدفاع عن الكونغو خمسة مقاتلين من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، منهم ضباط اتصال مجتمعي رئيسيون.

٣٨ - وأُعدم المقدم فروها أونور سيندياماهوري لاحقاً على يد حرسه الشخصيين في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في إقليم روتشورو. وفي أكبر ضربة تتلقاها القيادة العليا للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، شاركت جبهة الدفاع عن الكونغو في هجوم على موقع رئيسي لقوات أبكونغوزي المقاتلة بالقرب من كيموا، بإقليم واليكالي، مما أدى إلى مقتل خمسة من كبار الضباط، منهم رئيس الأركان، "العميد" ليودومير موغاروغو^(٦). وأخيراً، وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٢، قُتل أيضاً اثنان من ضباط الاتصال الاستطلاعي هما النقيب سامسون بوسينج في إقليم أوفيرا والرائد توماس في روتشورو، وذلك أيضاً على يد حراس شخصيين لهما.

٣٩ - وخلال شهري كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٢، استهدفت عمليات عسكرية مشتركة بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، يطلق عليها عمليات أماني كاميليفو، الاستيلاء على مواقع تابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في أقاليم شابوندا ووالونغو وكاباري وموينغا وكاليهي في مقاطعة كيفو الجنوبية. وقبل هذه العمليات وطواها، كانت جماعة رايا موتومبوكي المحلية تهاجم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وانشق قائد الكتيبة الثانية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الجنوبية، الملازم أول ألويز بيزيماننا، المعروف حركيا باسم إدريسا باشاكا، عن الحركة بالقرب من بونياكير في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٢، عازياً ذلك على وجه التحديد إلى تعرضه لضغوط من عناصر متهمّة من جماعة رايا موتومبوكي. ومع أنه جرى تعيين العقيد ليون موجيامبيري، قائد قطاع كيفو الجنوبية، المعروف حركيا باسم "أشيل"، ليحل محل السيد موغاروغو كرئيس للأركان، فإن مغادرته إلى كيفو الشمالية قد أعاققتها قوات جماعة رايا موتومبوكي أثناء تحركها نحو الحدود بين كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

٤٠ - وردا على تهديدات العمليات المشتركة وجبهة الدفاع عن الكونغو وجماعة رايا موتومبوكو والاعتداءات الانتقائية، شنت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا هجمات انتقامية على السكان المحليين المتهمين بدعم هذه الجماعات وطلبت تعزيزات لزيادة تأمين مواقع القيادة العليا. ووفقاً لما ذكره مقاتلون سابقون، فقد استعاضت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا عن الحراس الشخصيين بأكثر الأشخاص نيلاً للثقة وأقبلهم للتعويل عليه دون غيرهم، وعززت رصد وحدات مقار القيادة، وبدأت في تقييد التعاون مع الجماعات المسلحة المحلية.

(٦) أدرجته اللجنة ضمن المشمولين بالجزاءات الموجهة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

٤١ - وللتكثيف مع الضغط العسكري المتزايد والحالة الأمنية غير المستقرة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، ستقوم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، حسب ما ذكره مقاتلون حاليون، بإعادة تشكيل جميع الوحدات بتحويلها إلى خمسة قطاعات فرعية وبنقل جميع وحداتها من كيفو الجنوبية إلى كيفو الشمالية. وتشير هذه المصادر ذاتها إلى أن الجنرال موداكومورا^(٧) سيضطلع بدور رئيس القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، الذي كان يتولاه سابقا إغناسي مورواناشياكا^(٨) و "الجنرال" غاستون "رومولي" إياموريمي^(٩)، بينما سيصبح "الجنرال" صاحب الشعبية ستانيلاس "بيغاروكا" نزيما^(١٠)، قائد قوات أبكونغوزي المقاتلة بالنيابة. وأخيرا، فقد رحبت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بمجندين جدد لتدريبهم في شاريو، بإقليم واليكالي.

٤٢ - وعقب تمرد عناصر كانت تنتمي إلى المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في أقاليم ماسيسي وروتشورو وأوفيرا، استعادت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى حد كبير أغلبية أهم مواقعها واستولت على أماكن استراتيجية تركتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب وقف العمليات ضدها. ونتيجة لهذه التحولات الجذرية، قرر عدة ضباط العدول عن قرارات سابقة بالانشقاق عن الحركة.

٤٣ - وسيواصل الفريق تركيز جهوده أثناء ما تبقى من فترة ولايته على تحديد مدى استمرار القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في اعتمادها على تجارة المعادن وما يتصل بها من أنشطة تجارية محلية. ووفقا لما ذكره مقاتلون سابقون، فقد بدأ قادة كبار بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، في تقاسم المزيد من الإيرادات الاقتصادية مع الجنود الأدنى رتبة. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، استولى المتمردون على منجم أومات للذهب لفترة قصيرة عقب محاولة فاشلة للاستيلاء على بيسي. وبسبب توقف العمليات وتمرد العناصر التي كانت تنتمي إلى المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، استعادت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا كثيرا من مواقع التعدين التي فقدتها في نهاية عام ٢٠١١ وأوائل عام ٢٠١٢. وفي نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٢، استولى المتمردون على منجم لوكوما للقصدير ونهبوا معادن في إقليم والونغو.

(٧) أدرجته اللجنة ضمن الخاضعين للجزاءات الموجهة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

(٨) أدرجته اللجنة ضمن الخاضعين للجزاءات الموجهة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

(٩) أدرجته اللجنة ضمن الخاضعين للجزاءات الموجهة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

(١٠) أدرجته اللجنة ضمن الخاضعين للجزاءات الموجهة في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩.

٤٤ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أسقطت المحكمة الجنائية الدولية التهم الموجهة ضد الأمين التنفيذي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا كاليكست مباروشيناما^(١١) وأُحلي سبيله في وقت لاحق. ووفقا لما ذكره مقاتلون سابقون، فقد استخدم ضباط كبار في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الإفراج عن السيد مباروشيماننا لتبديد المخاوف من الإحالة إلى القضاء الدولي. ورغم إجهاد الحرب والتوترات الداخلية النابعة من الأسلوب القيادي الذي يستخدمه الجنرال موداكومورا، فقد ظلت الآمال المعلقة على الحصول في نهاية المطاف على مساندة منشقين روانديين مثل الجنرال كايومبا والعقيد كاريجيا، أو حدوث تحول جذري للأحداث داخل رواندا، منتشرة على نطاق واسع بين ضباط وجنود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢، طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية من المحكمة أن تصدر أمرا بالقبض على الجنرال موداكومورا^(١٢). وسيواصل الفريق الجهود التي كُلف بها في الولايات الصادرة إليه مؤخرا بتحديد كبار المساندين السياسيين والماليين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا خارج جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٥ - وقد أشار التقرير النهائي للفريق لعام ٢٠١١ إلى حدوث اتصالات موسعة بموافقة فضائية بين كبار قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وأفراد في أفريقيا أو أمريكا الشمالية أو أوروبا. وسيواصل الفريق التحقيق في احتمال وجود دعم مقدم من شبكات دولية، بما في ذلك من أفراد ورد ذكرهم في تقارير سابقة.

ثالثا - الجماعات المسلحة الكونغولية

٤٦ - سيواصل الفريق التحقيق في تمويل جماعات مسلحة كونغولية من خلال الدعم الخارجي والمشاركة في تجارة الموارد الطبيعية. كما سيدرس الفريق، في فترة ما قبل الانتخابات المحلية والبلدية المقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، احتمال وجود دعم لقادة سياسيين على كل من المستوى الوطني والمقاطعات والمحلي أو تلاعب من جانبهم.

ألف - جبهة الدفاع عن الكونغو

٤٧ - جبهة الدفاع عن الكونغو هي جماعة مسلحة كونغولية ظهرت في مطلع عام ٢٠١٢ كقوة مهمة على الحدود بين غرب ماسيسي وشرق واليكالي. وقد تأسست الجبهة رسمياً، التي نشأت كتنظيم للدفاع المحلي ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ولمساندة عمليات

(١١) أدرجته اللجنة ضمن الخاضعين للجزاءات الموجهة في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩.

(١٢) رفض قضاة المحكمة الطلب في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢.

القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، تحت القيادة العامة لـ "الجنرال" بوتو لواندا، المنصب ذاتيا وأحد الضباط السابقين بالمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. وشاركت الجبهة في عدة عمليات مهمة ضد كبار قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في المناطق المحيطة بنتوتو وكيما في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٢.

٤٨ - ووفقا لما ذكره عدة مقاتلين سابقين في الجبهة ولما قاله مسؤولون حكوميون، فإن "الجنرال" لواندا يعمل على نحو وثيق مع الجنرال نتاغاندا، الذي زوده بدعم مالي وأسلحة وذخيرة عن طريق العقيد نغارويه في ماسيسي. وفي مطلع عام ٢٠١٢، كان العقيد تشوما، قائد القطاع الـ ٨٤، يخطط للهجوم على جبهة الدفاع عن الكونغو، ولكن ضباطا سابقين بالمؤتمر الوطني وفروا الحماية لـ "الجنرال" لواندا من خلال عمليات منسقة مع المتمردين. ووفقا لما ذكره مقاتلون سابقون، فإن إصرار الجنرال نتاغاندا على مهاجمة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بعد أن بدأ تمرد العناصر السابقة بالمؤتمر الوطني، وسرقة "الجنرال" لواندا للمرتبات سببتا انقسامات داخل الجماعة في مطلع أيار/مايو ٢٠١٢.

باء - جماعة ماي - ماي رايا موتومبوكي

٤٩ - تأسست رايا موتومبوكي كجماعة للدفاع عن النفس مقرها في شابوندا. واسم "رايا موتومبوكي" تُطلقه على نفسها حاليا جماعات شبه مستقلة في أقاليم كاباري وكاليهي وموينغا ووالونغو وواليكالي. وتضم بعض هذه الجماعات، التي تعمل تحت قيادات مختلفة ولا تنضوي تحت هيكل قيادي واحد، منشقين عن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد شنت هذه الجماعات هجمات ضد مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ونسائهم وأطفالهم وارتكبت أعمال سلب ونهب واعتقالات تعسفية وفرضت ضرائب غير مشروعة وارتكبت أعمال عنف جنسي، وذلك بحسب ما ذكرته مصادر تابعة للأمم المتحدة. وكان صعودها كجماعة مسلحة رئيسية في كيفو الجنوبية وعملياتها القتالية ضد كل من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وما ارتكبه من انتهاكات، سببا في تزعزع الاستقرار ونزوح السكان. وتشير معلومات تلقاها الفريق إلى أن هذه الجماعات يشارك عدد منها حاليا أيضا في عمليات تعدين للذهب والقصدير والتانتال والتنغستين بشكل مخالف للقانون.

٥٠ - وبالإضافة إلى قتال القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، اشتبكت جماعة رايا موتومبوكي مرارا مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وزاد إلقاء الجيش الكونغولي القبض على الرائد ندوندو، أحد قادة الجماعة، والضباط السابق بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مطلع عام ٢٠١٢، من تأجيج التوترات الحالية بين هذه

الجماعة المسلحة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ورغم هذا العداء، تلقى الفريق تقارير تفيد بأن تلك الجماعة لا تزال تحصل على ذخيرة من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وقعت الاثنان على اتفاق سلام في شابوندا لم يدخل بعد حيز النفاذ.

جيم - قوات المقاومة الوطنية في إيتوري

٥١ - ظل نشاط قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، التي يقودها العميد بانالوكي المعروف حركيا باسم "كوبرا ماتاتا" منحصرا في الأماكن المحيطة بغيتي، بمنطقة إيتوري. ووفقا لما ذكره مسؤولو تلك المنطقة، فقد ضاعفت الجماعة حجم قوتها من نحو ٢٥٠ مقاتلا إلى قرابة ٥٠٠ مقاتل، مستغلة فرصة انشقاق عدة ضباط كبار في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من اللواتي الرابع والثالث عشر، بشمال بونيا، يوم ١١ شباط/فبراير ٢٠١٢.

٥٢ - وخلال مفاوضات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مع المتمردين، استغل أفراد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري فرصة الفراغ الأمني وتركوا مخابئهم في الغابات في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢. وعلم الفريق من القيادة الإقليمية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومسؤولين محليين من منطقة غيتي أن قوات المقاومة الوطنية في إيتوري سيطرت على عدة مواقع مهجورة تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأن قوات المقاومة هذه لها أيضا نشاط كبير في عمليات التجنيد في الوقت الراهن. وفي الوقت ذاته، طرح قائدا قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، "العميد" بانالوكي و"العقيد" أيديرودهو، قائمة مطالب أثناء إعرابهما عن الاستعداد للتفاوض على تسريح تلك القوات (انظر المرفق ١٢). ولم يصدر حتى الآن رد من كنشاسا على اقتراح تلك القوات.

دال - جماعة ماي - ماي جيديون

٥٣ - في التقرير النهائي الصادر عن الفريق لعام ٢٠١١، وثق الفريق مجموعة من العمليات التي شنتها حركات الاستقلال الكاتانغية، منها حركة التنسيق من أجل الاستفتاء وتقرير المصير في كاتانغا. وقد أوضح أعضاء تلك الحركة للفريق كيفية تحضيرهم وتنفيذهم في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ لعملية إطلاق سراح رئيس جماعة الماي - ماي الشهير جيديون كيونغو موتانغا، الذي انضم أتباعه الآن إلى قضية الاستقلال. وتُظهر مادة فيديو حصل عليها الفريق شخصا جريحا كان ملازما أول في جماعة ماي - ماي جيديون، وذلك عقب العملية التي قامت بها حركة التنسيق من أجل الاستفتاء وتقرير المصير (انظر المرفق ١٣).

٥٤ - وبعد هروب جيديون كيونغو موتانغا، ظهر من جديد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في المنطقة الحدودية بين إقليمي ميتوبا ومانونو في وسط كاتانغا، المعروفة باسم "مثلث الموت" وهو المكان الذي أعاد فيه تنظيم جماعته. ووثقت منظمات غير حكومية محلية هروب أكثر من ٣٥ ٠٠٠ شخص من المنطقة بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٢ بعد أن أصابهم الهلع من عودته. ورغم أن بعضاً من "النمور الكاتانغية" التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قد تعقبوه في الأدغال، فقد بقي متمردون آخرون في لوبومباشي. ونفذ مقاتلو جماعة ماي - ماي جيديون سلسلة من الهجمات في البلدة قبل الانتخابات وأثناءها، وذكروا للفريق أنهم يخططون لشن هجمات جديدة.

هاء - تحالف الوطنيين من أجل كونغو حرة وذات سيادة

٥٥ - خلص التقرير النهائي للفريق لعام ٢٠١١ إلى أن النائب الوطني الأورابل ديودونييه باكونغو ميتونديكي كان من المساندين المهمين ماليا وسياسيا لتحالف الوطنيين من أجل كونغو حرة وذات سيادة. وتلقى الفريق أثناء الانتخابات تقارير تفيد بأن التحالف كان يسعى لضمان الحصول على أصوات للسيد ميتونديكي في منطقة لوكويي. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وبعد عملية تفتيش عن الأسلحة في جميع أنحاء مدينة غوما، اندلعت معركة بالأسلحة النارية عند مقر إقامة السيد ميتونديكي. وبعد اكتشاف أسلحة وذخيرة وبزات عسكرية في منزله، تم القبض عليه.

٥٦ - وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٢، أدانت المحكمة العليا السيد ميتونديكي بتهمة الكراهية الإثنية للناطقين بالرواندية. ومع أن ضباط مخبرات تابعين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قد أبلغوا الفريق بأن السيد ميتونديكي كان يدعم التحضير لإطلاق انتفاضة في غوما، فقد دافع ممثلو تحالف الوطنيين من أجل كونغو حرة وذات سيادة عن الموقف القائل بأن النائب كان مستهدفا للانتقام منه لتركه حزب الرئيس كاييلا وانضمامه إلى المعارضة قبل انتخابات عام ٢٠١١.

٥٧ - وبعد مقتل "المقدم" إيفاريست كانزاوغيرا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، سيطر تحالف الوطنيين من أجل كونغو حرة وذات سيادة على المنطقة التي أخلتها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي أصابها الضعف وهربت منها جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو. ونتيجة لتمرد العناصر التي كانت تنتمي إلى المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، سيطر تحالف الوطنيين من أجل كونغو حرة وذات سيادة على بلدات نيايوندو وبينغا ومويسو، وكاد يعبر المحيط الخارجي لمركز ماسيسي. وتلقى الفريق تقارير تفيد بتوريد إمدادات عسكرية، منها بزات عسكرية، إلى قوات التحالف المذكور في تلك البلدات.

واو - جماعة ماي - ماي ياكوتومبا (قوات أليوليا المسلحة)

٥٨ - خلص الفريق، في تقريره النهائي لعام ٢٠١١، إلى أن اثنين من أهم المساندين السياسيين والماليين لجماعة ماي - ماي ياكوتومبا، التي يقودها "الجنرال" ويليام أموري، هما جيمسي مولينغوا وأنزولوني بيمبي، السياسيان الوطنيان وعضوا المعارضة السياسية. وقد انتُخب هذان الشخصان، بفضل استفادتهم من تركيبة "الجنرال" أموري لهما، أثناء انتخابات الجمعية الوطنية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. غير أن فوز السيد بيمبي ألغاه في نهاية المطاف قرار المحكمة العليا في آذار/مارس ٢٠١٢ بسبب تناقضات في العملية الانتخابية.

٥٩ - وبسبب ما أحدثته العمليات العسكرية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من إضعاف لقوة "الجنرال" أموري وطرده من مواقع استراتيجية في مناطق التعدين وعلى شواطئ بحيرة تنجانيقا، دخل "الجنرال" أموري في مفاوضات مع الحكومة في مطلع عام ٢٠١٢. وأرسل وفدا رسميا إلى بوكافو في مطلع آذار/مارس. وعندما تعثرت المفاوضات بسبب المطالب المفرطة، استغل المتمردون فرصة تمرد العناصر التي كانت تنتمي إلى المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وأعادوا احتلال مواقعهم التقليدية على طول بحيرة تنجانيقا، بما في ذلك شبه جزيرة أوبواري، وميناء كازيما، ومناطق التعدين في ماكاما وتالاما. ووفقا لما ذكرته بعض هيئات المجتمع المدني المحلية، فقد أعاد المتمردون إنشاء نظامهم المفصل لفرض الضرائب على تجارة الذهب وإبحار المراكب في البحيرة. كما أنهم يواصلون التعاون مع متمردتي قوات التحرير الوطنية البورونديين.

زاي - جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو (ماي - ماي شيكا)

٦٠ - تحالف قائد جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو "الجنرال" شيكا نتابو نتابيري مع الجنرال بوسكو نتاغندا منذ منتصف عام ٢٠١١. وقد أدرجت اللجنة الجنرال نتابيري ضمن قائمة الخاضعين للجزاءات الموجهة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١^(١٣)، وذلك أثناء حملته الانتخابية الفاشلة ليصبح نائبا وطنيا.

٦١ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ووفقا لما ذكره مقاتلون سابقون وسياسيون قريبون من جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو، فإن "الجنرال" نتابيري، بعد زيارة قام بها إلى غوما لكي يجتمع بالجنرال نتاغندا، ونفذ عملية لمهاجمة وقتل أحد حلفائه المقربين السابقين العقيد إيفاريست كانزا هوغيرا، قائد كتيبة مونتانا بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وبعد ذلك بثلاثة أيام، في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وصل "الجنرال" نتابيري إلى مركز

(١٣) انظر www.un.org/News/Press/docs/2011/sc10461.doc.htm.

واليكالي بصحبة نحو ٦٠ مقاتلا وسلموا أنفسهم للعقيد تشوما. وفي صباح اليوم التالي، خطب "الجنرال" نتابيري في جمع غفير في مركز واليكالي ودعا إلى دعم ترشحه لمقعد نائب وطني وإعادة انتخاب الرئيس كابيلا.

٦٢ - وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، شاهدت عدة مصادر تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية العقيد ماسوزيرا، معاون الجنرال نتاغاندا، يهبط في مطار كيلامبو لكي يصطحب معه "الجنرال" نتابيري ضمانا لحمايته. ولكن عندما تلقى ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن بينهم العقيد تشوما، أوامر بالقبض على "الجنرال" نتابيري، فر ذلك الأخير إلى الغابات، تاركا وراءه أكثر من ٦٠ مقاتلا ليجري في نهاية المطاف دمجهم في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وإرسالهم إلى كيسانغاني.

٦٣ - ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ فصاعدا، استمر نشاط الشبكات التابعة لـ "الجنرال" نتابيري في الاستثمار في تجارة المعادن وفرض الضرائب عليها، حتى بعد انتشار القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تلك المواقع، وذلك بحسب ما ذكره عدد من سلطات التعدين وهيئات محلية للمجتمع المدني. وبعد انشقاق ثلاثين مقاتلا آخر عن جماعة ندومو للدفاع عن الكونغو بسبب انهيار العلاقات مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، أخذت الجماعة تُعزز نفسها ببطء من خلال الدعم المقدم إليها من الجنرال نتاغاندا، الذي ظل حليفا لـ "الجنرال" نتابيري منذ منتصف عام ٢٠١١. وقد أدت جماعة ندومو للدفاع عن الكونغو دورا داعما مهما للجنرال نتاغاندا أثناء تمرد العناصر التي كانت تنتمي إلى المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب.

رابعاً - التحديات المصاحبة لإدماج الجماعات المسلحة الكونغولية

٦٤ - سعى الفريق إلى رصد إدماج عناصر الجماعات المسلحة السابقة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية منذ التوقيع على اتفاقي ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين. وقد سلط الفريق الضوء في فترتي ولايته لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ الضوء على عقبات من قبيل استمرار وجود تسلسلات قيادية موازية ومنح معاملة خاصة للضباط المنتمين سابقا إلى المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، والمصالح الاقتصادية للشبكات الإجرامية داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي كثيرا ما تشمل أعضاء سابقين في جماعات مسلحة.

٦٥ - وفي بداية عام ٢٠١٢، كانت السلطات في كينشاسا تعتبر الفترة اللاحقة للانتخابات والضغط الدولي المتزايد للقبض على الجنرال نتاغاندا فرصة لإضعاف التسلسلات

القيادية الموازية التي يحتفظ بها داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الجنود المنتمين سابقا إلى المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وغيرهم من الجماعات المسلحة السابقة. وكان قد جرى الإعلان عن إدخال إصلاحات عسكرية. غير أن بعض القادة المنتمين سابقا إلى المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب الذين شعروا أن مصالحهم مهددة انسحبوا من عملية الإدماج لإجبار الحكومة على تقديم تنازلات جديدة. وبدأ ضباط وجنود يعملون تحت قيادة مشتركة بين الجنرال نتاغاندا والعقيد سلطاني ماكينغا^(١٤) ينشقون عن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في نيسان/أبريل ٢٠١٢، مما أدى إلى تجدد اشتباكات عنيفة تواجهت خلالها وحدات الحكومة مع المتمردين. ويزعم الفريق خلال فترة ولايته الحالية مواصلة التحقيق في هذا الانهيار الجزئي لعملية الإدماج.

ألف - اتساع نطاق سلطة ونفوذ المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب

٦٦ - سلط التقرير النهائي للفريق لعام ٢٠١١ الضوء على المخاطر المتصلة بالسلطة الآخذة في الاتساع وغير المتناسبة التي يمتلكها قادة ووحدات المؤتمر الوطني السابق في عمليات أماني ليو لكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية التي تقودها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد ظل الجنرال نتاغاندا، القائد السابق بالمؤتمر الوطني، يباشر بحكم الأمر الواقع، حتى نهاية عام ٢٠١١^(١٥)، مهام القيادة العملياتية لجميع جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وقام من خلال هذه السلطة بتنصيب ضباط موالين له ممن كانوا ينتمون إلى المؤتمر الوطني وائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين في مواقع قيادية مهمة وبنشر وحدات أغلبها من المؤتمر الوطني في مناطق ذات أهمية استراتيجية لضمان أمنه ومصالحه الاقتصادية.

٦٧ - كما اكتسب المؤتمر الوطني مزيدا من القوة من خلال التقارب بين الفرعين المتنافسين السابقين الموالين للجنرال نتاغاندا والعقيد ماكينغا. ورغم التصدع الذي لحق بالمؤتمر الوطني بسبب القبض على الجنرال لوران نكوندا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، فقد أقر جميع الضباط الذين كانوا ينتمون إلى المؤتمر بوجود مصلحة مشتركة بينهم مما دفعهم إلى التصالح والوقوف ضد إعادة نشر الضباط والجنود التابعين لهم إلى خارج كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، منذ أولى محاولات إعادة هذا النشر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(١٤) كان العقيد سلطاني ماكينغا نائب قائد عمليات أماني ليو في كيفو الجنوبية وكان يعتبر ثاني أعلى القادة المنتمين سابقا إلى المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب بعد الجنرال نتاغاندا وكان معروفا بولائه لقائد المؤتمر الوطني السابق لوران نكوندا.

(١٥) كان الجنرال أمولي، قائد عمليات أماني ليو، غائبا لمدة ستة أشهر في عام ٢٠١١ كان يتعافى خلالها من إصابات لحقت به من جراء تحطم طائرة.

٦٨ - وقد وثق الفريق، في تقريره النهائي لعام ٢٠١١، وجود دور موسع للجنرال نتاغاندا والضباط المواليين له في العملية المتصلة بالحملة الانتخابية. فبعد انضمام المؤتمر الوطني لتحالف "الأغلبية الرئاسية"، والدعم العسكري المقدم من العناصر التي كانت تنتمي إليه لإعادة انتخاب الرئيس، حاول الجنرال نتاغاندا فرض انتخاب مرشحين من المؤتمر في ماسيسي باستخدام الضغط العسكري. وكان قادة المؤتمر يأملون في أن يحققوا، في مقابل دعمهم للحملة الرئاسية، المزيد من تنفيذ اتفاقي السلام المبرمين في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، وخاصة التمثيل السياسي لكوادر المؤتمر في المناصب الحكومية (انظر المرفق ١٤).

الإطار ١

دور المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في الانتخابات

تشير عشرات الروايات الواردة من سلطات مدنية وسياسيين ومنظمات محلية إلى أن ضباطا مواليين للجنرال نتاغاندا كانوا مسؤولين عن نشر قوات للتلاعب في نتيجة الانتخابات في ماسيسي. فقد أجبر ضباط ممن كانوا ينتمون إلى المؤتمر الوطني، يقودهم العقيد بودوين نغارويه، وقائد المفرزة ٨١١ العقيد إنوسان زيموريندا، ناخبين على التصويت للرئيس كاييلا والمرشح المؤتمر إدوارد موانغاتشوتشو (انظر المرفق ١٥). وفي يوم الانتخاب، قام جنود من المنتمين سابقا إلى المؤتمر الوطني بـ (أ) تهديد الذين لم يصوتوا لصالح السيد كاييلا ومرشحي المؤتمر، مما دفع السكان المحليين إلى الفرار؛ (ب) التصويت نيابة عن سكان أميين؛ (ج) إجبار عدة مراكز اقتراع على إغلاق أبوابها مبكرا لمنع مؤيدي المعارضة من التصويت، وملء أوراق الاقتراع الفارغة. وقام جنود ممن كانوا ينتمون إلى المؤتمر، مرتدين ملابس مدنية، بالتصويت الجماعي، رغم الحظر القانوني لمشاركة العسكريين في التصويت (انظر المرفق ١٦). وأخيرا، أبلغ ضباط من المنتمين سابقا إلى المؤتمر وسياسيون الفريق بأن المرشح الرئيسي للمؤتمر، إدوارد موانغاتشوتشو^(١)، دفع ما لا يقل عن ٥.٠٠٠ دولار^(ب)، لكل من الجنرال نتاغاندا والعقيد نغارويه، في مقابل المساعدة العسكرية لحملة (انظر المرفق ١٧).

ووثق الفريق أيضا قيام إراستو نتياتورانا (انظر S/2011/738، الفقرات ٢٥٦-٢٦٤)، أحد زعماء الميليشيات النافذين ومساندي المؤتمر الوطني في إقليم ماسيسي، بدور في العملية الانتخابية. فوفقا لما ذكرته السلطات المحلية، أمر السيد نتياتورانا السكان في المناطق الواقعة تحت سيطرته بالتصويت لابنه، إراستو باهاتي موسينغا، وهو أحد مرشحي المؤتمر الوطني (انظر المرفق ١٨). وقام جنود بقيادة السيد غاتشيري موسانغا، الابن الآخر للسيد نتياتورانا والمقدم السابق في المؤتمر الوطني والقائد الحالي للكتيبة ٨١١، بالاشتراك مع ميليشيا السيد نتياتورانا، بالانتشار حول مراكز التصويت لضمان إدلاء السكان

بأصواتهم لصالح المقدم موسانغا. وأفاد ضباط سابقون بالمؤتمر الوطني ومسؤولون محليون بأن التصويت في المناطق الخاضعة لسيطرة السيد نتياتورانا ظل مستمرا فترة تتراوح بين أربعة أيام وستة أيام بعد اليوم الرسمي للتصويت.

ووفقا لما ذكره ضباط بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسياسيون، فقد نظم الجنرال نتانغاندا وقادة من كل من المؤتمر الوطني وحليفه السياسي، اتحاد الكونغوليين من أجل التقدم^(ج)، في الفترة التالية للانتخابات، سلسلة من الاجتماعات في غوما للتفاوض على تقسيم المقاعد التشريعية في ماسيسي.

وقد كانت الانتهاكات المرتكبة أثناء العملية الانتخابية فجوة إلى الحد الذي جعل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة تعلق نتائج الانتخابات في إقليم ماسيسي وتحيل الأمر إلى المحكمة العليا. وقد قضت المحكمة العليا بإلغاء نتائج الانتخابات التشريعية لماسيسي في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

- (أ) عقب الانتخابات مباشرة سُمي الجنرال نتانغاندا إدوارد موانغاتشوتشو رئيسا للمؤتمر الوطني.
- (ب) أفادت عدة مصادر أخرى معها الفريق مقابلات بأن المبلغ الذي دفعه السيد موانغاتشوتشو للحصول على ضمانات أمنية لحملته من الجنرال نتانغاندا والعقيد نغاريه كان أكبر من ذلك بكثير.
- (ج) يقود الحزب يوجين سيروفولي، المنتسب إلى تحالف الأغلبية الرئاسية.

باء - جهود الإصلاح العسكري في فترة ما بعد الانتخابات

٦٩ - في مطلع عام ٢٠١٢، وبينما كانت المشاورات تجري لتشكيل حكومة جديدة في كينشاسا، اتخذ كبار قادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عدة مبادرات للتصدي لبعض التحديات المتعلقة بإدماج الجماعات المسلحة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مقاطعتي كيفو. وفي مطلع شهر شباط/فبراير، عاد الجنرال أمولي إلى تولي مهامه كقائد لعمليات أمان ليو وأعلن عن إجراء إصلاحات وحركة تنقلات في الجيش. ووسط تجدد الضغوط الدولية والمحلية للقبض على الجنرال نتانغاندا، سعت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى استغلال الحالة لإضعاف دور المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب ونفوذه في الجيش بشكل تدريجي.

٧٠ - وفي هذا السياق، قامت القيادة العليا للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في آذار/مارس ٢٠١٢، بدعوة عدد من الضباط الذين يضطربون بتنفيذ عملية أمان ليو لحضور حلقة دراسية عن إصلاح القوات المسلحة في كينشاسا. وانضم إلى الوفد المرسل إلى العاصمة ضباط سابقون في المؤتمر الوطني هم العقدهاء إنيوسنت غاهيزي، قائد عمليات أمان

ليو في كيفو الشمالية، وإنوسان كابوندي، وريتشارد بيسامازا، وإميل نسينغومفا، وإريك بيزيماننا، على الرغم من أوامر السيد نتاغاندا بعدم القيام بذلك. وأعقب ذلك انقسامات داخل المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، حيث إن فصيلا مواليا للحكومة تحت قيادة العقيد غاهيزي تلقى تفويضا على ما يبدو من سلطات كينشاسا ليحل تدريجيا محل الجنرال نتاغاندا بوصفه أعلى القادة السابقين للمؤتمر الوطني داخل القوات المسلحة.

٧١ - وتمثل رد فعل الجنرال نتاغاندا على هذه التطورات في تهديد الضباط الذين غادروا إلى كينشاسا وإصدار أمر إلى الضباط الموالين له بإزالة شارات أماني ليو الموضوع على مركباتهم (انظر المرفق ١٩). وخوفا من الاعتقال، عزز الجنرال نتاغاندا وجود الجنود السابقين في المؤتمر الوطني في غوما، حيث نشر ما يصل إلى ٢٠٠ جندي في الشوارع المحيطة بمقر إقامته بالقرب من الحدود الرواندية. ودفع جنون الارتياب نتاغاندا إلى تغيير مكانه بكثرة بين غوما ومزارعه في ماسيسي.

جيم - تمرد ضباط سابقين بالمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب

٧٢ - وسط تصاعد مخاوف الجنرال نتاغاندا من اعتقال وشيك وشواغل عدة قادة سابقين للمؤتمر الوطني إزاء فقدان الامتيازات المرتبطة بوظائفهم ومواقعهم، بدء ضباط سابقون في المؤتمر الوطني وائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية في مطلع نيسان/أبريل ٢٠١٢ تمردا داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث فروا من الخدمة في وحدات الجيش أو أعادوا تجميع قواتهم في نقاط تجمع محددة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وزعموا أن استفزازات الحكومة وما تقوم به القيادة العسكرية في كينشاسا من أعمال تمييزية وسوء معاملة دفعهم إلى الفرار من الخدمة.

دال - التمرد الفاشل في كيفو الجنوبية

٧٣ - في آذار/مارس ٢٠١٢، رفض قائد القطاع ٩، العقيد برنار بيامونغو، حضور الحلقة الدراسية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كينشاسا. وقال العقيد بيامونغو للفريق إنه لم يتمكن من السفر لأسباب شخصية. ولكن عدة مصادر في القوات المسلحة أفادت بأن كلا من الجنرال نتاغاندا والعقيد سلطاني ماكينغا أوعز إلى العقيد بيامونغو بعدم الذهاب إلى كينشاسا. ووفقا لما ذكره العقيد بيامونغو، كان الجنرال نتاغاندا يخشى من أن يجري إقناع من يشاركون في الحلقة الدراسية بالانقلاب عليه. وأقر العقيد بيامونغو أنه اجتمع في غوما في نهاية آذار/مارس مع عشرات من الضباط السابقين في المؤتمر الوطني والضباط الموالين السابقين في ائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية، بمن فيهم الجنرال نتاغاندا،

والعقيد ماكينغا، وقائد المفرزة ١٠٥ المقدم مويندانغابو نسايمانا، والضابط السابق في ائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية، قائد القطاع ١٠ صدام رينغو. وذكرت مصادر استخباراتية كونغولية أن التمرد أعد خلال هذه المناقشات.

٧٤ - وأشارت نفس المصادر إلى أن الجنرال نتانغاندا قام في أعقاب هذه الاجتماعات بنقل المقدم بوليماسو إلى المفرزة ١١٢ المتمركزة في لوليمبا في كيفو الجنوبية بقصد الاستيلاء على مستودع الأسلحة التابع للمفرزة. واستلزمت خطة التمرد أن يقوم المقدم بوليماسو بالانضمام في وقت لاحق إلى المقدم نسايمانا والقائد رينغو في عملية السيطرة على مركز فيزي وباركا، والتحرك في نهاية المطاف نحو أوفيرا لمؤازرة العقيد بيامونغو. وبينما كان المقدم بوليماسو يشق طريقه عنوة إلى لوليمبا من دون أي أوامر انتشار تقضي بذلك، قام قائد المفرزة ١١٢ العقيد سامي ماتومو بإلقاء القبض عليه في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٢، مما أدى إلى حدوث تبادل لإطلاق النار وجرح عدد من جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧٥ - وعندما علم القائد رينغو أن المقدم بوليماسو لم يسيطر على مستودع أسلحة المفرزة ١١٢، غادر من فيزي متوجهاً إلى أوفيرا للحصول على مزيد من التعليمات من العقيد بيامونغو. وقام المقدم نسايمانا، المتمركز في باراكا، على الفور بإصدار أمر إلى جميع وحداته بالعودة إلى المدينة، وذلك بسبب ما ذكره للفريق من تصعيد للمشاعر "المناهضة للناطقين بالرواندية" داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأفاد المقدم نسايمانا أن القائد رينغو أوعز إليه في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، بعد وقوع اشتباكات متكررة بالأسلحة النارية في باراكا، بتجميع كل الأسلحة في مستودع القطاع والالتحاق به في أوفيرا.

٧٦ - وعقد العقيد بيامونغو في أوفيرا في ١ نيسان/أبريل اجتماعاً تخطيطياً مع جميع الضباط السابقين في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب من ذوي الرتب العليا قام خلاله بتنظيم فراره من الخدمة. وكان العقيد دلفين كاهيمبي، قائد عمليات أمان ليو في كيفو الجنوبية، يستعد لتعيين قائد للقطاع ٩ بدلا عنه بسبب عصيانه للأوامر حين رفض التوجه إلى كينشاسا. وقام عدة ضباط سابقين في المؤتمر الوطني موالين للعقيد ماكينغا، حرت مقابلتهم في أوفيرا في ذلك اليوم نفسه، بإطلاع الفريق على مجموعة من المطالب فيما يتعلق بالمرتبات والرتب والمعاملة السيئة عموماً ضمن القوات المسلحة. ونتيجة لذلك، قالوا إن ثمة حاجة إلى حرب جديدة لإجبار الحكومة على حل هذه المشاكل، التي عزوا إليها مقاومة العقيد بيامونغو لاستبداله.

٧٧ - وفي ٣ نيسان/أبريل، فر العقيد بيامونغو إلى التلال المشرفة على أوفيرا مع نحو ٥٠ مقاتل، بمن فيهم قائد كتيبة مدينة أوفيرا، المقدم إريك نغابو، المعروف حركياً

”زايرويس“^(١٦). وأفاد ضباط في القوات المسلحة وقادة للمجتمع المدني أن المقدم نغابو كان قد هاجم قبل ذلك بأقل من أسبوع السجن العسكري في أوفيرا لإخلاء سبيل رجلين من التوتسي كانا يقومان بتهديب الأسلحة تحضيراً للتمرد. وحصل الفريق على رسائل نصية أرسلها أحد الرجلين خلال فترة سجنه وأشار فيها إلى أنهما كانا ينتظرانه لإطلاق سراحهما (انظر المرفق ٢٠).

٧٨ - ولدى وصول المقدم نسايمانا إلى أوفيرا في ٤ نيسان/أبريل، تعرض لهجوم شنته وحدة من القوات المسلحة وأجبر على التخلي عن الكثير من مخزونات الأسلحة والذخيرة (انظر المرفق ٢١). غير أن العقيد بيامونغو ذكر أن المقدم نسايمانا كان لا يزال قادراً على نقل كميات كبيرة من الذخيرة عندما انضم إلى العقيد بيامونغو مع ٨٥ جندياً. وأدت الهجمات اللاحقة التي شنتها القوات المسلحة على المتمردين إلى إجبارهم على الفرار نحو إقليم موينغا المجاور. واعترف كل من المقدم نسايمانا والعقيد بيامونغو للفريق بأنهما سعيًا إلى الاتحاد هناك مع الموالي لماكينغا، العقيد السابق في المؤتمر الوطني كلود ميشو، قائد المفرزة ١٠٧ في لوهوينجا.

٧٩ - وأعلنت مصادر مخبرات القوات المسلحة الفريق أن المتمردين كانوا ينوون الهجوم انطلاقاً من موينغا على بوكافو حيث كان العقيد ماكينغا ينتظرهم. وكان من المفترض أيضاً أن ينضم إليهم العقيد السابق في المؤتمر الوطني جوزويه بيويو، قائد المفرزة ١٠٣ في نيايبوي مع مخزونه الشخصي الكبير من الأسلحة التي استولت عليها القوات المسلحة في ٢١ نيسان/أبريل (انظر المرفق ٢٢). واعترف العقيد بيويو للفريق أن جميع الأسلحة التي عثر عليها في مقر إقامته تعود إليه شخصياً. غير أنه ادعى أنه وضع الأسلحة تحت تصرف وحداته منذ حصوله عليها خلال تمرد المؤتمر الوطني. ولم يقيم ضباط اللوجستيات في القوات المسلحة بتسجيل أسلحة العقيد بيويو قط.

٨٠ - وأفاد المقدم نسايمانا والعقيد بيامونغو أنه عندما أعاققت القوات المسلحة وصول المتمردين إلى موقع العقيد ميشو، قام الجنرال نتاغاندا بالضغط عليهم ليشقوا طريقهم إلى كيفو الشمالية. غير أن العقيد ماكينغا أوعز إلى العقيد بيامونغو بالتفاوض على استسلامه للقوات المسلحة بحضور العقيد ميشو مقابل وعد بالإفلات من العقاب والعودة إلى وظيفته القيادية في أوفيرا. وقد استسلم العقيد بيامونغو والمقدم نسايمانا مع ١٢٥ من الرجال وعدد من الأسلحة الثقيلة من بينها رشاشان من عيار ١٢,٧ مم في ١٦ نيسان/أبريل (انظر المرفق ٢٣).

(١٦) كان المقدم إريك نغابو، المعروف حركياً باسم ”زايرويس“ يعمل حارساً شخصياً للعقيد ماكينغا وينبغي عدم الخلط بينه وبين المقدم السابق في المؤتمر الوطني نغابو ألفونس، نائب قائد المفرزة ٨٠٣ في كيفو الشمالية.

٨١ - ونجح كل من القائد رينغو والمقدم نغابو في الفرار إلى بوكافو بواسطة دراجة نارية حيث يسر العقيد ماكينغا وصولهم إلى إقليم ماسيسي لاحقاً، وفقاً لما أفاد به ضباط من القوات المسلحة. وإلى جانب القائد رينغو والمقدم نغابو، نجح أيضاً العقيد ألكسي موهيري، من المفزة ١٠٦ في بونياكيري، الذي كان قد فر من الخدمة بشكل منفصل في ٥ نيسان/أبريل مع ٥٠ رجلاً، في الوصول إلى ماسيسي مع قواته.

الإطار ٢

قادة التمرد

أفاد ضباط سابقون في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب بأن تنفيذ التمرد كان مقرراً في وقت إجراء الانتخابات، لأن قادة سابقين في المؤتمر الوطني كانوا يتوقعون أن تتجدد محاولات نقلهم خارج مقاطعتي كيفو بعد ضمان إعادة انتخاب الرئيس كابيلا. وقال عدد آخر من الضباط السابقين في المؤتمر الوطني ومن ضباط القوات المسلحة للفريق إن التخطيط لتمرد لاحق كان قد بدأ بالتزامن مع عملية تشكيل الوحدات في بداية عام ٢٠١١، التي تمكن من خلالها قادة سابقون للمؤتمر الوطني من نشر ضباطهم وجنودهم في مناطق استراتيجية (انظر S/2011/738، الفقرات ٢٧٨-٢٨٣ و ٢٩٦-٣٠٤).

وقال ضباط سابقون في المؤتمر الوطني إن الجنرال نتاغاندا حرض على التمرد خوفاً من اعتقاله شخصياً، وهو ما كان قد ورد في مذكرة موقعة من ممثلي المجتمع المحلي التوتسي في وقت سابق للتمرد (انظر المرفق ٢٤). وتصرف العقدا نغاريوي وزيموريندا وإنوسنت كاينا (قائد المفزة ٨٠٥)، الذين كانوا مقربين إلى الجنرال نتاغاندا واستفادوا إلى حد كبير من عملية الإدماج في عام ٢٠٠٩، خوفاً من فقدان امتيازاتهم.

واضطلع العقيد سلطاني ماكينغا بدور أكثر حذراً في المراحل الأولى من التمرد، باعتبار أن معظم الضباط المنشقين كانوا من الضباط المعروفين جداً بولائهم للجنرال نتاغاندا. غير أن تسعة من الضباط السابقين في المؤتمر الوطني، بمن فيهم المتمردون المستسلمون الذين أجرى الفريق مقابلات معهم، شهدوا بأن الجنرال نتاغاندا والعقيد ماكينغا كليهما كانا يعطيا الأوامر على أرض الواقع منذ بداية التمرد.

وأفاد ضباط سابقون في المؤتمر الوطني أن العقيد ماكينغا قام وهو يسعى إلى التمييز الواضح بين المشاكل المتعلقة بأمر القبض على الجنرال نتاغاندا، بتدبير التمرد كوسيلة للضغط على الحكومة من أجل مقاومة النقل والحفاظ على المناصب الرفيعة في الجيش في أيدي ضباط المؤتمر الوطني. وكان العقيد ماكينغا منشغلاً بانتقال السلطة داخل المؤتمر الوطني، في حال

جرى تهميش الجنرال نتاغندا، وكان يخشى من أن تفرض الحكومة العقيد غاهيزي زعيما عاما جديدا للجماعة المسلحة السابقة.

وعرض الموالون للعقيد ماكينغا التمرد بوصفه "انسحابا تكتيكيا" يهدف إلى إرغام الحكومة على معالجة مطالبهم. وفي مذكرة غير موقعة، طالب ضباط سابقون في المؤتمر الوطني بأن تقوم الحكومة بتنفيذ اتفاقات السلام لعام ٢٠٠٩ ولا سيما عودة اللاجئين، والإدماج السياسي للمؤتمر الوطني، وتحسين المعاملة في الجيش (انظر المرفق ٢٥). ووفقا للمصادر نفسها، كان التمرد حركة ثورية كبيرة شملت جميع الضباط السابقين في المؤتمر الوطني، وكذلك ضباط سابقين في ائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية، فضلا عن أفراد آخرين في الجماعات المسلحة كانوا يشعرون بأن الحكومة المركزية تهملهم. وفي الوقت نفسه، في بداية التمرد، ذكر ضباط سابقون في المؤتمر الوطني للفريق أن هدفهم كان يتمثل في الاستيلاء على المدن وطرده القوات الحكومية إلى التلال.

هاء - التمرد الفاشل في كيفو الشمالية

٨٢ - في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٢، بدأ جنود سابقون في المؤتمر الوطني وائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية الفرار من الخدمة أو إعادة تجميع صفوفهم في نقاط تجمع في كيفو الشمالية، أو طرد الموالين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من القواعد العسكرية. ووفقا لما ذكره ضباط في القوات المسلحة وضباط سابقين في المؤتمر الوطني، قام العقيد كاينا والمقدم فيليكس موغابو، نائب قائد المفزة ٨٠٤، وهما ضابطان سابقان في المؤتمر الوطني، بتجميع أكثر من ٢٠٠ من الجنود السابقين في المؤتمر الوطني وائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية في ١ نيسان/أبريل في روتشورو. وانضم المقدم دوساي نيايرونغو قائد الكتيبة ٨٠٥٢ إلى المتمردين مع جنود وأسلحة من نياميلىما، وتشورو الشمالية. وبعد احتفاظ المتمردين بمواقعهم لمدة أسبوع، وفي أعقاب ضغوط من الحكومة وتواصل حالات الاستسلام، فر العقيد كاينا من روتشورو بعد إضرام النار في أجزاء من قاعدة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهاجم بوناغانا، وهي قرية على حدود كل من رواندا وأوغندا، ثم عاود الظهور في ماسيسي بعد ١٠ أيام.

٨٣ - وأفاد أيضا ضباط من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وضباط سابقين في المؤتمر الوطني أن ما يزيد على ٥٠٠ من الجنود انشقوا في ماسيسي ابتداء من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وتمركزوا على التلال وطردهوا القوات الحكومية. ونقل العقيد نغاروبي الموالين للحكومة من قاعدته في موشاكي، ماسيسي الوسطى. وغادر المقدم جاستن كارانغوا، نائب

قائد المفرزة ٨١٠ وضباطه السابقون في المؤتمر الوطني مراكزهم وأنشأوا موقعا في مكان قريب. وهاجم جنود سابقون في المؤتمر الوطني من المفرزة ٨٠٣ موقع المفرزة في كاشييري وانضموا إلى المقدم كارانغوا. وقام زيموريندا بإعادة تجميع جنود المفرزة ٨١١ في بويزا، بماسيسي الشمالية. ومع أن المقدم يوليس بوتوني، قائد الكتيبة ٨١٢١، فر من الخدمة في البداية مصطحبا جنوده معه وأنشأ موقعا على تلة في ماسيسي الجنوبية، فقد عاد إلى الحكومة بعد عدة أيام (المرفق ٢٦).

الإطار ٣

مبادرات الحكومة لتسوية الأزمة

في ٩ نيسان/أبريل، قدم الرئيس كابيلا والقيادة العليا للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مقاطعتي كيفو للسعي من أجل إيجاد حل للأزمة. وأعلن الرئيس رسمياً نهاية عمليات أماني ليو والعودة إلى المناطق العسكرية. وقام وفد من القيادة العليا للقوات المسلحة بجمهورية الكونغو الديمقراطية بقيادة الجنرال غرييل أميسي، قائد القوات البرية التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بالاشتراك مع فريق العقيد غاهيزي، بفصل معظم المتمردين واستبدالهم بضباط آخرين من المنتمين سابقا إلى المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. وكُلف ضباط سابقون في المؤتمر الوطني موالون للحكومة بمهمة إقناع بقية المتمردين بالاستسلام (انظر المرفق ٢٧).

وأحضرت قيادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية كتيبتين من أفراد الكوماندوز المدربين تدريباً خاصاً من مقاطعتي كاتانغا ومانيما لتعزيز الأمن في عاصمتي مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، غوما وبوفاكو ولاستخدامهم في العمليات ضد المتمردين.

وخلص ضباط كبار في القوات المسلحة بجمهورية الكونغو الديمقراطية من تحقيقاتهم في التمرد إلى أن الجنرال نتاغندا، وكذلك العقيد نغاروي وماكينغا قد تصرفوا باعتبارهم القادة الرئيسيين للمتمردين في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية على التوالي. وقدر هؤلاء الضباط أن ما يزيد عن ١ ٠٠٠ جندي قد انشقوا في كيفو الشمالية وحدها (انظر المرفق ٢٨). واستدعي الضباط الذين اتهموا بالتسبب في التمرد إلى غوما للمثول أمام لجنة تأديبية أنشئت خصيصاً لذلك.

ومع أن العقيد بيامونغو والعقيد نساييمانا، اللذين كانا البادئين الرئيسيين بالتمرد في كيفو الجنوبية، قد أُخبرا بأنهما لن يمثلًا سوى أمام لجنة التأديب في غوما، فقد أُحيلت قضيتا الضابطين على الفور إلى مكتب المدعي العام العسكري في بوكافو. وطلب إلى العقيد بيويو المثول أمام لجنة التأديب في غوما. وعند وصوله، نُزع سلاح بعض مرافقيه واعتقل العقيد بيويو وأُحيل إلى مكتب المدعي العام العسكري في بوكافو.

وتفيد تقارير داخلية من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بأن كل الجنود الذين بلغ عددهم ٣٦٩ جندياً والذين انضموا إلى التمرد في كيفو الجنوبية إما اعتقلوا أو أرسلوا للتدريب في قاعدة كامينا العسكرية في كاتانغا.

وفي أعقاب الجهود التي بذلتها الحكومة للتوعية، واعتباراً من الأيام الأولى للتمرد، نُقل في ٢٣ نيسان/أبريل ٩٥٠ جندياً من أصل ٢٠٠ ١ جندي مستسلم للحكومة من المفرزة ٨١١ التي يقودها العقيد زيموريندا إلى مدينة كانانغا الواقعة خارج كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. بيد أنه إثر الضغوط التي مارسها بعض قادة المؤتمر الوطني السابقين^(أ)، غير العديد من الجنود رأيهم في طريقهم إلى المطار وعادوا إلى ماسيسي. وحسب ما ذكره ضباط من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كانانغا، لم يُنقل في الواقع إلا نحو ٧٠٠ جندي.

وقد ولّد نقل مفرزة العقيد زيموريندا إلى خارج مقاطعتي كيفو موجة من السخط لدى أوساط الضباط السابقين في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، وذلك لأن هذه المفرزة ضمت أكبر عدد من القوات المنتمية سابقاً إلى المؤتمر الوطني^(ب). وكان بين المقاتلين السابقين من المفرزة ٨١١ الرائد نديزي موغيشا، وهو أحد مرافقي الجنرال نتاغاندا الرئيسيين المكلفين بأمن مخابئ الأسلحة التابعة للجنرال والذي استسلم للحكومة مع ٥٧ جندياً. وعندما انشق الرائد موغيشا، ترك أحد مخابئ أسلحة الجنرال نتاغاندا الرئيسية في كاتاني دون حماية تقريباً. ولم تتخذ القيادة العليا للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أي إجراء فوري لاستعادة المخبأ آنذاك وتمكن الجنرال نتاغاندا من نقل إحدى الوحدات إلى كاباتي بعد انقضاء عدة أيام.

(أ) ظل العديد من بين القادة السابقين في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في وحدات حكومية، ولكن ولاهم كان في الواقع للمتمردين.

(ب) كانت المفرزة ٨١١ تحت قيادة العقيد إينوسان زيموريندا تضم ٦٥ في المائة من القوات المنتمية سابقاً إلى المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، وهي أكبر نسبة لجنود كانوا ينتمون سابقاً إلى المؤتمر الوطني في أي مفرزة. وقد أدمج معظم ما يطلق عليه كئائب وحراس الظل التابعين للجنرال نتاغاندا في هذه المفرزة.

واو - استمرار تصاعد التمرد في ماسيسي

٨٤ - أسهمت عدة حوادث في ازدياد تصاعد وتيرة التمرد في ماسيسي. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لمنع خروج الجنرال نتاغاندا من غوما، فقد تمكن من الهرب إلى ماسيسي في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وفقاً لضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وضباط سابقين في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب.

٨٥ - وعقب إعلان الرئيس كابيلا لانتهااء عمليات أماني ليو رسمياً في ١٠ و ١١ نيسان/أبريل، نشأت حالات عدم يقين بشأن وضعية الجنرال نتاغاندا ولم تقدم الخطابات التي وجهها الرئيس إلى جميع ضباط القوات المسلحة بجمهورية الكونغو الديمقراطية وقادة المجتمع المدني في غوما وبوكافو مزيداً من الوضوح بشأن الجنرال نتاغاندا. (انظر المرفق ٢٩). وأبلغ العقيد أليكس بيزيمونغو ماسوزيرا، معاون الجنرال نتاغاندا، الفريق أن الجنرال نتاغاندا ما زال طرفاً في القوات المسلحة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكن بما أن عمليات أماني ليو قد علقت، فلم يعد لديه أية وظيفة واضطر للتقاعد في ماسيسي. وأنكر العقيد ماسوزيرا وجود أية صلات بين الجنرال نتاغاندا والتمرد. وفي حين شاركت قوات الجنرال نتاغاندا في عمليات قتال ضد قوات الحكومة، فقد أصدر رئيس المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب إدوارد موانغاتشوتشو بلاغاً ينص أيضاً على أن الجنرال نتاغاندا ما زال طرفاً في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر المرفق ٣٠).

٨٦ - وفي الواقع، لقد أفاد ضباط سابقون في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وضباط في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بأن الجنرال نتاغاندا واصل بعد مغادرته غوما في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢ قيادة التمرد من مزرعته في ماسيسي. وتصاعدت حركة التمرد عندما انشق عدد من الضباط المواليين للجنرال نتاغاندا مرة أخرى وانضموا إليه في ماسيسي. وبعد أن استدعي العقيد زيموريندا إلى غوما ومنع من قيادة مفرزته، عاد إلى ماسيسي بصورة شبه فورية دون أن يتلقى أوامر من قاداته في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨٧ - وقررت قيادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية نقل العقيد نغارويي إلى كيفو الجنوبية واستبداله كقائد للقطاع الثالث في ماسيسي بالعقيد كابوندي الموالي للحكومة والضابط السابق في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، الذي أنشأ قاعدته الجديدة في موشاكي. ولكن نغارويي، عوضاً عن الذهاب إلى كيفو، أخذ جميع مرافقيه وغادر إلى ماسيسي. وظهر العقيد كاينا ثانية هو ومرافقوه في ماسيسي بعد فراره من روتشورو بـ ١٠ أيام، جنباً إلى جنب مع مرافقيه، وانضم إلى المتمردين.

٨٨ - وبعد عودة الجنرال نتاغاندا والعقدا زيموريندا ونغارويي وكاينا إلى ماسيسي، أنشأوا المواقع ونظموا صفوف القوات وحاولوا احتلال مواقع سابقة للمؤتمر الوطني في موشاكي وكاروبا وكيلوليروي وكييتشانغا وبويزا (انظر المرفق ٣١). وقدر ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أنه ما زال لدى المتمردين أكثر من ١٠٠٠ جندي في ماسيسي. ووفقاً لما ذكره ضباط سابقون في المؤتمر الوطني وسلطات محلية فإن المتمردين أمروا جنوداً سابقين في المؤتمر الوطني من الشرطة الموازية بالانشقاق إلى جانب جنود الجيش وتعزيز صفوف المتمردين. وشارك معظم القادة السابقين في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في عملية تجنيد واسعة النطاق للرجال والأطفال لزيادة أعداد الأفراد في صفوفه. وأشار الفريق إلى أن الجنرال نتاغاندا قد استفاد من تحالفاته العملية التي أبرمها مع عدة جماعات مسلحة وميليشيات حلية ليحظى بمزيد من الدعم للتمرد.

٨٩ - وبدءاً من ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أخذ المتمردين يهاجمون القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية^(١٧)، مما تسبب في وقوع صدامات بين قوات الحكومة والمتمردين. وكثيراً ما وضع القتال في ماسيسي ضباطاً سابقين في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في مواجهة بعضهم البعض لدى كلا الجانبين. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، هاجم المتمردين الحكومة على جبهتين، في موشاكي الواقعة في جنوب ماسيسي. وموهونغوزي الواقعة في شمال ماسيسي. وفي وقت لاحق، أوشك العقيد نغاروي على الوصول إلى سيك، وهي بلدة تقع على بعد ٢٥ كيلومتراً فقط من غوما.

٩٠ - واستطاعت قوات الحكومة، بعد أن تعززت قدرتها العسكرية باستخدام وحدات الكوماندوز وجنود منقولين من روتشورو ولوبيرو وكيفو الجنوبية، دحر المتمردين من ماسيسي إلى منتزه فيرونغا الوطني خلال الأيام الأولى من شهر أيار/مايو. وفي استغلال منهم لوقف إطلاق النار لمدة خمسة أيام كان قد أعلنه رئيس أركان القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ٤ أيار/مايو، عبر الجنرال نتاغاندا وضباطه المنتزه بمحاذاة بركاني نيامولاجيرا ونيراغونغو، مع ما يقرب من ٥٠٠ جندي متجهين إلى روتشورو (انظر المرفق ٣٢).

٩١ - وأحدثت الصدامات التي اندلعت في ماسيسي موجة من المشردين واللاجئين الذين اتجهوا إلى رواندا المجاورة. وسجلت الوكالات الإنسانية ٤٥٠٠٠ مشرد وما يزيد عن ٦٧٥٠ لاجئاً في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٢. وأفاد مدنيون مشردون من ماسيسي بأن

(١٧) اندلعت صدامات في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وذلك بعد أن حاول العقيد كابوندي عرقلة وصول وحدة العقيد موهيري من كيفو الجنوبية للانضمام إلى المتمردين بقيادة العقيد نغاروي.

العديد قرر المغادرة في المراحل المبكرة جداً من التمرد، بعدما قام عسكريون سابقون في المؤتمر الوطني بترحيل أسرهم، الأمر الذي كان إيذاناً أعلن بالعودة إلى التراجع. كما أفاد سياسيون وسكان محليون بأن جنوداً سابقين في المؤتمر الوطني قالوا للسكان اهربوا.

٩٢ - واستغلت جماعات مسلحة مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والتحالف الوطني من أجل كونغو حرة وذات سيادة وماي - ماي ياكوتومبا وفصيل لافونتين من ائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية هذا التحرك لاتخاذ مواقع أحلتها وحدات الجيش المنشقة.

زاي - الجماعات المسلحة التي تحالفت مع الجنرال نتاغاندا أثناء التمرد

جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو

٩٣ - وفقاً لما ذكره ضباط في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأحد الضباط السابقين في المؤتمر الوطني أن الجنرال نتاغاندا استغل تحالفه مع جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو أثناء قيادته للتمرد في ماسيسي وأمر أفراد الجماعة بزعزعة صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في اليكالي والسيطرة على المناجم. وأفاد أحد المقاتلين السابقين من هذه الجماعة بأن الجنرال نتاغاندا كان أثناء التمرد على اتصال هاتفي يومي مع ماي - ماي شيكا.

٩٤ - وأفادت مصادر للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومتعاونون مع جماعة ندوما بأن الجنرال نتاغاندا كان في نهاية آذار/مارس ٢٠١٢ قد أرسل بالفعل ضباطاً وجنوداً سابقين في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وأسلحة وذخيرة ومواد اتصالات لتعزيز جماعة ندوما. وفي بداية التمرد، شهد أحد المقاتلين السابقين في الجماعة تسليم ٦٠ صندوق ذخيرة لبندقية من طراز AK-47 و ٢٠ صندوق ذخيرة لبندقية من طراز PKM، إلى جانب أربعة بنادقيات من طراز PKM وصاروخين من طراز RPG7، نقلت في مركبة الجنرال نتاغاندا.

٩٥ - وعقب بدء تمرد العناصر المنتمية سابقاً إلى المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، عزز ما يزيد عن ١٠٠ منشق من المفزة ٨٠٣ من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قوات جماعة ندوما للهجوم على القرى الواقعة على امتداد محور مبوفي - كاشيبيري ونهبها، ومما أدى إلى قتل العشرات من جنود القوات المسلحة. وعندما حاول العقيد شوما وقائد المفزة ٨٠٣، العقيد بيلي بيلي كاماتيمبا، طرد المتمردين، نصب لهما كمين وقتلا في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وخلال العامين المنصرمين، حارب العقيد شوما وشيكا نتابو نتابيري من أجل السيطرة على مصالح التعدين في اليكالي. ووفقاً لما ذكرته المخابرات العسكرية إن العقيد شوما، مع أنه كان في السابق أحد المتعاونين مع الجنرال نتاغاندا، قد

رفض الانضمام إلى التمرد وكان يمنع جماعة ندوما من الحصول على إيرادات معززة من التعدين. وقد انضم فيما بعد العقيد مانزي، الضابط السابق في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب ونائب قائد القطاع ٨٤، الذي هرب دون إصابة من الكمين، إلى حركة التمرد ٢٣ آذار/مارس في روتشورو، في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٢.

جبهة الدفاع عن الكونغو

٩٦ - في نمط مماثل، استفاد الجنرال نتاغاندا من تحالفه مع جبهة الدفاع من الكونغو لدعم التمرد. فوفقاً لمصادر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والسلطات المحلية من واليكالي، كان الجنرال نتاغاندا يزود الجنرال بوتو لواندا، قائد قوات الجبهة، بالأسلحة والذخيرة ومعدات الاتصالات.

٩٧ - وقال أحد ضباط الجبهة الذي أجرى الفريق مقابلة معه إن الجنرال لواندا قد جلب بشكل منتظم عدداً يتراوح بين ٥ و ١٠ من صناديق ذخيرة لبندقية من طراز AK-47 من غوما لإعادة إمداد قوات الجبهة. وأفاد المصدر ذاته بأنه في ٤ نيسان/أبريل، وفي حين بدأ التمرد لتوه، أمر الجنرال لواندا جنود الجبهة بمهاجمة قاعدة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كاشييري. وقال الجنرال لواندا للفريق، في مقابلة أجريت معه، إنه أمر مقاتليه بالهجوم على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والسيطرة على قرى كاشييري وكاسوبو وماهانغا لأن القوات المسلحة أصبحت عدواً لهم، وأفاد كل من القوات المسلحة وضباط سابقين في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب بأن العمليات التي نفذتها جبهة الدفاع عن الكونغو ضد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء التمرد قد أمر بها الجنرال نتاغاندا.

قوات الدفاع المحلية (بوسومبا)

٩٨ - أخذ الجنرال نتاغاندا يتعاون مع إراستو نتيباتورانا، وهو حليف من المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب يحتفظ بميليشيا مكونة من ٥٠ رجلاً قوياً تنفذ العمليات في شمال ماسيسي. وأفاد ضباط سابقون في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وسلطات محلية بأن ميليشيا السيد نتيباتورانا كانت تعزز الجنرال نتاغاندا عندما استسلم معظم جنود المفرة ٨١١ بقيادة العقيد زيمورينغا للحكومة وأخلوا مواقعهم في مويسو.

٩٩ - وعلى وجه التحديد، أشارت مصادر كانت تنتمي إلى المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب إلى أن قوات الدفاع المحلية، عاملة بقيادة ابن إراستو نتيباتورانا، المقدم غاشيري موسانغا، قائد الكتيبة ٨١١، في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قد عززت

العقيد زيموريندا أثناء المعركة ضد قوات الحكومة في شمال كيتشانغا. وعندما طرد المتمردون من ماسيسي، فر السيد نتيباتورانا وابناه، غاشيري موسانغا وباهاتي موسانغا^(١٨) مع المتمردين. وانضم فيما بعد ولدا السيد نتيباتورانا إلى حركة ٢٣ آذار/مارس.

جماعة "مانديفو" المتفرعة عن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

١٠٠ - أفاد ضباط في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وضباط سابقون في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب أن نتاغندا أقام منذ عام ٢٠١٠ تحالفاً مع جماعة متفرعة عن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تدعى جماعة "مانديفو"، تتخذ من كاماتبه مقراً لها، في منتزه فيرونغا الوطني. وتتكون الجماعة المسلحة التي يقودها "المقدم" غاستون موغاسا، المعروف حركياً بـ "مانديفو" مما يزيد عن ٥٠ مقاتلاً، معظمهم من طائفة الهوتو الرواندية الأصل. ووفقاً لما ذكره ضباط سابقون في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب فإن الجنرال نتاغندا أصدر توجيهات إلى ضباط سابقين في المؤتمر الوطني لحماية مانديفو، واستخدمه في قيادة عمليات ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وأمد الثوار بانتظام بالأسلحة والذخيرة والمواد الغذائية. وفي مقابل ذلك، تقاسم المقدم موغاسا مع الجنرال نتاغندا الأرباح المتولدة عن الضرائب غير المشروعة على إنتاج الفحم والخشب في المنتزه، حيث طالب المتمردون كل شخص بدفع ٥٠ سنتاً عند نقاط التفتيش الأربع الموجودة في المنتزه، والملاصقة لمواقع كانت تابعة للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب.

١٠١ - وأثناء التمرد، عززت قوات مانديفو الجنرال نتاغندا في عدة عمليات نفذت في جنوبي ماسيسي. وفي حين عززت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية جميع مواقعها حول غوما، فقد شن الجنرال نتاغندا و "المقدم" موغاسا هجوماً مشتركاً على مونغونغا، التي لا تبعد سوى بضعة كيلومترات عن غوما. وذكر ثلاثة من الذين استسلموا من الجنود السابقين في المؤتمر الوطني ومقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، الذين أجرى الفريق مقابلات مع كل منهم على حدة، أن الجنرال نتاغندا انسحب مع جميع ضباطه وجنوده إلى مقر "المقدم" موغاسا بعد أن طردتهم القوات الحكومية من ماسيسي.

١٠٢ - وذكر مقاتلان سابقان من مقاتلي "المقدم" موغاسا وأحد المتمردين الذين استسلموا أنه عند مغادرة المنتزه إلى روئشورو، تخلى الجنرال نتاغندا عما يزيد عن ٤٠ جندياً مع مانديفو، وكذلك عن الأسلحة والذخيرة التي لم يتمكنوا من مواصلة حملها

(١٨) كان إراستو موسانغا مرشح المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب للانتخابات التشريعية في ماسيسي. والسيد موسانغا حليف مقرب للعقيد ماكينغا وقد انضم في مرحلة لاحقة إلى حركة ٢٣ آذار/مارس.

عبر المنتزه. وأفاد أحد المقاتلين السابقين بأن الجنرال نتاغاندا تخلص عما يزيد عن ٣٠ صندوقاً من الذخيرة (لبندقية من طراز AK-47 ومدافع رشاشة)، بالإضافة إلى قاذفة صواريخ واحدة ومدفعين رشاشين ومدفع آر. بي. جي. و ١٥ طلقة لمدافع هاون وصاروخين.

حاء - ظهور حركة ٢٣ آذار/مارس

١٠٣ - لا يزال العقيد ماكينغا يقود حركة التمرد منذ البداية، إلى جانب الجنرال نتاغاندا. فبالإضافة إلى توليه قيادة عمليات التمرد في كيفو الجنوبية، أشار ضباط سابقون في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وضباط سابقون في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب أن العقيد ماكينغا ظل يساعد حركة التمرد في شمال كيفو. والتحقّت وحدات العقيد رينغو والفريق نغابو والفريق موهيره بصفوف المتمردين في شمال كيفو بمساعدة من العقيد ماكينغا. وانضم نغارويه إلى المتمردين في ماسيسي بدلا من مغادرته لتولي منصبه في كيفو الجنوبية بعد الأوامر الصادرة عن العقيد ماكينغا. وفي أثناء القتال بين الموالين للحكومة والمتمردين في ماسيسي، سهّل العقيد ماكينغا القبض على كاروبا وموشاكي بتسريب المعلومات إلى المتمردين.

١٠٤ - وأفاد ضباط سابقون في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وضباط سابقون في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب بأنه في أعقاب هزيمة حركة التمرد في ماسيسي، في ٤ أيار/مايو عام ٢٠١٢، هجر العقيد ماكينغا غوما وأنشأ جبهة جديدة في روتشورو، أخذاً معه أكثر من ١٠٠ جندي، من بينهم الفريق ماسوزيرا، معاون الجنرال نتاغاندا، والعديد من الجنود الذين كان الجنرال نتاغاندا قد تركهم في غوما. وفي ٨ أيار/مايو، انضم الجنرال نتاغاندا وجميع المتمردين الخاضعين لقيادته إلى العقيد ماكينغا في روتشورو، عند سفح جبلي ميكينو وكاريسيمي بالقرب من الحدود الرواندية، بعد تبادل لإطلاق النار مع القوات الحكومية في كيبومبا. وبعد ذلك بيومين، ورغم نشر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قوات إضافية في المنطقة، فقد تمكّن المتمرّدون من السيطرة على معقل سابقة للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب هي رونيوي وتشانزو ومبوزي، الواقعة على الحدود الرواندية في روتشورو (انظر المرفق ٣٣).

١٠٥ - وفي ٦ أيار/مايو ٢٠١٢، أعلن المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب عن إنشاء حركة جديدة تسمى حركة ٢٣ آذار/مارس^(١٩) بقيادة العقيد ماكينغا. وأعلن البيان أن العقيد

(١٩) سميت الحركة الجديدة حركة ٢٣ آذار/مارس لأنها تهدف للمطالبة بتنفيذ اتفاقات السلام المبرمة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ بين الحكومة المركزية والمقاتلين السابقين في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وفي ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين.

ماكينغا سيتولى قيادة "جميع الضباط". وأشار الموالون له إلى أنه أنشأ الحركة الجديدة لإبعاد المؤتمر الوطني عن الجنرال نتاغاندا الذي، لم يعد في نظر العقيد ماكينغا، قادراً على مواصلة أداء دور القيادة العليا الذي كان يقوم به خلال السنوات الماضية. وأخبر العقيد فياني كازاريمبا، المتحدث باسم حركة ٢٣ آذار/مارس، الفريق في مقابلة عبر الهاتف من رونيوني بأن قيادة هذه الحركة أمرت جميع الضباط السابقين في المؤتمر الوطني بالاستجابة لأوامر الجنرال نتاغاندا (المرفق ٣٣).

١٠٦ - ومع ذلك أفاد، معظم المقاتلين الذين استسلموا ممن أجرى معهم الفريق مقابلات أن الجنرال نتاغاندا قد أنشأ موقعا عسكريا في المنتزه^(٢٠) في مكان ليس بعيدا عن رونيوني ولا زال يعتبر القائد العسكري الأعلى للمتمردين، في حين أن العقيد ماكينغا هو المسؤول عن قيادة العمليات^(٢١). وأشارت مصادر كانت تنتمي سابقا إلى المؤتمر الوطني ومقاتلون سابقون إلى أن المتمردين استمروا في العمل أيضا مع الجماعات المسلحة التي تعاونت مع الجنرال نتاغاندا. وأكد ستة مقاتلين سابقين من المؤتمر الوطني وخمسة مقاتلين سابقين في جماعة مانديفو، زعموا أنهم جزء من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، أكدوا للفريق أن مانديفو وقواته انضموا، بعد ضمان انتقال الجنرال نتاغاندا بسلام إلى روتشورو، إلى حركة ٢٣ آذار/مارس في رونيوني. كما أبلغ أعضاء من حركة ٢٣ آذار/مارس الفريق أنهم تعاونوا مع جماعة ندومو للدفاع عن الكونغو (انظر الفقرات ٦٠-٦٣ أعلاه)، ومع العقيد ألبرت كاهاشا من اتحاد الوطنيين الكونغوليين من أجل السلام (انظر الفقرتين ١٢٦-١٢٧ أدناه) وجبهة المقاومة الوطنية في إيتوري (انظر الفقرتين ٥١ و ٥٢ أعلاه)، وذلك لتمثيل مطالبهم من الحكومة.

١٠٧ - ومن الدلائل على تجدد أهمية جناح نكوندا داخل المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب علاقات العقيد ماكينغا الوثيقة مع القائد السابق للمؤتمر الوطني الجنرال لوران نكوندا (انظر الفقرة ٦٧ أعلاه)، فضلا عن توليه، على ما يبدو، تنسيق حركة ٢٣ آذار/مارس والقيادة العملية للمتمردين. وأبلغت شخصيات سياسية من كيفو الشمالية وضباط من المنتمين سابقا إلى المؤتمر الوطني الفريق أن الجنرال نكوندا شجع ضباط المؤتمر الوطني في كيفو

(٢٠) وفقا لما ذكره مستسلمون والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد أرسل فريق من مرافقي الجنرال نتاغاندا قبل وصول المتمردين، ومعه بعض قوات تابعة لمانديفو، لإقامة قاعدة للجنرال نتاغاندا في المنتزه على مقربة من رونيوني. وكان ضباط حركة ٢٣ آذار/مارس الآخرين منتشرين في رونيوني، وكذلك في تلال تشانزو ومبوزي وكافومو وبيكينجي وبوغينا المتاحة.

(٢١) في عام ٢٠٠٧، وبينما كان المؤتمر الوطني يحافظ على سيطرته على عدة مناطق في ماسيسي، كُلفت وحدة العقيد ماكينغا بفتح جبهة جديدة في روتشورو. وسيطر العقيد ماكينغا بعد ذلك على رونيوني وتشانزو.

الشمالية وكيفو الجنوبية على ترك مواقعهم والانضمام إلى حركة ٢٣ آذار/مارس. وشهد اثنان من الضباط المنتميين سابقا إلى المؤتمر الوطني وسياسي سابق فيه أمام الفريق أن الجنرال نكوندا طلبهم في محاولة لإقناعهم بالانضمام إلى حركة ٢٣ آذار/مارس.

١٠٨ - وخلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه، اشتبكت القوات الحكومية مع المتمردين في قتال عنيف في رونيوني. وكان القتال مستمرا وقت إعداد هذا التقرير. ويدرك الفريق أنه كانت هناك سلسلة من الاجتماعات الثنائية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والسلطات الرواندية للمساعدة في حل الأزمة مع العناصر المنتمة سابقا إلى المؤتمر الوطني.

طاء - تمويل حركة التمرد

١٠٩ - في أثناء الإعداد المبكر لحركة التمرد منذ شباط/فبراير ٢٠١٢، بدأ العديد من الضباط السابقين في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في اختلاس الأجور من وحداتهم. وذكر ضباط مقيرون من الجنرال نتاغاندا أنه لم يدفع أجور الجنود الذين يؤمنون له الحماية الشخصية في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٢. ووفقاً لضباط من القوات المسلحة ومتمردين استسلموا، كان العقيد كاينا قد اختلس أموال حصص التموين المخصصة لجنوده، والتي بلغت قيمتها ٧ ٠٠٠ دولار. وأفاد ضباط سابقون في المؤتمر الوطني بأن العقيد نغارويه تلقى قبيل مغادرته إلى ماسيسي أكثر من ٣٠ ٠٠٠ دولار من قيادة القوات المسلحة لتغطية تكاليف انتقاله إلى بوكافو، وأخذها معه إلى ماسيسي. ووفقاً لضباط من الفوج ٨١١، أعدّ العقيد زيموريندا العدة لسرقة أجور فوجه لشهري شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٢ التي كانت تبلغ ١٥٥ ٥٠٠ دولار، لكن قيادة القوات المسلحة منعت من ذلك. وختاماً وفي كيفو الجنوبية، وبالإضافة إلى الأجور التي سرقها المقدم نسايماننا في بركا منذ شباط/فبراير ٢٠١٢، رفض العقيد ميشو، وفقاً لمصادر عسكرية، دفع الأجور لجنوده، وبدلاً من ذلك تراكت لديه أجورهم أثناء الاستعداد للتمرد. ويلاحظ الفريق أن الممارسات المذكورة أعلاه تتناقض تناقضاً تاماً مع مظالم المتمردين.

١١٠ - وبالإضافة إلى ذلك، علمت مصادر الاستخبارات بأنه خلال الأشهر التي سبقت حركة التمرد، كان الجنود الموالون للجنرال نتاغاندا وراء سلسلة من الهجمات وعمليات السطو المسلح على مصارف ومؤسسات أخرى في غوما. وأكدت هذه المصادر على وجه الخصوص أن جنود الجنرال نتاغاندا كان لهم ضلع في عمليات سرقة متعددة شملت سرقة مبلغ مليون دولار من مصرف BIAC (المصرف الدولي لأفريقيا في الكونغو) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، و ٥٠ ٠٠٠ دولار من نفس المصرف في آذار/مارس فضلاً عن هجمات وسرقات من فندق Stella Matutina، والمديرية العامة للجمارك والمكوس وعدة

وكالات لتحويل الأموال. وبالإضافة إلى ذلك، خطط المقدّم ماسوزيرا، نيابة عن الجنرال نتاغندا، لمهاجمة المصرف المركزي في غوما في آذار/مارس ٢٠١٢، وحاول العقيد سيرافين ميريندي اختلاس أموال من المنطقة العسكرية الثامنة. لكن أجهزة الاستخبارات الكونغولية حالت دون وقوع كلا الحادثين.

١١١ - ووفقاً لضباط سابقين في المؤتمر الوطني، وخلال التمرد الذي وقع في ماسيسي، سيطر المتمردون على الأمور وزادوا في معظم الضرائب الحالية، حيث أقاموا حواجز طرقية جديدة. وعند نقاط التفتيش التي كانت الشرطة الموازية تسيطر عليها سابقاً في مويسو وكيثشانغا وكيولورو وكاروبا وكاباتي، فرض المتمردون ضريبة لا تقل عن ٥٠ دولاراً لكل شاحنة تنقل الخشب أو الفحم النباتي أو المواد الغذائية وضريبة أسبوعية قدرها دولاران على كل دراجة نارية. وفي كيثشانغا ومويسو، بدأ جنود سابقون في المؤتمر الوطني خاضعون لإمرة العقيد زيموريندا أيضاً في فرض ضريبة أسبوعية قدرها ٥٠ سنتاً على كل بيت وضريبة أسبوعية قدرها دولاران على المحلات التجارية. وعلاوة على ذلك، أجبر المتمردون كل واحد من رعاة الماشية على المساهمة ببقرة واحدة لحركة التمرد. وأفادت السلطات المحلية بأن جنود الجيش الخاضعين لقيادة العقيد كارانغوا ما زالوا ينفذون عمليات نهب وابتزاز منظمة ضد المدنيين على الطريق المحوري المؤدي إلى ماسيسي من أجل جمع لوازم لقاعدته في كاغوندو.

١١٢ - وختاماً، أخبر تجارٌ ومصادر استخباراتية الفريق أيضاً بأن المقدّم نغابو كان قد قاد عملية سطو للاستيلاء على أكثر من ٥ كيلوغرامات من الذهب من أحد رجال الأعمال الأجانب المقيمين في أوفيرا في أوائل آذار/مارس ٢٠١٢. ووفقاً لضباط القوات المسلحة، حمل المقدّم نغابو معه كمية الذهب تلك عندما هرب من أوفيرا مع العقيد بيامونغو.

الإطار ٤

الشرطة الموازية المؤلفة من مقاتلي المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب السابق وائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين السابق

أبلغت السلطات المحلية وضباط الشرطة الفريق أنه على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة لدمج أفراد الشرطة الموازية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ظلت قوة مؤلفة من أكثر من ١ ٠٠٠ رجل تسيطر على معظم مراكز الشرطة في ماسيسي وتآمر حصرًا بإمرة قائد الشرطة الذي كان مقاتلاً سابقاً في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب العقيد إبراهيم رواغاتي تحت قيادة الجنرال نتاغاندا^(أ).

وأفاد ضباط سابقون في المؤتمر الوطني بأن ضباط عسكريين سابقين في المؤتمر استخدموا عند الحاجة قوة الشرطة هذه لأغراض عسكرية. ووفقاً للسلطات المحلية وضباط من الشرطة الموازية، ظل جنود الشرطة الموازية يفرضون ضرائب عند المناجم والحواجز الطرقية في ماسيسي لصالح العقيد رواغاتي والجنرال نتاغاندا. واستناداً إلى التقديرات التي قدمتها السلطات المحلية، نجمت عائدات لا تقل عن ٩٠ ٠٠٠ دولار شهرياً عن الضرائب المفروضة على الشاحنات التي تنقل الفحم الحجري، و ٣٠ ٠٠٠ دولار شهرياً عن الضرائب المفروضة على الشاحنات التي تنقل المواد الغذائية، و ٢٠ ٠٠٠ دولار شهرياً على الشاحنات التي تنقل الفحم النباتي.

(أ) في إطار جهود الإدماج التي بذلت في عام ٢٠١١، نُقل العقيد زابولوني إلى روتشورو وعُين رواغاتي رئيساً لشرطة التحقيقات الجنائية في غوما.

باء - الأسلحة والذخائر

١١٣ - وفقاً لقيادة القوات المسلحة، لم يسلم الضباط السابقون في المؤتمر الوطني للحكومة أبداً الأسلحة التي كانوا قد جمعوها قبل عملية الاندماج التي وقعت عام ٢٠٠٩، ولا سيما الكميات الكبيرة التي صودرت في قاعدة رومانغابو العسكرية في عام ٢٠٠٨. واحتفظ قادة سابقون في المؤتمر الوطني بمخابئ للأسلحة تركزت تحت سيطرة الجنرال نتاغاندا والعقيد ماكنغا. وأوضح ضباط سابقون في المؤتمر الوطني أنهم واصلوا اختلاس الأسلحة التي زودتها بهم القوات المسلحة لغرض شن عمليات ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وشراء الأسلحة من السوق السوداء الكونغولية وشبكات التهريب في المنطقة. وأجرى الفريق خلال ولايته السابقة مقابلات مع المهريين الذين ذكروا أنهم كانوا يبيعون الأسلحة بانتظام إلى العقيد ماكنغا (انظر S/2011/738، الفقرة ٥٦١).

١١٤ - وتلقى الفريق معلومات موثوق بها من ضباط كانوا قد عملوا لصالح الجنرال نتاغاندا مفادها أن الأسلحة كانت عند بداية حركة التمرد لا تزال مخبأة في غوما وماسيسي وموشاكي ونغونغو وبونيولي وبويزا وكاباتي. وكانت مدفعية الجنرال نتاغاندا موجودة في موشاكي. وشهد ضباط سابقين في المؤتمر الوطني ممن رأى بعض المخابئين بأن الأسلحة كانت مخبأة في بونيولي وكيثشانغا وبويزا في حفر تحت الأرض يصل عرضها إلى ١٠ أمتار مربعة. وخلال حركة التمرد في ماسيسي، استخدم المتمردون هذه الأسلحة في عمليات قتالية ونقلوها معهم وهم يفقدون مواقعهم أمام زحف القوات الحكومية. وفي تلك المناسبة، قام الجنرال نتاغاندا بدفن كميات كبيرة من الذخيرة مع مجموعة مانديفو التي كان قد تحالف معها.

١١٥ - وبالإضافة إلى ذلك، سيطر المتمردون على أسلحة من وحداتهم عندما بدأوا في الفرار من صفوفها في أوائل نيسان/أبريل ٢٠١٢. ووفقاً لضباط من القوات المسلحة ومتمردين استسلموا، سيطر العقيد كاينا على أسلحة ثقيلة من الفوج ٨٠٥، شملت ستة مدافع رشاشة، وأربع قنابل يدوية ذات دفع صاروخي (RPG)، ومدفعين رشاشين من عيار ١٢,٧ ملم، وأربعة مدافع هاون من عيار ٨١ ملم، وخمس رشاشات من نوع PKM. وانشق المقدم نيايرونغو وانضم إلى العقيد كاينا، آخذاً معه جميع الأسلحة من وحدته. وفقد العقيد كاينا في نهاية الأمر السيطرة على هذه الأسلحة عندما اضطر، بعد ضغوط من الحكومة، إلى ترك نيونجيرا. وقبل مغادرته، أضرم العقيد كاينا النار في تلك الأسلحة، مما تسبب في وقوع انفجارات مدوية.

١١٦ - وعلاوة على ذلك، ووفقاً لضباط في القوات المسلحة في ماسيسي، سرق العقيد كارانجوا قبل انشقاقه كميات كبيرة من الأسلحة من بينها قذيفة هاون من عيار ٦٠ ملم، ومدفع رشاش من عيار ١٢,٧ ملم، وعدة رشاشات من نوع PKM وقنابل يدوية ذات دفع صاروخي (RPG) من الفوج ٨١٠.

١١٧ - وبعد سيطرة الحكومة على ماسيسي، قامت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بشن غارة على مزارع الجنرال نتاغاندا في بونيولي وكيلوليروه في ماسيسي (انظر المرفق ٣٥)، وكذلك على مقر إقامته في غوما، وكشفت عن وجود كميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة والثقيلة (انظر المرفق ٣٦).

١١٨ - وفي كيفو الجنوبية، اكتشفت قيادة القوات المسلحة كمية كبيرة من الأسلحة كانت في حوزة العقيد ماكِنغا في نيامويوني. وعلم الفريق من مصادر استخباراتية كونغولية أن العقيد ماكِنغا كان قد قام، لدى عودته إلى منزله في بوكافو لحضور مراسم دفن

العقيد تشوما، بنقل أسلحة وذخائر من نيامويوني إلى مقر إقامته، حيث نقلت في نهاية الأمر بواسطة زورق مزود بمحرك على بحيرة كيفو. لكن، وبما أنه لن يستطع نقل كل ما في المخبأ من أسلحة، فقد صادرت القوات المسلحة الذخيرة والأسلحة المتبقية في نيامويوني، ومن بينها طلقات مدفعية من عيار ٧٥ ملم، وذخيرة من عيار ١٢,٧ ملم، وطلقات من عيار ١٠٧ ملم (انظر المرفق ٣٧).

١١٩ - ويعتزم الفريق التعرف على الأسلحة والذخيرة التي ربما كان بإمكان الجنرال نتاغاندا والعقيد ماكنغا الحصول عليها عن طريق سرقتها من مخزونات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والأسلحة التي لا بد وأنها حصلا عليها نتيجة صفقات مبرمة مع شبكات الاتجار بالأسلحة.

كاف - التجنيد

١٢٠ - يقول أفراد سابقون في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وقادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إن ضباطا سابقين في المؤتمر الوطني، تنفيذاً لأوامر الجنرال من الجنرال نتاغاندا، شرعوا منذ بدء تمردهم في ماسيسي في حملة تجنيد واسعة النطاق للرجال والأطفال. فقد ثبت للفريق من المقابلات التي أجريت مع ضباط سابقين في المؤتمر الوطني ومقاتلين ممن استسلموا وأشخاص فروا من هذا التجنيد أن العقيدين نغاري وكارانغوا قاما بعمليات تجنيد في محيط وسط ماسيسي، وأن العقيد ديدوني باديري والرائدين بيرتن دوسنغي وديدوني غاكويريري^(٢٢)، قاموا، تنفيذاً لأوامر من العقيد ريموريندا، بعمليات تجنيد في شمال ماسيسي. وقام إراستو نتيباتورانا بعمليات تجنيد في بوسومبا. وورد أن العقيد رنغو^(٢٣) قام هو أيضاً بعمليات تجنيد لحساب الجنرال نتاغاندا في نياميتابا وموهيتو وكاهيرا. وشهد معظم المقاتلين السابقين أن المجندين كان يؤتى بهم إلى المواقع العسكرية في كيلولروي وكاغوندو وكاباتي.

١٢١ - وأفاد أحد الشبان الذين فروا من التجنيد أن المتمردين كانوا يقيمون على الطريق الرابطة بين كيتشانغا وكيلولروي حواجز لاعتراض المركبات حيث ينتزعون الشبان لإخضاعهم لتدريب عسكري في مكان يقع في هضبة انتورو في كيلولروي، وأنهم اقتادوه إلى ذلك المكان برفقة ١٥ رجلاً آخر. وعندما وصل إلى هناك، شاهد أكثر من ٢٠٠ مجندين يخضعون للتدريب.

(٢٢) كان العقيد باديري نائب قائد المفزة ٨١١، وكان الرائد دوسنغي مسؤولاً عن التخطيط فيها، والرائد غاكويريري مسؤولاً عن المخابرات في تلك المفزة.

(٢٣) رغم أن العقيد صدام رنغو كان يربط في كيفو الجنوبية، فقد كان انطلاقه من ماسيسي، وظل له نفوذ في قرى موهيتو ونياميتابا وكاهيرا.

١٢٢ - وروى شاب آخر فرّ في نهاية نيسان/أبريل من التجنيد، للفريق أنه قبل القتال للسيطرة على موشاكي في ٢٩ نيسان/أبريل، كان العقيد نغارويي يجند كل شاب يصادفه في طريقهم في قريتي كيلوليروي وكاهوسا. وسُلم كل شاب من الذين جندوا في ذلك اليوم، وعددهم ١٥٠ شابا، سلاحا، وعُلم كيف يطلق نيرانه، وأرغم على القتال في معركة موشاكي.

١٢٣ - وأبلغ شخصان آخران من الذين فروا من التجنيد الفريق ألقى القبض عليهما في نهاية نيسان/أبريل عندما كانا يحاولان الفرار من المعارك في ماسيسي، وأجبرا على حمل معدات عسكرية الى مواقع المتمردين الذين أجبروهم بعد ذلك على الانضمام إليهم. وقد حمل أحدهما مرغما أمتعة جنود يأتمرون بأوامر العقيد نغارويي والعقيد كارانغوا إلى مواقع أولئك الجنود حيث شاهد ١٢ رجلا آخر جندوا بنفس الطريقة. وذكر مدني آخر أن المتمردين جندوه في كيلوليروي هو وثمانية رجال آخرين وأجبروه على حمل صنادق ذخيرة ثم الاشتراك في القتال لحساب حركة ٢٣ آذار/مارس في رونيوي. وأفاد ضباط من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومتمردون استسلموا وقادة محليون أن المتمردين واصلوا عمليات التجنيد في رونيوي. وأفاد مدنيون من قرية تشانزو أن الجنرال نتانغاندا والعقيد ماكينغا قد عقدا اجتماعات للتوعية شجعا خلالها السكان على توفير مجندين للحركة. ووفقا لما ذكره مقاتلون استسلموا، فقد كانت حركة ٢٣ آذار/مارس تجند هؤلاء المجندين الجدد في تشانزو.

١٢٤ - وأبلغت مصادر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والفارون من التجنيد الفريق أن الكبار والصغار على حد سواء مستهدفون بهذا التجنيد. وقد أنقذت القوات المسلحة حتى الآن سبعة أطفال جندهم المتمردون، ثم استخدمتهم حركة ٢٣ آذار/مارس. وبالنظر إلى اتساع نطاق ما وثق حتى الآن من حوادث تجنيد من هذا القبيل، إضافة إلى أن الأمر يتعلق بتجنيد يستهدف الأطفال، فإن الفريق سيواصل التحقيق في هذه الحالات خلال الفترة المتبقية من ولايته.

لام - حالات التمرد الأخرى في القوات المسلحة

١٢٥ - قبل التمرد الواسع النطاق للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، وقعت ثلاثة انشقاقات كبيرة أخرى توزعت بين مناطق كيفو الجنوبية وبيني إيرومو.

اتحاد الوطنيين الكونغوليين من أجل السلام

١٢٦ - في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، انشق العقيد ألبرت كاهاشا، قائد المفزة ٨٠٨ المنتشرة في أويتشا، شمال شرقي بيني، عن القوات المسلحة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، برفقة ما يقدر بـ ٣٠ رجلاً. وفي ١٦ آذار/مارس، انشق المقدم ديو شيرموامي عن المفزة ٨٠٩ المربطة قرب كانيابايونغا وانضم إلى العقيد كاهاشا. وعند اتصال الفريق بالعقيد كاهاشا في نيسان/أبريل، قال إنه يوجد في منطقة بونياكيري في كيفو الجنوبية. وكان العقيد كاهاشا رئيساً سابقاً للعمليات في جماعة ماي - ماي موندودو ٤٠ المنحلة التي كانت تقوم بعملياتها في أقاليم موينغا وكاباري ووالنغو في كيفو الجنوبية، وهي الجماعة التي عمل فيها إلى أن اختار الالتحاق بالقوات المسلحة بجمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠٠٣.

١٢٧ - وفقاً للمصادر الاستخباراتية الكونغولية، فإن العقيد كاهاشا دخل في حقيقة الأمر في تحالف في إقليم لوبورو في كيفو الشمالية مع الجنرال سيكولي لافونتين المنتمي إلى ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين، مشكلاً اتحاد الوطنيين الكونغولي من أجل السلام. وقد أنشئ هذا الاتحاد عقب اجتماع عقد في حوالي ١٤ نيسان/أبريل في ماشوتا بين أعضاء جماعات مسلحة مختلفة، منها جماعة منشقة عن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، تسمى التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية، بقيادة "الجنرال" جان داماسين ندياباجه، المعروف حركياً باسم موساري (انظر S/2011/738، الفقرتين ١٢٩ و ١٣٠). وكان هناك تعاون وثيق في منطقة بونياتينجي بإقليم لوبورو بين التجمع وائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين - لافونتين. (انظر S/2011/738، الفقرات ١٣٠ و ٢٦٦-٢٦٩). وفي نهاية نيسان/أبريل، وعندما حركت القوات المسلحة وحدات لها من لوبورو لمقاتلة المتمردين في ماسيسي، نفذ الجنرال لافونتين والعقيد كاهاشا مجموعة من الهجمات على قواعد للقوات المسلحة في لوبورو واستولوا على أسلحة وذخيرة. وفي أيار/مايو، أبلغ أعضاء في حركة ٢٣ آذار/مارس والعقيد كاهاشا الفريق، كل منهما على حدة، الفريق بأنهم تعاونوا مع بعضهما البعض، لأن الحركتين لهما مطالب متماثلة من الحكومة. ومع أن حركة ٢٣ آذار/مارس زعمت أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تتلقى دعماً من الحكومة، فقد واصل العقيد كاهاشا هجماته المشتركة مع التجمع في إقليم لوبورو.

المجلس الأعلى للسلام

١٢٨ - المجلس الأعلى للسلام هو نتاج محاولة لإعادة نشاط المقاتلين والضباط السابقين لجماعة مودونودو ٤٠ من أبناء إثنية شي في بوكافو والمناطق المحيطة بها لتأجيج انتفاضة شعبية في أعقاب إعلان جوزيف كابيلا فوزه بالانتخابات. وقد قاد هذه الحركة العقيد بيتو

الضباط السابق في القوات المسلحة، والذي أُلقي القبض عليه في نهاية الأمر في أواخر نيسان/أبريل عام ٢٠١٢. وسبق ذلك اعتقال ١٧ عضوا من المجلس وإرسالهم إلى كنشاسا في شباط/فبراير ٢٠١٢. وقد وجه المجلس عدة رسائل يطلب فيها دعما في شكل مركبات وأجهزة اتصال لاسلكية، وسيولة نقدية (انظر المرفق ٣٨). وتقول مصادر ومقاتلون سابقون في القوات المسلحة، إن المقدم كازاراما، المتحدث الحالي باسم حركة ٢٣ آذار/مارس كان على اتصال مباشر مع بيتو، وإنه أيد إنشاء الحركة. ولا يزال الفريق يسعى إلى تحديد العلاقة بين المجلس والعقيد كاهاشا باعتبار أن الأخير كان عضوا في جماعة مودونندو ٤٠.

إيرومو الجنوبية

١٢٩ - في ١١ شباط/فبراير عام ٢٠١٢، انشق عدد من الضباط ذوي الرتب العليا من اللوائين الرابع والثالث عشر المنتشرين في إيتوري وحاولوا شن هجوم على وحدات موالية من القوات المسلحة. وكان بين قادة التمرد المقدم جيرفيه كامبالي، والمقدم كاشوغو بهامي، والمقدم ديفيد ندايشيمي. وذكرت المصادر نفسها أن الجنرال أميسي خفف من حدة التوتر بتقديم عدد من التنازلات للمتمردين، وبالشروع في عملية لإعادة تشكيل الكتائب في إيتوري (انظر المرفق ٣٩). وأسفرت هذه العملية عن حصول جميع القادة المشار إليهم آنفا على موقع جيد في الهياكل الجديدة للقوات المسلحة من قبيل قائد مفرزة أو نائب قائد مفرزة. وجمع الفريق معلومات مفادها أنه ربما تكون هناك صلة بين الانشقاق الذي حدث في إيتوري والانشقاق الذي حدث في كيفو، وسيواصل الفريق بحثه في هذه المسألة.

خامسا - الاتجار بالأسلحة، وإدارة المخزونات

١٣٠ - يتعاون الفريق مع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية تعاوناً وثيقاً في جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بتدفقات الأسلحة والذخيرة والمعدات المتصلة بها إلى الجماعات المسلحة. وهو يمكّن في تحرياته بخيوط التحقيق الرئيسية الثلاثة التالية: الاتجار بتلك الأسلحة والذخيرة عبر الحدود، وتسريبها من المخزونات الوطنية، وعددها التقديري في المخابئ التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة الرئيسية، وبعض ضباط القوات المسلحة. ويركز الفريق في تحقيقاته في الاتجار عبر الحدود على مسالك التهريب عبر الطرق والبحيرات، وقد يقوده ذلك إلى توجيه طلبات لمدة معلومات بشأن إنتاج الذخيرة في بلدان مجاورة ووضع علامات على تلك الذخيرة وتحديد ضوابط تنظيمها.

١٣١ - وكان مجلس الأمن كرر في الفقرة ١١ من قراره ٢٠٢١ (٢٠١١) توصيته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن تعزز أمن مخزونات الأسلحة والذخيرة والمساءلة عنها وإدارتها. وقد بدأ الفريق تعاونه مع القوات المسلحة لاستعراض إدارة المخزونات الحالية من الأسلحة والذخيرة والممارسات المتبعة في مجالي اللوجستيات والمساءلة ليتسنى تحديد احتمالات تسريبها والتوصية باتخاذ التدابير العملية. وسيشجع هذا التقييم بدراسات حالات إفرادية يحددها الفريق والسلطات الوطنية لأغراض التوضيح.

ألف - الأسلحة والذخيرة

١٣٢ - نقلت إلى خارج مقاطعتي كيفو الأسلحة التي جمعتها المنظمة المحلية غير الحكومية، منظمة السلام والمصالحة، من خلال نزع سلاح المدنيين، والتي كانت مخزنة في حاويات في مطار غوما (انظر S/2011/738، الفقرة ٦٦٤ (ص)). ووفقا لما ذكرته عدة مصادر من القوات المسلحة والحرس الجمهوري، فإن الذي دفع إلى نقلها هو تصاعد حدة التوتر داخل القوات المسلحة، وظهور مؤشرات على احتمال انشقاق جنود منتمين سابقا إلى المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. ودرءا لاحتمال أن تحول وجهة تلك الأسلحة في حالة نشوب نزاع، أمر الجنرال مبيوما نسيونا، القائد العسكري في القوات المسلحة وقائد القاعدة اللوجستية بنقلها من مكانها. وقد نقل بعضها إلى كينشاسا ونقل بعضها الآخر إلى مبوجي - مايي. ونقلت الشحنة الأولى في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، وكانت زنتها حوالي سبعة أطنان. وقد نقلت هذه الأسلحة على متن طائرة أنتونوف ٧٢٧^(٢٤) تابعة للقوات المسلحة. وأرسلت الشحنة الثانية في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٢ وكانت زنتها خمسة أطنان. ونقلت الشحنتان إلى كينشاسا. وفي ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، نقلت شحنتان من أربعة وسبعة أطنان من غوما إلى مبوجي - مايي بواسطة طائرة عامة مستأجرة تابعة لخطوط غوما الجوية^(٢٥). وفي ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢، نقلت عن طريق نفس هذه الشركة إلى مبوجي - مايي أيضا الشحنة الرابعة، وكانت زنتها سبعة أطنان.

١٣٣ - وفي ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أمر قائد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كيفو الجنوبية بنقل تسعة أطنان من الأسلحة المتنوعة إلى غوما ونقلها من ثم إلى كينشاسا أيضا. ونقلت الأسلحة على متن السفينة العامة، أم. في. باسيونس. وكانت هذه الأسلحة لا تزال وقت إعداد هذا التقرير مخزنة في حاوية في مطار غوما، في انتظار نقلها

(٢٤) رقم التسجيل: 9T-TCO.

(٢٥) رقم التسجيل 9Q-CBG.

الى كينشاسا. وفي أثناء ذلك، تواصل منظمة السلام والمصالحة جمع الأسلحة من المدنيين في كيفو الشمالية، بشرائها لقاء ٥٠ دولارا لقطعة السلاح الصالح للاستعمال. وتخزن القطع المجمع، ومعظمها بنادق هجومية من طراز AK-47، في حاوية في مطار غوما يحرسها أفراد من الحرس الجمهوري.

١٣٤ - وفي ذروة تمرد العناصر المنتمية سابقا إلى المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، زار الفريق القاعدة اللوجستية في كيفو الشمالية في ١٣ نيسان/أبريل عام ٢٠١٢ للوقوف على حالة الأسلحة والذخيرة. وقد عرضت عليه مصادر القوات المسلحة ٣٥ صندوقا من ذخيرة بنادق طراز AK-47 وستة صناديق قنابل هاون عيار ٦٠ ملمترا كان العقيد إينوسان غاهيزي، وقائد عمليات أماني ليو في كيفو الشمالية طلبها لاستعمالها في العمليات في ماسيسي وواليكالي. وخلال زيارة متابعة قام بها الفريق إلى القاعدة ذاتها في ١٩ نيسان/أبريل عام ٢٠١٢، وجد أن المجموعة الأخيرة المتكونة من ١٨ صندوقا من ذخيرة بنادق هجومية من طراز AK-47 وثلاثة صناديق ذخيرة تحتوي على قنابل هاون عيار ٦٠ ملمترا لا تزال تنتظر إرسالها إلى الوحدات العملياتية التابعة للمفرزة ٨٠٣ التابعة للقوات المسلحة في ماسيسي وواليكالي (انظر المرفق ٤٠)^(٢٦).

١٣٥ - وبدعم من المنظمة غير الحكومية مايتز ادفايسري غروب Mines Advisory Group، تم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ تدمير أربع قنابل خطيرة كانت مخزنة في محيط مطار غوما (انظر S/2011/738، الفقرة ٥٧٣ (س) والمرفق ١٥٧).

باء - مصنع سوسيداكس للذخيرة

١٣٦ - في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، زار الفريق شركة سوسيداكس للمتفجرات (الشركة الأفريقية - أفريداكس للمتفجرات سابقا) على نحو ما يتبين من التقرير النهائي للفريق لعام ٢٠١١ (انظر S/2011/738، الفقرة ٥٩٠). وكان الهدف من ذلك هو التأكد مما إذا كان هذا المصنع للذخيرة والمتفجرات لا يزال يعمل. وقد ثبت لدى الفريق أن المصنع لم يعمل على مدى السنوات السبع الماضية، ومن ثم، فقد أصبح في حالة متهاكة (انظر المرفق ٤١). غير أن الفريق علم من ثلاثة مصادر، بما في ذلك الإدارة العليا أن المصنع جُمع في جو من التكتّم متفجرات لحساب شركات تعدين خاصة في كاتنغا. وقد تم التزود ببعض من المواد الخام من موردين في كاتنغا، في حين أرسل في طلب بعض المواد الكيميائية

(٢٦) عموما ما يتضمن كل صندوق كامل من ذخيرة البنادق عيار AK-47 ١٥٠٠ طلقة، في حين يحمل كل صندوق قذائف مدافع هاون عيار ٦٠ ملمترا ثلاث وحدات.

من شركة أفريكن اكسبلوسيف المحدودة، وهي شركة من جنوب أفريقيا كانت أبدت في وقت من الأوقات اهتماما بالاستثمار في شركة سوسيداكس، غير أنها لم تحاول قط إبرام أي صفقة في هذا الصدد.

١٣٧ - وأكد المسؤولون عن إدارة الشركة للفريق خلال زيارته أن الشركة تؤجر مخازنها لشركات التعدين الخاصة التي تريد تخزين متفجراتها فيها. وأوضحوا أيضا أن عدة مستثمرين محتملين زاروا المصنع في الآونة الأخيرة وأجروا مناقشات مع الإدارة.

سادسا - الموارد الطبيعية

١٣٨ - يعتزم الفريق مواصلة التحقيق في مدى ضلوع الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية داخل القوات المسلحة في الاتجار بالموارد الطبيعية والترحّل منها. وقام الفريق بتوثيق بعض ما أحرز من تقدم في إزالة مظاهر التسلح في مناطق التعدين، وفي الجهود الجارية لتعزيز وتنفيذ مبادئ الفريق التوجيهية المتعلقة ببذل العناية الواجبة مع الجهات الفاعلة في كل من المراحل التمهيديّة في سلسلة التوريد والمراحل الأخيرة في هذه السلسلة. وستتوزع كذلك جهود الفريق بالتساوي بين إجراء تحقيقات ميدانية معمقة في مناطق التعدين وبين التعامل البناء مع التجار والمصدرين والمشتريين الدوليين لهذه المعادن بشأن نطاق تدابير بذل العناية الواجبة التي اتخذوها. وفي حين شملت التحقيقات السابقة في مجال الاتجار بالموارد الطبيعية مصائد الأسماك، والفحم، والقنب، والأراضي، فإن الفريق سيقصر هذه المرة محط تركيزه على وجه الحصر خلال فترة ولايته الحالية على القصدير والتنتال والتنغستن والذهب والأخشاب.

ألف - بذل العناية الواجبة

١٣٩ - وفقا للفقرة ٦ من القرار ١٩٥٢ (٢٠١٠) والفقرة ٥ من القرار ٢٠٢١ (٢٠١١)، سيواصل الفريق تقييم أثر المبادئ التوجيهية المتعلقة ببذل العناية الواجبة المشار إليها في الفقرة ٧ من القرار ١٩٥٢ (٢٠١٠). وتبرز الفقرات التالية الاتجاهات والأحداث الرئيسية المتعلقة بتنفيذ شروط بذل العناية الواجبة، في قطاع الذهب وقطاع القصدير والتنتال والتنغستن، داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك على الصعيدين الإقليمي والدولي.

١ - القصدير والتنتال والتغستن

جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٤٠ - أبرز الفريق في تقريره النهائي لعام ٢٠١١ الآثار المتباينة لشروط بذل العناية الواجبة في ما يتعلق بقطاع القصدير والتنتال والتغستن. ففي كاتانغا الشمالية، حيث بدأت الجهات الفاعلة الاقتصادية استخدام نظام وضع العلامات في إطار مبادرة سلسلة توريد القصدير التي طرحها المعهد الدولي لبحوث القصدير^(٢٧) وشرعت في إجراء تقييم المخاطر وتخفيفها، زاد حجم إنتاج المعادن وصادراتها. وقد تمكنت مؤسسات التصدير في كاتانغا الشمالية من التصدير للمصاهر التي تمثل لأحد برامج تدقيق "خلو المصاهر من شائبة النزاعات" الذي كانت قد بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ منظمتان معنيتان بصناعة الإلكترونيات^(٢٨) لمساعدة الشركات على الوفاء باشتراطات الإبلاغ بموجب المادة ١٥٠٢ من قانون دود - فرانك لإصلاح وول ستريت وحماية المستهلك. وفي الوقت ذاته، في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومانيمبا، حيث لم يبدأ العمل بأي نظام لاقتفاء الأثر كالنظام المذكور أعلاه، فقد نقص حجم إنتاج المعادن وصادراتها الرسمية منذ أن أعلنت المصافي والمصاهر التي ترغب في الحصول على صفة الخلو من شائبة النزاعات أنها، بدءاً من ١ نيسان/أبريل ٢٠١١ فصاعداً، لن تشتري المواد من الأماكن المشبوهة إلا إذا وضعت عليها علامات وفق خطة مبادرة سلسلة توريد القصدير (انظر الفقرة ٣٣٩ من الوثيقة S/2011/738). ورغم أن انخفاض الإنتاج في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومانيمبا قد قلل بشكل واضح التمويل الإجمالي للنزاعات، فقد أدى أيضاً إلى تجريم جزء أكبر من التجارة إلى تدخل الجماعات العسكرية و/أو المسلحة فيه على نحو قوي ومتواصل.

١٤١ - ونقصت حدة التباين في الإنتاج المعدي للقصدير والتنتال والتغستن وصادراتها فيما بين كاتانغا الشمالية، من جهة، وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، من جهة ثانية، خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢. وتظهر إحصائيات الصادرات الكونغولية ووثائق الجمارك الرواندية أن صادرات المعادن من كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومانيمبا في الربع الأول من عام ٢٠١٢ قد بلغت ثلث المستويات التي سُجلت في فترة ما قبل إيقاف التصدير، وذلك

(٢٧) جمعية لصناعة القصدير يقوم أعضاؤها، على حد قولها، بإنجاز ٨٠ في المائة من المشتريات العالمية. وقامت هذه الجمعية ببدء مبادرة سلسلة توريد القصدير بالتشارك مع المركز الدولي لدراسات نيوبيوم التنتاليوم عام ٢٠٠٩.

(٢٨) مبادرة الاستدامة الإلكترونية العالمية واتلاف المواطنة الصناعية الإلكترونية.

بعدما كانت قد تقلصت في عام ٢٠١١ لتصل إلى خمس مستويات فترة ما قبل إيقاف التصدير^(٢٩). وقد قامت بالتصدير لحد الآن ست مؤسسات تصدير في عام ٢٠١٢، قياسا إلى ثلاثة في عام ٢٠١١. ويستدعي الاستئناف التدريجي للصادرات الرسمية من كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومانبيما إجراء الفريق لعملية رصد دقيق لأنشطة تنفيذ بذل إجراءات العناية الواجبة التي تقوم بها مؤسسات التصدير العاملة وعملها في الخارج. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل الفريق رصد تنفيذ إجراءات بذل العناية الواجبة في ما يتعلق بسلاسل التوريد الحاملة لعلامات في كاتانغا الشمالية ورواندا.

١٤٢ - واستنتج الفريق في تقريره النهائي لعام ٢٠١١ أدلة على كون ثلاثة من مؤسسات التصدير، هي TTT Mining و Huaying Trading و Donson International، قد قصرت في بذل العناية الواجبة عند شرائها من مناجم تقع في إقليم واليكالي في كيفو الشمالية وتمول بصفة غير مباشرة جماعات مسلحة وشبكات إجرامية داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/2011/738، الفقرة ٣٤٢). فمؤسسة Huaying وبدرجة أقل مؤسسة TTT، التي، حسب ما تفيد به السلطات المسؤولة عن المناجم، قد غيرت اسمها إلى Congo Minerals and Metals (CMM)^(٣٠)، قد واصلتا في عام ٢٠١٢ شراء معادن بانتظام من موقع بيسي في إقليم واليكالي في كيفو الشمالية، حيث لم يجر لحد الآن أي اعتماد للمواقع المنجمية (انظر المرفق ٤٢). ومع ذلك، قامت مؤسسات التصدير Metachem و GMC و AMR Mugote، خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢، بشراء القصدير الخام من بيسي (انظر المرفق ٤٣)، وإن كان ذلك بكميات أصغر بكثير مما تشتريه مؤسسة Huaying التي تشتري بصفة شبه حصرية من بيسي. وفي ١٥ أيار/مايو، أوقفت وزارة المناجم مؤسستي CMM و Huaying عن العمل في كيفو الشمالية لانتهاكهما لما جاء في التعميم الصادر عن الوزارة بشأن بذل العناية الواجبة (انظر المرفق ٤٤).

(٢٩) في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، فرض الرئيس كابيلا إيقافا إلى أجل غير مسمى لجميع أنشطة التعدين التي يقوم بها المنقبون الصغار في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومانبيما، كمحاولة للتصدي لمشكل عسكرية تجارة المعادن. وأُنتهي الإيقاف في ١٠ آذار/مارس ٢٠١١.

(٣٠) أخبر ممثلو CMM الفريق بأن هذه المؤسسة كيان جديد يكتفي بشغل المرافق التي كانت لمؤسسة TTT. وسيستجلي الفريق العلاقة القائمة بين الشركتين خلال الفترة المتبقية من ولايته.

الإطار ٥

التعميم

رحب الفريق في تقريره النهائي لعام ٢٠١١ بالتعميم الصادر عن الحكومة في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، والذي يُلزم جميع الجهات الفاعلة في القطاع المنجمي بذل العناية الواجبة، وفق ما حدده الفريق ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^(أ). وأوصى الفريق أيضا بأن يساعد شركاء التنمية الحكومة على تنفيذ هذا الشرط وعلى تقييم الامتثال. ومنذ صدور التعميم، جرت مناقشات فيما بين الأخصائيين القانونيين في وزارة المناجم بشأن هذا الجانب من جوانب الامتثال.

ومن الناحية النظرية، يعد التعميم إجراءً إدارياً، لكنه يمكن أن يصبح ملزماً عندما يتوقع نتائج محتملة تترتب على شركات التعدين ومصدري المعادن الذين لا يبذلون العناية الواجبة. ويُلزم التعميم الشركات بأن تمتثل في غضون ٤٥ يوماً من صدوره، وإلا تعرضت للعقاب الذي قد يفضي إلى وقف تراخيص عملها.

وهناك جهود حالية لتحويل التعميم إلى أمر أو "قرار" وزاري تكون له صفة إلزامية صريحة. وقد حُول دليل اقتفاء الأثر الصادر عن وزارة المناجم الذي يحدد، في جملة أمور، أدوار ومسؤوليات وكالات الدولة المشاركة في رصد تدفقات المنتجات المعدنية التجارية، إلى أمر وزاري في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وذلك فور نشره^(ب).

(أ) العدد 002/CAB.MIN/MINES/01/2011 الصادر في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

(ب) العدد 0711/CAB.MIN/MINES/01/2010 الصادر في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

١٤٣ - وكفّت شركة Metachem عن الشراء من بيسي في كانون الثاني/يناير لأنها حصلت على معلومات من مورديها تفيد بأن جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو تقوم حالياً بجباية ضرائب غير مشروعة. وأخبر ممثل شركة Metachem الفريق بأنه، بوصفه رئيس اتحاد المؤسسات الكونغولية في كيفو الشمالية، قد نصح مؤسسات التصدير الأخرى بأن تحذو حذو شركته. ومع ذلك، واصلت شركات Huaying و CMM و AMR عمليات الشراء من بيسي في شباط/فبراير وما بعده دون بذل أي جهود موثقة تتعلق بإجراء تقييم خطر التمويل غير المباشر للجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر المرفق ٤٥). وأخبر ممثلا شركتي CMM و Huaying الفريق بأن عمليات الشراء من بيسي لا تثير أي مشاكل لأن جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو قد أجليت عن المنطقة في مستهل عام ٢٠١٢ وأن المنجم يخضع حالياً لسيطرة الحكومة.

وحسب الإداريين والتجار المحليين، فقد دخلت بيسي فعلا ضمن مجال سيطرة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في بداية شباط/فبراير. ومع ذلك، فمشتريات شركة Huaying من بيسي تعود إلى ما قبل تلك السيطرة. ولم يتضح بعد ما إذا كان دور جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو في بيسي قد انتهى تماما. وعلاوة على ذلك، لم تتم بعد الاستعاضة التامة عن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في المواقع المعنية بشرطة مناجم، الأمر الذي يحمل معه خطر أن تمول عمليات شراء المعادن الشبكات الإجرامية تمويلاً غير مباشر. ويجب أن تقوم مؤسسات التصدير التي تشتري من بيسي، وفق الخطوة ٢ من المبادئ التوجيهية المتعلقة ببذل العناية الواجبة (انظر S/2010/596، الفقرة ٣٦١)، بتقييم هذا الاحتمال ميدانياً، هو والاستثمارات غير المباشرة التي تقوم بها الجماعات المسلحة.

١٤٤ - وأخبر ممثلا شركي Huaying و CMM الفريق أيضا بأن مؤسسات التصدير تعتمد، عند بذلها العناية الواجبة، على قائمتي المواقع المنجمية الملحقه بالقرارات الوزارية المتعلقة بتصنيف واعتماد المواقع المنجمية المجاورة لمركزي روبايا وموغوغو التجاريين. وتدعي كلتا مؤسستي التصدير أنهما تتفاديان الشراء من المناجم "البرتقالية" أو "الحمراء" غير المعتمدة. والواقع أن إحصائيات شعبة المناجم في كيفو الشمالية تُظهر أن مؤسسة CMM تشتري من منجم Bibatama D3، وهو منجم مجاور لمركز روبايا مصنف كأحد المناجم "الخضراء". وتظهر السجلات الرسمية لشعبة المناجم في كيفو الجنوبية أن شركي CMM و Huaying، علاوة على مؤسسة التصدير Bakulikira، تشتري من منجم "أخضر" في نيايبوي.

الإطار ٦

المراكز التجارية

وصف الفريق في تقريره المؤقت والنهائي لعام ٢٠١١ أهداف المشروع التجريبي للمراكز التجارية في إيسانغا/ندينغالا وإتيبيرو في إقليم واليكالي في كيفو الشمالية، وفي روبايا في إقليم ماسيسي في كيفو الشمالية، وفي مونغوغو في إقليم والونغو في كيفو الجنوبية. وباستثناء مركز إتيبيرو، تم إنشاء جميع المراكز لكن لم يدخل أي منها بعد طور التشغيل، وذلك لعدة أسباب منها تأخر عملية اعتماد المواقع المنجمية.

وقد أكملت أفرقة مختلطة، تشمل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وممثلي المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة والمعهد الفيديريالي الألماني لعلوم الأرض والموارد الطبيعية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عملية اعتماد المركزين في مونغوغو وروبايا، في محيط دائرة قطرها ٢٥ كلم من المركزين. وقد اعتمدت تلك الأفرقة ثلاث فئات على النحو المحدد في الاختصاصات التي وصفتها وزارة المناجم^(أ). وهذه الفئات هي: المواقع "الخضراء" التي لا تسيطر عليها الجماعات المسلحة أو قوات أمن الدولة، والتي تُحترم فيها الحقوق الاجتماعية؛ والمواقع "البرتقالية" التي تتحكم فيها بشكل غير مباشر جماعة مسلحة أو أجهزة أمن عام "خارجة عن السيطرة"، وذلك بسبب منها فرض الضرائب على طول طريق الإمداد؛ والمواقع "الحمراء" التي يكون فيها لجماعة مسلحة أو أجهزة أمن عام "الخارجة عن السيطرة" حضور فعلي في المنجم.

وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢، أي بعد إنهاء بعثات الاعتماد لعملها بثمانية أشهر، نشرت وزارة المناجم نتائج تلك البعثات^(ب). فمن بين ٢٥ موقعا جرى تقييمه في المنطقة المحيطة بمونغوغو، صنفت ٧ مواقع على أنها مواقع "خضراء" (انظر المرفق ٤٦). وتشمل قائمة المناجم الخضراء أيضا منجم نيايبوي رغم أن فريق الاعتماد لم يُقيّمه نظرا لوقوعه خارج دائرة المركز التي يبلغ قطرها ٢٥ كلم. ومن بين المواقع التي جرى تقييمها في المنطقة المحيطة بروبايا، وعددها ٢١ موقعا، صنفت ١١ موقعا على أنها مواقع "خضراء" (انظر المرفق ٤٧). وكان من المفترض إجراء بعثات الاعتماد مرة كل ثلاثة أشهر حسب الاختصاصات الأصلية، ولكنها لم تتكرر في مونغوغو أو روبايا على حد سواء. وتشير القرارات الوزارية الصادرة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢ إلى أن الاعتماد يكون ساري المفعول لمدة ستة أشهر من تاريخ النشر.

(أ) العدد CAB.MIN/MINES/02/0379/2011 الصادر في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١١.

(ب) العددان 0188/CAB.MIN/MINES/01/2012 و 0189/CAB.MIN/MINES/01/2012 الصادران في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢.

١٤٥ - ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٢، تدهورت الحالة الأمنية في مناطق التعدين المحيطة بروبايا عقب تمرد الواحدات التابعة سابقا للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢ صرح رئيس شعبة المناجم في مقاطعة كيفو الشمالية لوسائل الإعلام بأن فكرة التصدير من المناجم الخضراء لن تكون قابلة للتطبيق نظرا للاضطراب الذي وقع مؤخرا في إقليم ماسيسي^(٣١). وفي بداية نيسان/أبريل، ابتز جوسويه بيويو، قائد المفزة ١٠٣، أموالا من منقبين في نيايبوي، وفق ما ذكره ممثلو المجتمع المدني. وقد سبق للفريق أن أبرز في تقريره النهائي لعام ٢٠١١ وقوع حالات للتدخل العسكري في منجم نيايبوي بالإضافة إلى التدخل العسكري في نقل المعادن (انظر الفقرتين ٥٠١ و ٥٠٢ من الوثيقة S/2011/738).

١٤٦ - ونظرا للاضطراب الذي جرى مؤخرا في مناطق التعدين في روبايا، بالإضافة إلى نيايبوي، ستحتاج المناجم المحيطة إلى تقييمها من جديد. بمجرد أن تسمح الحالة الأمنية بذلك، وفق الاختصاصات الأصلية. وفي الوقت ذاته، لا يمكن لمؤسسات التصدير التي تريد أن تمتثل لشروط بذل العناية الواجبة أثناء شرائها من مناجم نيايبوي وروبايا، أن تعتمد فقط على تسلسل وثائق الحيازة الصادرة عن المناجم "الخضراء" وحدها؛ ولكن يلزمها أن تجري تقييما ميدانيا إضافيا، تنفيذاً للخطوة ٢ المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية المتعلقة ببذل العناية الواجبة المشار إليها أعلاه. وتنطبق الملاحظة ذاتها على الشركات التي تشتري من مواقع منجمية لم تُعتمد قط.

على الصعيد الإقليمي

١٤٧ - في تقريره النهائي لعام ٢٠١١، وصف الفريق ممارسات تهريب المعادن بين شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة. وأبرز الفريق أيضا مخاطر تلوث مخطط الاقتفاء الرواندي بالمعادن الكونغولية التي لا تحمل علامات، على الرغم من مصادرة الشرطة والسلطات الجمركية الروانديتين كميات هامة من المعادن (انظر S/2011/738، الفقرات ٤٧٨ و ٤٩٥ و ٥٠٣). وحسب ما ذكرته السلطات الجمركية الكونغولية في غوما، تم تشديد المراقبة على الحدود في غيسيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، مما خفض حجم المعادن المهربة وأدى إلى مصادرات أقل.

١٤٨ - وسعيا إلى ضمان مصداقية نظامها لوضع العلامات، فرضت الإدارة الرواندية للجيولوجيا والمناجم في آذار/مارس ٢٠١٢ حظرا لمدة ستة أشهر على أربع من شركات

(٣١) انظر: www.bloomberg.com/news/2012-05-02/congo-clashes-thwart-plans-on-conflict-free-minerals-correct.html.

التعدين الرواندية لكونها وضعت علامات على معادن بصفة غير قانونية^(٣٢). وفي نفس الوقت، أوقف برنامج مبادرة سلسلة توريد القصدير ITSCI شركة التصدير APT (African Primary Tungsten) عن العمل. واستنادا إلى مصادر معنية بهذا القطاع، فإن إحدى شركات التعدين الرواندية التي تم إيقافها عن العمل هي شركة سيميكو، التي كانت قد باعت شركة APT علامات مخصصة للاستعمال على أراضي امتيازات التعدين الممنوحة لها. وهذا ما كان سيمكن شركة APT من وضع العلامات بصفة غير قانونية على كل أو جزء من الكمية غير الحاملة لعلامات البالغة ٧٠ طنا من التنغستين الخام الموجودة في مخزنها في غيكوندو في كيغالي حين سجل المحققون تلك المخالفة. واستنادا إلى مصادر معنية بالقطاع، تم وضع العلامات غير القانونية بتواطؤ موظف إدارة الجيولوجيا والتعدين الذي يفترض أن يقوم بإصدار العلامات على أراضي امتيازات التعدين، وقد تم وقف هذا الموظف عن العمل. ويفترض أن تكشف تحريات دائرة التحقيقات الجنائية التي أحيلت إليها القضية عما إذا كان منشأ المعادن من أراضي الامتيازات الممنوحة لشركة APT في رواندا أو من مكان آخر. وإلى حين استكمال التحقيقات، قررت إدارة الجيولوجيا والتعدين تعليق إصدار العلامات لشركة APT.

١٤٩ - وإلى جانب شركتي APT وسيميكو، تم إيقاف شركتين روانديتين للتعدين عن العمل بسبب تورطهما في وضع العلامات بصفة غير قانونية على ٥٠٠ كيلوغرام من القصدير الخام تمت مصادرتها في غيسيني وذلك، بحسب ما ذكرته السلطات الرواندية التي تشاور معها الفريق أثناء مؤتمرات مع المشتغلين بهذه الصناعة. وكانت العلامات التي وُجدت على الأكياس قد أصدرت لتستعمل في أراضي امتيازات إحدى الشركتين في مقاطعة كيريهي في الإقليم الشرقي الموجود في الطرف الآخر من البلد. وأوقفت شركة تعدين رواندية رابعة عن العمل لأنها لم تكن تشتغل على أراضي الامتيازات الممنوحة لها. وتدل قرارات الإيقاف المشار إليها على يقظة السلطات الرواندية المعنية بالتعدين، لكنها في نفس الوقت تذكير قوي بأن المخالفات في وضع العلامات مستمرة، مما يحتمل أن يمكن المعادن الكونغولية من التسلل إلى داخل المنظومة الرواندية.

١٥٠ - في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أعادت السلطات الوطنية الرواندية المعنية بقطاع التعدين إلى نظيرتها الإقليمية في غوما في كيفو الشمالية أكثر من ٨١ طنا من المعادن التي تمت مصادرتها على الحدود الكونغولية منذ أيار/مايو ٢٠١١. وكان من المفترض أن تستثمر عائدات بيع السلطات الكونغولية لهذه المعادن في جهود اقتفاء أثر المعادن المبذولة في مقاطعتي

(٣٢) انظر www.newtimes.co.rw/news/index.php?i=14924&a=51028.

كيفو، حسبما أورده ممثلون عن المجتمع المدني يتمركزون في غوما. وحسب ما أفادت به السلطات المعنية بالمناجم في غوما، جرى نقل ١٣ طنا إلى بوكافو وبقي ٦٨ طنا في غوما. وأعطى وزير المناجم السابق للمقاطعة، ناسون كويويا ندولي، تعليمات بأن تخزن هذه المعادن في مستودع محطة للبترين في غوما تحمل اسم فاكام يملكها الجنرال المتقاعد كاموانيا بورا، وطمأن وزير المناجم الوطني أن تلك المواد محفوظة في مكان مقفل ومأمون (انظر المرفق ٤٨) (٣٣). وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تتبعت شرطة التعدين في غوما بلاغا عن حادث سرقة في مستودع فاكام. وحسب ما أفادت به سلطات شرطة التعدين، اختفى نحو ٢٥ طنا من ٦٨ طنا كانت مخزنة، في حين أفرغ الكثير من أكياس المعادن المتبقية من محتوياته ووضعت مكائها نفايات. وبيعت كمية ٢٥ طنا متبقية في نهاية المطاف إلى مؤسسة التصدير ميتاكيم. ويواصل الفريق التحقيق في اختفاء المعادن، وكذلك في تخصيص إيراداتها.

على الصعيد الدولي

١٥١ - وقد علق الفريق على الإجراءات التنظيمية المقررة بموجب المادة ١٥٠٢ من قانون النائبين دود وفرانك في رسالة بعثها إلى لجنة الأوراق المالية والبورصة في الولايات المتحدة يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ولا زال الفريق مقتنعا بفعالية إلزام الشركات ببذل العناية الواجبة، وبأن قانون دود وفرانك كان حافزا حاسما في الإصلاح. ومع ذلك، ثبت لدى الفريق أن معظم الجهات العاملة في هذا القطاع قد دفعها مناخ عدم اليقين في السوق الذي نتج عن التأخير الطويل في نشر قواعد اللجنة، وإلى جانب خوفها من احتمال أن تشمل التزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير وجوب أن تخلو المعادن من شائبة النزاع بنسبة ١٠٠ في المائة، إلى الانسحاب من السوق في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدلا من فرض اتباع إجراءات بذل العناية الواجبة في سلاسل إمدادها. ولذلك، يقترح الفريق أن تدرج اللجنة في مبادئها التوجيهية مفهوم التخفيف الوارد في المبادئ التوجيهية المتعلقة ببذل العناية الواجبة الصادرة عن الفريق ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (انظر S/2011/738، الفقرتان ٣٩٨ و ٦٦٤ (ب ب)). ويمكن مفهوم التخفيف الشركات التي تشتري معادن من مناجم تنشط فيها الشبكات الإجرامية التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من الاستمرار في الشراء شريطة أن تضع استراتيجيات محددة زمنيا ومتاحة للعلن للتخفيض التدريجي من مشاركة واستفادة الجهات الفاعلة العسكرية.

(٣٣) قدم الفريق في تقريره النهائي لعام ٢٠١١ أدلة على أن الجنرال بورا تورط في الاتجار غير المشروع بالمعادن (S/2011/738، الفقرة ٥٠٤).

١٥٢ - غير أن هناك عدة شركات، منها شركة الصين الوطنية للمعادن غير الحديدية، لا تزال تستورد الخامات المعدنية من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك وفقا لإحصائيات رسمية صادرة عن شعبة المناجم في كيفو الشمالية بجمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر المرفق ٥٠). ويتسم الدور الاستباقي لهذه الشركات بالأهمية في زيادة تحفيز الموردين على تطبيق إجراءات بذل العناية الواجبة، مما يشمل استراتيجيات للتخفيف من حدة المخاطر، على سلاسل التوريد في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٥٣ - في تطور إيجابي ذي صلة وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠١١، اعتمدت شركة نينغشيا أورينت لصناعة التنتال، التي تشتري خام التنتال المعلم من منطقة البحيرات الكبرى، "سياسة مشتريات بشأن شراء واستخدام التنتال المنتج في مناطق الصراعات" تشير إلى الامتثال لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة ببذل العناية الواجبة والإصرار على اقتفاء الأثر (انظر المرفق ٤٩). ويرحب الفريق بهذه المبادرة ويتطلع إلى مواصلة النقاش مع السلطات في الصين، ومع شركات تجهيز المعادن الأخرى التي تستمد خاماتها من منطقة البحيرات الكبرى، حول مباشرة الأعمال التجارية بشكل مسؤول في أفريقيا الوسطى.

٢ - الذهب

جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٥٤ - شجع مجلس الأمن بموجب الفقرة ٧ من القرار ٢٠٢١ (٢٠١١) جميع الدول، ولا سيما دول المنطقة، على مواصلة رفع مستوى الوعي بالمبادئ التوجيهية المتعلقة ببذل العناية الواجبة التي حددها فريق خبراء الأمم المتحدة، وبخاصة في قطاع الذهب، كجزء من الجهود الأوسع نطاقا للحد من احتمال استمرار تمويل الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويأتي هذا التشجيع في أعقاب الاستنتاج الذي توصل إليه الفريق في تقريره النهائي لعام ٢٠١١ بأن بذل العناية الواجبة في قطاع الذهب الكونغولي لم يتحقق. وليست مؤسسات التصدير المرخص لها مسؤولة إلا عن نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات. وفيما يخص الذهب الذي تصدره فعلا بشكل رسمي، يبقى من الصعب تحديد مصدره لأنه يباع لها عموما دون أذون النقل التي يفترض أن تمنحه سلطات التعدين في مواقع التعدين أو قربها.

١٥٥ - وبغية تشجيع تصدير الذهب بشكل رسمي، أصدرت الوزارة الوطنية للمناجم في جمهورية الكونغو الديمقراطية أمرا وزاريا في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ يخفض، في جملة أمور، رسوم تصدير الذهب من ٣,٢٥ في المائة إلى ١ في المائة من قيمة الصادرات،

لتستوي في ذلك بالبلدان المجاورة^(٣٤). ويُلزم هذا الأمر الوزاري مؤسسات تصدير الذهب أيضا بتصدير ما لا يقل عن ٣٠ كيلوغراما من الذهب كل ثلاثة أشهر، ويُلزم التجار المحليين بيع مؤسسات التصدير ثلاثة كيلوغرامات من الذهب على الأقل كل ثلاثة أشهر.

١٥٦ - ونظرا لأن المراسيم المذكورة أعلاه لم تدخل حيز التنفيذ إلا في نهاية عام ٢٠١١، لا يزال من السابق لأوانه تحديد ما إذا كانت قد أحدثت الأثر المقصود بها. وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن الصادرات الرسمية من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تتناقص بدل أن تتزايد. ولم تكن هناك أية صادرات رسمية من بونيا وبوتنبو خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢ بسبب التأخير في تحديد تراخيص مؤسسات التصدير وغياب التمويل. وفي كيفو الجنوبية، صدرت مؤسسة التصدير ناموكايا رسميا ٧ كيلوغرامات في الربع الأول من العام، وهو ما يقارب متوسط الكمية التي كانت تصدرها رسميا كل شهر عام ٢٠١١. ولم ترتفع الصادرات في الربع الأول من عام ٢٠١٢ بشكل كبير عما كانت عليه في عام ٢٠١١ إلا في غوما في كيفو الشمالية. وصدرت مؤسسة التصدير المسجلة AR Gold رسميا ١٦ كيلوغراما من الذهب مقابل ستة صدرتها طوال عام ٢٠١١.

على الصعيد الإقليمي

١٥٧ - حسبما أفاد به مديرو مؤسسات كونغولية لتصدير الذهب، يمكن أن يعزى الحجم الصغير للصادرات الرسمية إلى احتكار حفنة من التجار المحتالين في كمبالا وبوجومبورا تجارة الذهب الكونغولية لعدة سنوات. وبما أنهم لا يدفعون أية ضرائب على الدخل أو التصدير، يستطيع هؤلاء التجار أن يدفعوا أسعارا أعلى من المصدرين الكونغوليين الرسميين. وإضافة إلى ذلك، تمكنهم التدفقات النقدية الكبيرة المتاحة لهم من تمويل الموردين الكونغوليين مسبقا، وتمكنهم بصفة مؤقتة من دفع أسعار تفوق أسعار السوق في محاولة لضمان ولاء أولئك الموردين. وأبلغ مديرو مؤسسات التصدير الكونغولية الفريق أنهم ببساطة لا يستطيعون المنافسة.

١٥٨ - وقد أكد الفريق، خلال فترات ولايته المتكررة، أن راجيندرا كومار، المالك السابق للكيان الذي فرضت عليه جزاءات، المسمى ماشانغا ليميتد في كمبالا، وأخاه فيبول كومار، وكذلك موتوكا روغانيرا، المتمركز في بوجومبورا، من بين المشتريين الرئيسيين للذهب المهرب من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/2011/738، الفقرات ١٨٣ و ٥١٢ و ٥٣١ و ٥٣٧). وثبت أيضا لدى الفريق أنه إلى جانب التجار الكونغوليين المحليين، تمتد

(٣٤) عدد 0459/CAB.MIN/MINES/01/2011 بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

مؤسسة ناموكايا للتصدير التجاري المذكورين أعلاه بكمية من الذهب تمثل ما لا يقل عن عشرة أضعاف صادراتها الرسمية (انظر S/2010/596، الفقرة ٢٩٤، و S/2011/738، الفقرة ٥١٢).

على الصعيد الدولي

١٥٩ - استنادا إلى الإحصاءات التجارية، قدر الفريق في تقريره النهائي لعام ٢٠١١ أنه يحتمل أن يكون ما يقارب ٣ أطنان من الذهب المتاجر به بطريقة احتيالية من جمهورية الكونغو الديمقراطية قد دخل سلسلة الإمدادات القانونية للإمارات العربية المتحدة عام ٢٠١٠ عبر أوغندا وحدها (انظر S/2011/738، الفقرة ٥٥٣). وأكد عدة من مهربي ذهب للفريق أن الإمارات العربية المتحدة تظل الوجهة الرئيسية للذهب الكونغولي. ويشكل وعي مستوردي الذهب والمشتغلين بتنقيته في الإمارات العربية المتحدة وبذلهم العناية الوطنية، إلى جانب تعزيز المراقبة الجمركية في هذا البلد، أمورا بالغة الأهمية لاستبعاد الكيانات التي فُرضت عليها جزاءات وشركائها من سلسلة إمداداتها، والتعامل بدل ذلك مع موردين ذوي مصداقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٦٠ - ويمثل إصدار مركز دبي للسلع المتعددة (DMCC)^(٣٥) دليلا لإدارة المخاطر في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ تطورا محمودا في هذا الصدد. والهدف من الدليل هو مساعدة الأعضاء المجازين من المركز وغيرهم من المشاركين في هذا القطاع بالإمارات العربية المتحدة على إنفاذ معايير مقبولة لبذل العناية الواجبة والإدارة المسؤولة لسلاسل الإمدادات. وتتبع التوجيهات إطار الخطوات الخمس لبذل العناية الواجبة على أساس المخاطر، الذي اقترحه الفريق ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويرحب الفريق خاصة بالجهود التي يبذلها مركز دبي للسلع المتعددة لتوعية مشاركين آخرين في القطاع بالإمارات العربية المتحدة، والذين ينبغي أن يكون من بينهم تلك الشركات التجارية التي تستورد مباشرة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والبلدان المجاورة لها. ويعتزم الفريق خلال ولايته الحالية أن يتصل بشكل استباقي بمركز دبي للسلع المتعددة، وكذلك بالسلطات الاتحادية لتحديد مستوردي ذهب شرق أفريقيا المتمركزين في الإمارات العربية المتحدة واقتفاء أثر هذا الذهب إلى وجهته داخل الإمارات العربية المتحدة وما وراءها.

(٣٥) سلطة إصدار التراخيص لمنطقة أبراج بحيرات الجميرا الحرة.

جيم - التقييم الشامل لمناطق التعدين

١٦١ - بموجب الفقرة ٥ من القرار ٢٠٢١ (٢٠١١)، طلب مجلس الأمن إلى فريق الخبراء أن يدرج في تقييمه لأثر مبادرة العناية الواجبة تقييما شاملا بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق التعدين المعنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعتزم الفريق تقديم صورة متوازنة للآثار الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية والسلبية، سواء نتيجة لتطبيق فرادى الشركات للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، أو كنتيجة للاشتراطات القانونية لفرادى الدول الأعضاء، خاصة بموجب المادة ١٥٠٢ من قانون دود - فرانك^(٣٦).

١٦٢ - وعلى مستوى مواقع المناجم، سيتم التقييم على أساس وجهات نظر وتجارب السكان المحليين العاملين في قطاع التعدين، فضلا عن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية مثل الأسعار المحلية للمعادن والسلع، والتحاق الأطفال المعالين بالمدارس. وسيجري الفريق سلسلة من المقابلات شبه المنظمة في مناطق التعدين، وسيعمل مع مجموعات تركيز صغيرة. ولضمان أن تكون البيانات الميدانية تمثيلية، اتخذ الفريق عدة معايير في الاعتبار عند اختيار مواقع التعدين التي ستتم زيارتها، مثل الانتشار الجغرافي والاختلافات في الإدارة المحلية الخاصة بمجال التعدين. وعلاوة على ذلك، سيكمل الفريق البحوث التي أجرتها مؤخرا منظمات إنسانية ذات خبرة في إجراء تقييمات الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية للمجتمعات المحلية (للعاملين في مجال التعدين) وسيستفيد منها.

١٦٣ - وعلى مستوى المقاطعات، يشمل التقييم بيانات مجمعة مثل المستويات المسجلة لإنتاج المعادن وتواتر رحلات الشحن الجوي إلى المواقع الداخلية القريبة من مواقع التعدين. ويُتخذ تناوب الرحلات كمؤشر مهم للمواد الغذائية والسلع الأساسية التي تصل إلى مناطق التعدين النائية. وتتمثل القيمة المضافة لاستخدام البيانات المجمعة في أنها ستتمكن الفريق من تقييم أثر التدابير الفردية، مثل وقف التعدين وقانون دود - فرانك، مع مرور الوقت. ويرى الفريق أنه من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات الذاتية والموضوعية، ستسمح البيانات التي يتم توليدها بإجراء تقييم شامل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في مناطق التعدين.

(٣٦) يمكن بسهولة تفسير تعريف الجماعة المسلحة في قانون دود - فرانك على أنه يشمل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي هذه الحالة سيؤدي اشتراكها في سلسلة الإمداد إلى الخروج باستنتاج بعدم "النقاء من شائبة النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية". وفي حالة تكشف خطر من هذا القبيل تنص المبادئ التوجيهية بشأن بذل العناية الواجبة التي حددها فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة على مهلة ستة أشهر للتخفيف من حدة هذا الخطر لكي يتسنى إحراز تقدم كبير نحو إنهاء هذا الاشتراك. ونظرا لهذا التفسير للجماعات المسلحة، سيكون مشترى المعادن من جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر ميلا إلى الانسحاب كليا من ذلك البلد عند السعي إلى الامتثال لقانون دود - فرانك، منهم عند السعي إلى الامتثال للمبادئ التوجيهية بشأن العناية الواجبة التي وضعها فريق الخبراء.

الإطار ٧

الأثر الاقتصادي لوقف تجارة المعادن في مانييما

على الرغم من الأمن النسبي، لا يتعافى قطاع التعدين في مانييما سوى ببطء شديد من تعليق أنشطة التعدين في عام ٢٠١٠، وما أعقب ذلك من انخفاض سريع في الطلب العالمي على المعادن غير الحاملة لعلامات. وثمة مسألة واحدة تعرقل إحراز مقاطعة مانييما للتقدم هي مسألة المخزونات. فوفقا للمعهد الدولي لبحوث القصدير، لم يتم تصدير ما بين ١ ٠٠٠ و ١ ٥٠٠ طن من خام القصدير المنتج قبل حظر الحكومة للتعدين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، في المدة القصيرة بين رفع التعليق في ١٠ آذار/مارس ٢٠١١ والموعد النهائي للتصدير في إطار برنامج تقييم المصاهر من حيث نقاء المواد التي تجهزها من شائبة النزاع، وهو ١ نيسان/أبريل ٢٠١١.

وأوصى الفريق، في تقريره النهائي لعام ٢٠١١، بضرورة وضع علامات على المخزونات التي أنتجت قبل تعليق التعدين وبيعها وكذلك بضرورة استخدام جزء من العائدات لتمويل تحسين التحقق واقتفاء الأثر، والمبادرات المتعلقة بالاجتماع المحلي والبيئة في المناطق المتضررة. وبالتالي يأسف الفريق على أنه، وفقا لرسالة بعثت بها اللجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، نقلت المخزونات دون علامات إلى خارج المقاطعة وبيعت بأسعار متدنية للسوق الآسيوية، فلم يتولد أي تمويل للمبادرات المحلية (انظر المرفق ٥١).

وأشارت الرسالة إلى نفاذ صبر أصحاب المخزونات الذين كانوا ينتظرون منذ وقت طويل تصديق ائتلاف مواطني الصناعات الإلكترونية/مبادرة الاستدامة الإلكترونية العالمية. وشرح أصحاب المخزونات للفريق كذلك أن الثمن الذي تدفعه مؤسسات التصدير المسجلة للكيلوغرام الواحد منخفض جدا حتى بالمقارنة مع كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية لأن مؤسسات التصدير إما تكون مطالبة بدفع ضرائب تحويل لنقل المعادن من مقاطعة إلى أخرى قبل التصدير، أو تحتاج، عند التصدير مباشرة، للحصول على ترخيص مستقل لمؤسسات التصدير خاص بمانييما، وتحسب هذه التكاليف الزائدة التي تنضاف إلى تكاليف النقل المرتفعة إلى غوما أو بوكافو في السعر المدفوع لمعادن مانييما.

١٦٤ - وفي ٧ نيسان/أبريل، بعث وزير المناجم في جمهورية الكونغو الديمقراطية رسالة إلى لجنة مراجعة الحسابات لفريق تنفيذ مدونة قواعد السلوك في الصناعات الإلكترونية/ومبادرة الاستدامة الإلكترونية العالمية يعرب فيها عن أمله في إعادة بدء "نشاط التعدين" في مانيمبا، معلنا في نفس الوقت عن إنشاء بعثتي تنبث (انظر المرفق ٥٢). وكرر الفريق التأكيد على أنه في عام ٢٠١١، لم يجد أية أدلة تشير إلى أن الجماعات المسلحة أو القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تستفيد من المعادن التي تنتج وتخزن في إقليم كايلو وبانجي. ومع ذلك، ووفقا لما ذكره كل من السلطات والتجار المحليين، ففي ضواحي كاسيسي في إقليم بونيا، يواصل النقيب سالونغ كريستوف نستور بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الحصول على المعادن من المنقبين الصغار بالابتزاز الممنهج (انظر S/2011/738، الفقرة ٤٦٩).

سابعاً - انتهاكات القانون الإنسان الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان

١٦٥ - بموجب القرار ٢٠٢١ (٢٠١١)، لاحظ مجلس الأمن بقلق شديد استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني ضد المدنيين في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك قتل وتشريد أعداد كبيرة من المدنيين، وتجنيد الأطفال واستخدامهم، وانتشار العنف الجنسي على نطاق واسع، وشدد على وجوب تقديم الجناة للعدالة.

١٦٦ - ولا يزال المدنيون يعانون من اعتداءات الجماعات المسلحة وكذلك قوات الأمن الكونغولية. وفي بعض الأجزاء من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، زاد الوضع تدهورا، عقب التمرد الأخير والهجمات العشوائية المتكررة التي تشنها الجماعات المسلحة ضد المدنيين. ويستمر النمط الشائع للهجمات الانتقامية للجماعات المسلحة ضد المدنيين الذين ينظر إليهم على أنهم منحازون للجماعات المعادية. وكما ورد في تقارير سابقة للفريق، لا يزال كل من النساء والأطفال يشكلون الأهداف الرئيسية للعنف الجنسي. وفي بعض المناطق، لا سيما حيث تقاتل الجماعات المسلحة ضد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ارتفع تجنيد هذه الجماعات للأطفال. وكانت هناك عدة حوادث كبرى في جميع أنحاء شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية جرت فيها أعمال قتل عشوائية للمدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، على أيدي الجماعات المسلحة، وبدرجة أقل من قبل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيعطي الفريق أدناه أمثلة مختارة على هذه الحوادث. وأثارت أعمال العنف والهجمات عدة موجات من التشريد، مما أفرز مئات الآلاف من المشردين داخليا الجدد في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ألف - أنماط وحالات العنف الجنسي

١٦٧ - وثقت تقارير الأمم المتحدة زيادة في عدد حالات العنف الجنسي المبلغ عنها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، منذ أوائل عام ٢٠١٢. وتأثرت بشكل خاص أقاليم لوبورو وماسيسي وروتشورو. وساهمت الاشتباكات بين الجماعات المسلحة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك تصاعد التمرد في عدم الاستقرار العام في المقاطعة، وإن كانت معظم الحالات الموثقة ارتكبتها مدنيون. ووفقاً لمصادر الأمم المتحدة، اغتصبت جماعات مسلحة مختلفة، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ٤٦ امرأة على الأقل في نتوتو خلال حوادث منفصلة في عام ٢٠١٢.

١٦٨ - وتشير تقارير الأمم المتحدة أيضاً إلى أنه حدثت زيادة واضحة في عدد الحالات طوال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٢ في كيفو الجنوبية، ولا سيما في إقليم كاليهي. وكان ما يقارب نصف الضحايا في الحالات المبلغ عنها في المقاطعة في أوائل عام ٢٠١٢ من القاصرين، والباقي أكثرهم من النساء، وإن كان ما يقارب ٥ في المائة من الضحايا المبلغ عنهم من الرجال. ولكن كان هناك عدد هام من الحالات التي يزعم أنه ارتكبتها جماعات ماي - ماي نباتورا وماي - ماي كيريكيشو في كاليهي؛ والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كاليهي وشابوندا وكاباري؛ وجماعة رايا موتومبوكي في شابوندا وكاليهي.

١٦٩ - ولا زال الإفلات من العقاب على العنف الجنسي مستمراً، بما في ذلك في حالات ذات دلالة رمزية. ففي حالة الاغتصاب الجماعي في واليكالي الذي ارتكبه تحالف جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو والقوات الوطنية لتحرير الكونغو والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٠، كان هناك تقدم ضئيل في محاكمة وإلقاء القبض على معظم المتهمين. وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قررت المحكمة العسكرية في كيفو الشمالية نقل مكان المحاكمة إلى حيث ارتكبت الجرائم في إقليم واليكالي. وحتى الآن، لم تسمح الشواغل الأمنية للمحكمة بعقد جلساتها في واليكالي وتوقفت المحاكمة. وفي أواخر نيسان/أبريل ٢٠١٢، هاجمت جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومعسكرات الشرطة في قرية لوفونغغي، حيث وقع معظم عمليات الاغتصاب عام ٢٠١٠، وسرقت معدات للشرطة.

١٧٠ - ووثق تقرير الفريق النهائي لعام ٢٠١١ حالات العنف الجنسي في موتونغو، بإقليم واليكالي، في منتصف حزيران/يونيه ٢٠١١ (S/2011/738)، الفقتان ٦٣٩ و ٦٤٠). ومن خلال مصادر تحالف الوطنيين من أجل كونغو حرة وذات سيادة، علم الفريق أن "العقيد" كرازا موكانديروا، الذي تبين أنه تحمل مسؤولية القيادة في ما يخص هذه الجرائم، فر من وحدته وقتل في نهاية المطاف في بينغا في أوائل عام ٢٠١٢.

باء - استهداف المدنيين

١٧١ - تلقى الفريق معلومات عن العديد من حالات القتل العشوائي من قبل الجماعات المسلحة، وكذلك عن أعمال قتل على أيدي قوات الأمن الكونغولية، والتي تشكل الحالات المذكورة أدناه أمثلة مختارة عليها. وسوف يسعى الفريق إلى مواصلة بحث مسؤولية القيادة في تلك الانتهاكات في تقريره النهائي.

عمليات قتل المدنيين على يد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعة رايا موتومبو كي في كيفو الجنوبية

١٧٢ - تصاعدت حدة القتال بين جماعة رايا موتومبو كي والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في عام ٢٠١٢. ونتيجة لذلك، ومنذ نهاية عام ٢٠١١، استهدفت جماعة رايا موتومبو كي على نحو متزايد مُعالي أفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، مما أسفر عن قتل وتشويه واغتصاب مدنيين بينهم نساء وأطفال، في شابوندا وكاليهي. وتمثل رد هذه القوات في انتقام منهجي ضد المدنيين الذين كان ينظر إليهم على أنهم منحازون لجماعة رايا موتومبو كي.

١٧٣ - وبين ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، في الجزء الشمالي الشرقي من إقليم شابوندا، هاجمت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا عدة قرى، بما في ذلك لوكوليا وليويو. وأكد تحقيق للأمم المتحدة أنه خلال هذه الهجمات، قتل ما لا يقل عن ٣٣ شخصا، من بينهم تسعة أطفال وست نساء، إما بالحرق أحياء أو بقطع الرأس أو رميا بالرصاص. وأفادت الأمم المتحدة أن امرأة وفتاة تعرضتا للاغتصاب أيضا. وتلقى الفريق قائمة بعشرات الأشخاص الذين أصيبوا بجروح خطيرة في ذلك الوقت. كما حصل على صور لبعض القرى نهبها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وأحرقتها.

١٧٤ - ووفقا لمصادر الأمم المتحدة، زعمت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن الهجوم الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ كان انتقاما لأعمال عنف ارتكبتها جماعة رايا موتومبو كي في عام ٢٠١١ ضد مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومُعالِيهم من المدنيين. واستمرت حلقة الهجمات والهجمات الانتقامية بلا هوادة منذ ذلك الحين.

١٧٥ - وفي كيفو الجنوبية، واصلت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا القتل والاغتصاب والنهب، ليس فقط في إقليم شابوندا، ولكن أيضا في إقليمي كاليهي وكاباري. وأكد تحقيق للأمم المتحدة أنه في ليلة ٤ إلى ٥ أيار/مايو ٢٠١٢، قتلت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

في مجزرة ما لا يقل عن ١٤ مدنيا، بينهم ٥ نساء و ٥ أطفال، في لوميندجي، قرب بونياكير، في إقليم كاليهي. وقتلت هذه القوات أيضا ما لا يقل على ٢٠ مدنيا في ١٤ أيار/مايو، في كامانانغا، قرب بونياكير، في إقليم كاليهي. ووفقا لمصادر الأمم المتحدة، فإن المجزرتين نفذتا انتقاما لمجازر (مزعومة) ارتكبتها جماعة رايا موتومبوكي ضد مُعالي مقاتل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بما في ذلك قرب إيكينجي، في إقليم كاليهي في آذار/مارس ٢٠١٢. وبُعِيد عمليات القتل في كامانانغا، استُهدفت قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الموجودة في قاعدة قريبة وأُطلقت عليها النار خلال مظاهرة، وذلك، حسب ما يقال، من قبل أفراد من جماعة رايا موتومبوكي، مما أسفر عن وقوع عدة جرحى.

مجزرة مزعومة في ماكاما، بإقليم فيزي، على يد قوات المفزة ١٠٥

١٧٦ - تلقى الفريق معلومات من مجموعة من المصادر بشأن مجزرة ارتكبتها قوات من مفزة العقيد نسايمانا رقم ١٠٥ في ماكاما، وهي منطقة تعدين ذهب في إقليم فيزي، في ليلة ٥ شباط/فبراير ٢٠١٢. وتلقى الفريق في وقت لاحق من مصدر تابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قائمة بـ ٢٠ شخصا، من بينهم ٧ نساء، أفيد أنهم لقوا مصرعهم في ماكاما.

جيم - التشريد الداخلي

١٧٧ - أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، في أيار/مايو ٢٠١٢، أن عدد المشردين داخليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية شهد زيادة هائلة، ليتجاوز مستوى المليونين لأول مرة منذ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وقد حدث معظم حالات التشرد الجديدة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية نتيجة للعنف الذي تمارسه الجماعات المسلحة في مقاطعتي كيفو ومقاطعة أورينتال وكاتانغا، وللعمليات العسكرية الجارية ضد تلك الجماعات المسلحة. وسُجلت أكبر زيادة في عدد المشردين داخليا في كيفو الجنوبية، حيث يصل عددهم الآن، وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إلى ٨٥٦ ٠٠٠ شخص، يوجد أكثر من ثلثهم في إقليم كاليهي وحده. وفي كيفو الشمالية، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١٥ ٠٠٠ مشرد داخلي جديد بالقرب من غوما بنهاية نيسان/أبريل. وأفادت المفوضية، في أيار/مايو، أن ٨ ٠٠٠ كونغولي قد عبروا الحدود في غيسيني إلى رواندا وأن ٣٠ ٠٠٠ لجأوا إلى أوغندا.

دال - عرقلة توزيع المساعدة الإنسانية أو الوصول إليها

١٧٨ - خلّص الفريق في تقريره النهائي لعام ٢٠١١ إلى أنه رغم ارتفاع عدد الحوادث الأمنية التي تؤثر على العمليات الإنسانية، لا يوجد دليل على وجود نية لدى أي أفراد للقيام على نحو منهجي بمنع توزيع المساعدة الإنسانية. ويعتزم الفريق معاودة بحث هذه المسألة في أثناء ولايته الحالية، بالتشاور الوثيق مع الوكالات الإنسانية والسلطات المحلية، حسب الاقتضاء، ووفقا للفقرة ٤ (و) من القرار ١٨٥٧ (٢٠٠٨). وقد تأثرت العمليات الإنسانية سلبا بحالة انعدام الأمن العامة المتصاعدة في مطلع عام ٢٠١٢، مما أدى إلى تقييد الوصول إلى المساعدات الإنسانية في العديد من المناطق الواقعة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وخلال تآمر العناصر المنتمية سابقا إلى المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في إقليم ماسيسي، تلقى الفريق تقارير تفيد أن المتمردين المرتبطين بإيراستو نتيباتورانا أخلوا بالقوة مخيم المشردين داخليا في نياغي، مما أدى إلى حرمان الآلاف من المساعدات الإنسانية. وسيواصل الفريق التحقيق في هذه المسألة من أجل تحديد الجهة التي كانت تتولى المسؤولية الكاملة عن قيادة هذه العملية.

هاء - تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح

١٧٩ - عملا بالفقرتين ٤ (د) و ٤ (هـ) من القرار ١٨٥٧ (٢٠٠٨)، سيواصل الفريق رصد اتجاهات التجنيد وسيبحث ويوثق دراسات حالة إفرادية تنطوي على مسؤولية قيادة عن أعمال تجنيد أطفال واستخدامهم بالمخالفة للقانون الدولي الواجب التطبيق. وسيركز الفريق على أكثر الجهات منهجية في تجنيد الأطفال.

١٨٠ - في استجابة جزئية للدعوات المنادية بالتصدي للإفلات من العقاب على تجنيد الأطفال واستخدامهم، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي حكما تاريخيا في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٢. فقد أدان قضاة المحكمة الجنائية الدولية توماس لوبانغا دييلو^(٣٧) بارتكاب جرائم حرب تتمثل في التجنيد الإجباري والطوعي لأطفال دون سن الـ ١٥ في القوات الوطنية لتحرير الكونغو خلال النزاع المسلح الذي شهدته منطقة إيتوري بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، واستخدامهم ليشاركوا في القتال. ومع أن القضاة لم يقرروا عقوبة بعد، فإن الحكم أورد أسماء عدة أشخاص يُزعم أنهم شركاء السيد دييلو في الجريمة، منهم الجنرال بوسكو نتانغاندا، بوصفهم "مسؤولين بوجه عام عن أعمال تجنيد وتدريب شملت فتيات وفتيانا دون سن الخامسة عشرة". وأدى الحكم إلى إطلاق مزيد من الدعوات المنادية بإلقاء القبض على الجنرال نتانغاندا، المتهم بارتكاب نفس جرائم الحرب التي أُدين السيد دييلو بارتكابها، ونقله إلى المحكمة الجنائية الدولية.

(٣٧) أدرجته لجنة الجزاءات ضمن الخاضعين للجزاءات الموجهة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

١٨١ - وفي مسعى لتحديد هوية من يقومون بتجنيد أطفال بصورة سافرة ممن لا يزالون ناشطين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أجرى الفريق مقابلات مع مقاتلين أطفال سابقين وأولياء أمورهم ومنظمات من المجتمع المدني، كما تعاون مع المجموعات النوعية المعنية بالحماية التي تقودها الأمم المتحدة. وبدأ الفريق التحقيق في حالات تجنيد أطفال من قبل المليشيات في كيفو الجنوبية وكيفو الشمالية ومقاطعة أورينتال. ويجري حاليا تحقيقات لتحديد الأفراد الذين تتم عمليات التجنيد تحت قيادتهم وسيطرتهم. وشرح أطفال جنود سابقون في كيفو الجنوبية وكيفو الشمالية للفريق أن الأطفال المجندين ينقسمون إلى فئتين. تضم الفئة الأولى الأطفال الذين يبقون مع الجماعات المسلحة بدوام كامل، بينما تضم الفئة الثانية الأطفال الذين يقضون الصباح مع أسرهم أو في المدرسة، ثم يعودون لحمل السلاح في فترة ما بعد الظهر لينضموا إلى الجماعات المسلحة التي ينتمون إليها بموافقة أولياء أمورهم. ولم يجد أولياء الأمور الذين جرت مقابلتهم في شابوندا غضاضة في ذلك، إذ أوضح أحدهم "أن مشاركة أبنائنا تضمن قيام جماعة رايا موتومبوكي بتوفير حماية أقوى ضد عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الغازية التي تغير على ماشيتنا".

١٨٢ - وتلقى الفريق معلومات من مصادر استخباراتية في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومن المجتمع المدني وجنود أطفال سابقين وقادة محليين في بوكافو وأوفيرا، تفيد أن أشهر الجماعات التي تجند الأطفال جماعة ماي - ماي ياكوتومبا (في فيزي وأوبواري)، وماي - ماي مباساكالا (من سويما وتوبولو)، وماي - ماي موتومبوكي (من شابوندا)، وماي - ماي شومبو/موبونغوي (من مارونغو)، وماي - ماي تاومبي (من بيجومبو)، وماي - ماي مبيكينيو وماي - ماي كابوبو.

١٨٣ - وأبلغت منظمات إنسانية ومصادر تابعة للقوات المسلحة بجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنظمات من المجتمع المدني تعمل في إقليم شابوندا الفريق بأن معدل تجنيد الأطفال ارتفع ارتفاعا كبيرا. فبينما كانت هناك ٣١٢ حالة تجنيد مبلغ عنها في شباط/فبراير ٢٠١٢، فإن هذا الرقم ارتفع إلى ٧٤٦ حالة في شهر نيسان/أبريل. وأشهر الجماعات التي تجند الأطفال في شابوندا هي جماعة رايا موتومبوكي.

١٨٤ - وأكد الأطفال الذين أجرى الفريق مقابلات معهم أن العناصر التابعة لجماعات الماي - ماي تلك جندتهم قسرا بناء على تعليمات مباشرة من قادتها. وقام عدد من الأطفال، أثناء محاولتهم الهروب، بتسليم أنفسهم إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وذكر عدة أطفال في شهادتهم أن العقيد سامي ماتومو من المفرزة ١١٢ في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عمد إلى تجنيدهم بالقوة بعد تسليمهم أنفسهم من الجماعات المسلحة. وعندما بدأ تنظيم القوات المسلحة الكونغولية في مطلع عام ٢٠١١، تم تسريح أولئك الأطفال.

١٨٥ - وأخيراً، تأكد الفريق من صحة الأنباء التي أفادت أن قادة جماعة حركة ٢٣ آذار/مارس في كيفو الشمالية عمدوا بشكل مكثف إلى تجنيد الأطفال كحمالين ومقاتلين طيلة شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٢. وسيواصل الفريق إجراء المزيد من التحقيقات في موجة التجنيد هذه خلال الفترة المتبقية من ولايته.

ثامنا - التوصيات

١٨٦ - يوصي فريق الخبراء بما يلي:

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية

(أ) أن تقوم اللجنة بتحديث قائمة الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات الموجهة استناداً إلى معلومات يقدمها فريق الخبراء الحالي؛

(ب) أن يدين المجلس بشدة تجنيد الأطفال من قبل كافة الجماعات المسلحة، بما في ذلك من قبل جماعة حركة ٢٣ آذار/مارس، وأن تنظر اللجنة في فرض جزاءات على أي فرد متورط في تلك الأعمال؛

بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

(ج) أن تعمل البعثة بسرعة وعلى نحو استباقي لمصادرة جميع مخابئ الأسلحة الخاصة التابعة للجماعات المسلحة السابقة وضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن تعمل مع فريق الخبراء لتتبع مصادر تلك الأسلحة والذخيرة؛

(د) أن تقوم البعثة دون مزيد من التأخير بإطلاع فريق الخبراء على ما تجمعته من معلومات وتصدره من وثائق ذات صلة بولاية الفريق؛

الدول الأعضاء

(هـ) أن تنشر الدول الأعضاء التي تستورد موارد طبيعية، بما في ذلك الذهب والقصدير والتنتال والتغستن، من جمهورية الكونغو الديمقراطية أو من أماكن "توخي الحذر"^(٣٨)، إحصاءات بانتظام عما تستورده وتصدره، وأن تساعد الفريق في تحديد المستوردين والعمل معهم فيما يتعلق ببذلهم العناية الواجبة؛

(٣٨) المقصود هنا بعبارة أماكن "توخي الحذر"، الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان الأخرى في المنطقة التي من المعروف أن المعادن الموردة من تلك المنطقة تمر عبرها، وهي تشمل أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا والسودان وكينيا.

(و) أن تنشر لجنة الأوراق المالية والبورصة في الولايات المتحدة الأمريكية لائحتها التنفيذية دون مزيد من التأخير، وأن تدرج مفهوم التخفيف الوارد في المبادئ التوجيهية المتعلقة ببذل العناية الواجبة التي وضعها فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية

(ز) أن توفد سلطات التعدين والشرطة الكونغولية بعثات تحقق مختلطة جديدة إلى المناجم المحيطة بمركز روبايا التجاري وإلى موقع مناجم نيايبوي، وكذلك إلى مناطق التعدين الرئيسية في مانيمبا والمناطق المحيطة بمركز إسانغي/ندجينغالا وإتبيرو التجاريين، حالما تسمح الحالة الأمنية بذلك؛

(ح) أن تتكرر كل ثلاثة أشهر بعثات التحقق الموفدة إلى المواقع المنجمية، كما هو مبين في الاختصاصات الصادرة عن وزارة المناجم، التي ينبغي أن تحترمها بعثات التحقق الموفدة إلى مانيمبا؛

(ط) أن تحول وزارة المناجم التعميم الصادر عنها إلى أمر وزاري مع الإبقاء على شروط بذل العناية الواجبة والمواعيد النهائية المعمول بها حاليا بالنسبة للجهات المشغلة بالتعدين؛

(ي) أن تنشر الحكومة سياستها المتعلقة بالمعادن المصدرة المعادة من البلدان المجاورة، وأن تنظر في إيداع أي أرباح تُجنى من بيعها في صندوق خاص يستثمر في سلاسل إمدادات مستدامة ويمكن تتبع مصادرها؛

(ك) أن تلتزم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية التزاما واضحا بالعودة إلى تنفيذ برنامج وطني لترع سلاح الجماعات المسلحة الكونغولية وتسريح أفرادها وإعادة إدماجهم يوفر لتلك الجماعات بدائل حقيقية لاندماج في القوات المسلحة، وأن يقدم المانحون الدعم المالي والتقني لهذا البرنامج؛

(ل) أن تقوم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تدريجيا بإعادة نشر الجماعات المسلحة السابقة إلى مقاطعات أخرى؛

(م) أن توفر حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، في سبيل إعداد الضباط المدجنين في القوات المسلحة من الجماعات المسلحة جلسات تدريب تمهيدي ودورات تنشيطية نوعية وخاصة قبل نشر وحدات القوات المسلحة في أوساط السكان المدنيين أو في مناطق القتال؛

(ن) أن يواصل مكتب المدعي العام العسكري التحقيق مع - ومقاضاة - جميع الأفراد العسكريين، بصرف النظر عن انتمائهم لجماعات مسلحة في السابق، المشتبه في ارتكابهم جرائم ينص عليها القانون الكونغولي، أو تقويضهم لجهود الإصلاح، أو دعمهم للجماعات المسلحة؛

(س) أن تعمل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بسرعة وعلى نحو استباقي لمصادرة جميع مخابئ الأسلحة الخاصة التابعة للجماعات المسلحة السابقة وضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن تعمل مع فريق الخبراء لتتبع مصادر تلك الأسلحة والذخيرة؛

الشركات

(ع) أن تدعم الجهات الدولية التي تشتري المعادن أو تجهزها أو تستهلكها التزع التدريجي للطابع العسكري عن قطاع التعدين في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك بمواصلة الاضطلاع بدور في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي الأسواق الإقليمية، مع القيام في الوقت نفسه بتطبيق إجراءات بذل العناية الواجبة فيما يتعلق بسلسلة الإمداد.

Annex 1

Sanctions criteria pursuant to Security Council resolution 1807 (2008)

1. Individuals or entities acting in violation of the arms embargo by supplying, selling or transferring arms or related materiel, military or financial advice, training or assistance to (non-governmental) armed groups operating in the Democratic Republic of the Congo;
2. Political and military leaders of foreign armed groups operating in the Democratic Republic of the Congo who impede the disarmament and voluntary repatriation or resettlement of combatants belonging to those groups;
3. Political and military leaders of Congolese militias receiving support from outside the Democratic Republic of the Congo who impede the participation of their combatants in disarmament, demobilization and reintegration processes;
4. Political and military leaders operating in the Democratic Republic of the Congo and recruiting or using children in armed conflicts in violation of applicable international law;
5. Individuals operating in the Democratic Republic of the Congo and committing serious violations of international law involving the targeting of children or women in situations of armed conflict, including killing and maiming, sexual violence, abduction and forced displacement;
6. Individuals obstructing access to or distribution of humanitarian assistance in the eastern part of the Democratic Republic of the Congo;
7. Individuals or entities supporting illegal armed groups in the eastern part of the Democratic Republic of the Congo through illicit trade of natural resources.

Annex 2

Current list of individuals and entities designated for targeted sanctions by the Security Council Committee established pursuant to resolution 1533 (2004)^{mm}

Individuals

1. BWAMBALE, Frank Kakolele (alias: Kakorere)
2. DYILO, Thomas Lubanga
3. IYAMUREMYE, Gaston (alias: Rumuli, BYIRINGIRO, Michel)
4. KAKAVU BUKWANDE, Jérôme
5. KATANGA, Germain
6. MANDRO, Khawa Panga (alias: Kawa, Yves Andoul Karim)
7. MBARUSHIMANA, Callixte
8. MPAMO, Iruta Douglas
9. MUDACUMURA, Sylvestre
10. MUGARAGU, Leodomir (alias: Manzi Leon)
11. MUJYAMBERE, Leon (alias: Musenyeri, Achille, Frère Petrus Ibrahim)
12. MURWANSHYAKA, Dr. Ignace
13. MUSONI, Straton
14. MUTEBUTSI, Jules
15. NGUDJOLO, Chui
16. NJABU, Floribert
17. NKUNDA, Laurent (alias: Mihigo, Batware)
18. NTABERI, Sheka Ntabo
19. NSANZUBUKIRE, Félicien (alias: Fred Irakeza)
20. NTAWUNGUKA, Pacifique (alias: Omega, Nzeri, Israel, Ntwangulu)
21. NYAKUNI, James
22. NZEYIMANA, Stanislas (alias: Deogratius Bigaruka Izabayo, Jules Mateso Mlamba)
23. OZIA MAZIO, Dieudonné
24. TAGANDA, Bosco
25. ZIMURINDA, Innocent

(mm) The complete list, with identifying information and justifications for designation, is available from www.un.org/sc/committees/1533/pdf/1533_list.pdf.

Entities

1. Butembo Airlines
2. Congocom Trading House
3. Compagnie Aérienne des Grands Lacs (CAGL) — Great Lakes Business Company (GLBC)
4. Machanga Ltd
5. Tous pour la paix et le développement (TPD)
6. Uganda Commerical Impex (UCI) Ltd

Annex 3

Updates on selected sanctioned individuals and entities

Individuals

Frank Kakolele Bwambale

Frank Kakolele Bwambale campaigned for President Kabila in Beni and Butembo territories in November 2011.

Thomas Lubanga Dyilo

On 14 March 2012, the International Criminal Court in The Hague convicted Thomas Lubanga Dyilo for the war crimes of conscripting and enlisting children under the age of 15 into the Forces patriotiques pour la libération du Congo (FPLC) during the 2002-2003 armed conflict in Ituri district and using them to participate in hostilities. Sentencing has yet to be completed.

“General” Gaston “Rumuli” Iyamuremye

“General” Iyamuremye was replaced as the interim President of the Forces démocratiques de libération du Rwanda (FDLR) and will return to his previous position as Vice-President.

Callixte Mbarushimana

The International Criminal Court dropped charges against Callixte Mbarushimana, the former Executive Secretary of FDLR, in December 2011 and he subsequently returned to France. He claims he no longer maintains ties to FDLR.

“General” Sylvestre Mudacumura

“General” Mudacumura became the President of FDLR, permanently replacing Ignace Murwanashyaka and giving up the military command of the rebel movement.

“General” Leodomir Mugaragu

“General” Mugaragu was killed in an attack in which the Congolese armed group, Front pour la défense du Congo (FDC), participated on 12 January 2012.

“Colonel” Léon Mujiyambere

“Colonel” Mujiyambere was appointed FDLR-FOCA (Forces combattantes Abacunguzi) Chief of Staff in order to replace the deceased General Mugaragu.

Jamil Mukulu

Jamil Mukulu’s residence in Nairobi was raided in August 2011. Several reports claimed he had returned to Beni territory and had recently been with the Allied Democratic Forces (ADF) rebels on the ground.

Ignace Murwanashyaka

Court proceedings for the former FDLR president are ongoing in Germany.

Straton Musoni

Court proceedings for the former FDLR vice-president are ongoing in Germany.

“General” Sheka Ntabo Ntaberi

“General” Ntaberi was an official candidate for National Deputy, but was not elected in November 2011. He ruptured his close alliance with FDLR by killing Montana battalion Commander Evariste Karenguhira on 20 November 2011. Since mid-2011, he has become a close ally of General Bosco Ntaganda and has supported the ex-CNDP mutiny in coordinated attacks on FARDC in Walikale, including the killing of Colonels Chuma and PiliPili on 17 April 2012.

General Bosco Ntaganda

General Ntaganda has defected from the Forces armées de la République démocratique du Congo (FARDC) since mid-April 2012 and has orchestrated a mutiny against the army leadership. Owing to his flight from Masisi to Rutshuru territories, he has lost some revenue from previous rackets, such as wood and charcoal production. However, he still has 345 cows in Ngungu, southern Masisi, and at least 200 in Kagundu and 300 in Bunyoli, central Masisi. Based on estimates from local cattle herders, General Ntaganda’s cows produce \$1,690 worth of milk per day, calculated on the lowest price on local markets in Masisi. Based on this calculation, the Group estimates that General Ntaganda earns at least \$50,700 per month from his cattle.

“General” Stanislas “Bigaruka” Nzeyimana

“General” Nzeyimana has been promoted from Deputy FDLR Commander, to replace “General” Mudacumura as the Commander of the FDLR military forces.

Colonel Innocent Zimurinda

Colonel Zimurinda also defected from FARDC and joined the ex-CNDP mutiny, first in Masisi and currently in Rutshuru, under the command of Colonel Makenga. Although he too has lost revenue from charcoal and wood production, Colonel Zimurinda still has 80 cows in Mokoto, 45 in Rujebeshe and 35 in Kasake. The Group estimates that he earns at least \$6,000 per month from milk produced by his cows.

Entities

Machanga Ltd

The owner of Machanga Ltd, Rajendra Kumar, continues to be one of the most prominent gold buyers in the Great Lakes region, sourcing largely from areas affected by the presence of armed groups and criminal networks, without conducting due diligence.

Tous pour la paix et le développement

The leaders of Tous pour la paix et le développement continue to be very involved politically in North Kivu province, many belonging to Eugene Serefuli's recently established party Union des Congolais pour le progrès (UCP). However, they have not supported the ex-CNDP (Congrès national pour la défense du peuple) mutiny.

Uganda Commercial Impex (UCI) Ltd

The owners of UCI, Lodhia, continue to purchase gold from the Beni and Butembo territories as well as Ituri district.

Annex 4**Additional information concerning the methodology of the Group of Experts**

While the Group wishes to be as transparent as possible in the descriptions of its sources, in situations where specific details would expose individuals or lead to potential safety and security risks, it withholds identifying information and places the relevant evidence in United Nations archives, together with other relevant documents.

The Group also benefits from cooperation from local civil society actors and international non-governmental organizations that have provided it with leads for further investigation and facilitated access to credible sources of information. For the purposes of confidential support to its investigations, or for inquiries about the Group's mandate and methodology, the Group retains the following e-mail address: goedrc@un.org.

In its interim and final reports the Group does not include any claims unsubstantiated by the above-mentioned standards, other than to present official positions, statements and/or responses from concerned individuals. Where applicable and possible, however, the Group seeks to address unfounded allegations regarding the provision of military, financial or political support to armed groups.

The Group is equally committed to impartiality and fairness, and will endeavour to make available to all relevant parties, if appropriate and possible, any information about actions for which those parties may be cited, for their review and response within a specified deadline. To further uphold the right of reply, the Group is committed to annexing to its reports brief rebuttals, with a summary and assessment of their credibility, and to make any appropriate amendments regarding assertions published in earlier reports, in consultation with previous Groups of Experts, where possible.

Nevertheless, the Group is not a judicial mechanism or an intelligence service and does not dispose of the financial resources, technical assets, or legal power to subpoena information which, in a number of Member States, is protected by privacy laws. The Group relies upon the cooperation from Member States to support its investigations by providing the Group, pursuant to paragraph 16 of Security Council resolution 2021 (2011), with "unhindered and immediate access to persons, documents and sites the Group of Experts deems relevant to the execution of its mandate". Though the Group does not benefit from a favourable response rate to its written inquiries for concrete evidence from Member States, it remains grateful to those Member States which have conducted thorough inquiries into individuals and issues raised by the Group, including such cooperation recently extended by Norway. The Group encourages Member States to provide information on international and regional networks with potential links to armed groups in the Democratic Republic of the Congo, unprompted by the Group's inquiries, and to consider taking action bilaterally or regionally on the recommendations contained in the Group's reports.

To this end, the Group has already met representatives of the United States of America, China, France, the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, South Africa, Germany, Belgium, Colombia, Portugal, Azerbaijan, India, Pakistan,

Norway, the Netherlands, Togo, Uganda, Rwanda, Burundi, the United Republic of Tanzania and Kenya. The Group is also in close contact with representatives of European Union and the International Conference on the Great Lakes Region. The Group's cooperation with the International Criminal Police Organization (Interpol) has been solidified in the agreement of the Committee, in cooperation with Interpol, to publish joint United Nations-Interpol special notices for individuals and entities currently included in the sanctions list.

Pursuant to paragraph 17 of resolution 2021 (2011), the Group has exchanged communication and cooperation with the members of the Group of Experts on Côte d'Ivoire and the Panel of Experts on Liberia, with particular attention to the illicit trade in gold via common trafficking networks and the Group's due diligence guidelines. It has also established cooperation with the Monitoring Group on Somalia and Eritrea, re-established by Security Council resolution 2002 (2011) regarding the illicit gold trade and in relation to recruitment networks in East Africa, which may include cooperation between Al-Shabaab in Somalia and the Allied Democratic Forces present in North Kivu territory of the Democratic Republic of the Congo.

With regard to the above-mentioned comprehensive assessment of social and economic development in relevant mining zones, following extensive consultations with Security Council members, the Group has adopted a qualitative methodology based upon economic indicators from principal mining zones.

The Group is committed to building strong cooperation with the Government of the Democratic Republic of the Congo and has not only met with senior Government officials, including from the military, intelligence services and presidential security advisers in Kinshasa, but also with numerous provincial and local authorities in North Kivu, South Kivu, Katanga and Orientale province. In light of the recent formation of the Government's new cabinet on 29 April 2012, the Group intends to swiftly establish communications and lines of cooperation with relevant ministries.

With regard to its mandate on violations of international humanitarian law, the Group has established cooperative links with the Offices of the Special Representatives of the Secretary-General for Children and Armed Conflict and on Sexual Violence in Conflict. The Group is committed to exchanging information with both Offices, through the Committee, in the identification of military and armed group commanders who fulfil sanctions criteria.

Annex 5

ADF combatants killed in an attempted jailbreak of rebel leaders in Beni territory



Annex 6

ADF letter threatening MONUSCO and FARDC during joint operations against the rebels

The ADF

22 MARCH 2012

Attention Monusco/fardc

ALLAAHU a-alaa wa ajallu

Stop provocation

Oh you emissaries of evil. Oh you infidels! This is what is going to happen: You continue flying your spy missions over our villages again with your fardc colleagues, taking photos, etc, we shoot you down, you attack our villages from air, we immediately respond by attacking your ground encampments, convoys and personnel. That is not a threat, neither is it rattling sabres, it's just the way things are going to be. No matter what claims and nonsenses you say.

Can't you think for a moment! Why haven't we been shooting at you before? How can you decide to kill ADF people only because they are Muslims who worship the only true GOD, your creator as well as theirs!! In 2010 we warned you, the inheritors of hell, that there was no wisdom in a violent campaign against the ADF, and that it would fail. But you persisted on violence and consequently you paid dearly.

We are now in a third year running [an operation you had given three months], calculate how much you have lost both in human resource and material. Imagine how much time it took ALLAAHU the Al mighty to shamefully and disgracefully drive you out of our villages, it was a few hours! Remember HE is IMMORTAL. HE is waiting for your return and then unleash his wrath upon you the legion of satan. This time it will have far reaching consequences.

Read the Quran chapter 8 verse 38-40: Say to those disbelievers, if now they desist from acts of disbelief, their past evil deeds will be forgiven them. But if they persist, the punishment given to those before them [those of 15 Nov 2010 and those of 1 April 2011] is an example [to what is going to befall them]. 39: And fight them on until there is no more tumult and oppression, and there prevails justice and faith in ALLAAHU altogether and everywhere. But if they cease, verily ALLAAHU does see all that they do. 40: If they refuse, be sure that ALLAAHU is your PROTECTOR – **the best to protect and the best to HELP**.

HERE IS THE CHEAP SOLUTION

Earth solely belongs to ALLAAHU subhanahu wa ta-aala. Not to monusco or any other creature. Read the Holy Quran chapter 7 verse 128: Said Prophet Moses to his people: Pray for help from ALLAAHU, and wait in patience and constancy. For the earth is ALLAAH's to give as heritage to such of HIS servants as HE pleases. And the end is best for the righteous. So leave us alone in peace to worship our creator the true LORD of the universe. If you persist, then prepare for HIS anger wherever you will be.

Annex 7

Letter from Alexis Sinduhije addressed to the Secretary-General of the United Nations



A l'attention de M. Ban Ki-moon
Secrétaire Général
Organisation des Nations Unies
First Avenue at 46th Street
New York, NY 10017
USA



Paris, le 27/01/12

Monsieur le Secrétaire Général,

Mon activité politique s'est bâtie autour d'un ensemble d'idéaux et de principes. Parmi ceux-ci, la conviction du rôle crucial que le multilatéralisme doit occuper dans un monde en plein doute. Je suis donc un fervent défenseur de l'ONU et de ses principes fondateurs. Pendant toute ma carrière journalistique qui a précédé mon engagement politique, je me suis d'ailleurs souvent reporté à des rapports de l'ONU pour appuyer mes arguments d'enquête, tant je pensais leur crédibilité et leur expertise indiscutables.

Il s'avère qu'un récent rapport d'experts commandé par le Conseil de sécurité me met aujourd'hui en cause, et m'accuse d'avoir pris la tête d'une rébellion au Burundi. Il me faut d'abord vous dire que ces allégations sont totalement fausses et infondées. À une somme d'inexactitudes, telles que de prétendus voyages dans des pays où je ne me suis jamais rendu, ou d'improbables témoignages de soldats certifiant avoir identifié ma voix au téléphone, se superpose une donne politique totalement inimaginable : comment les FNL (Forces Nationales de Libération), premier mouvement armé pour l'émancipation huru au Burundi, pourraient-ils accepter la tutelle du président du mouvement pour la solidarité et la démocratie ? Cet amalgame révèle une effrayante méconnaissance de certains experts des réalités politiques du Burundi.

Je conserve un immense respect dans votre organisation, mais je connais également la portée politique que peut avoir une telle révélation. C'est pourquoi je vous serais très reconnaissant d'ordonner un supplément d'investigation à ce sujet afin de rétablir une vérité salutaire pour la vie politique burundaise. En effet, comme vous le savez, je suis un défenseur acharné de l'idée de la paix et je n'ai aucunement l'intention de recourir à la violence ou à la lutte armée au Burundi. Hélas, je redoute que nombre des protagonistes politiques burundais soient prêts à en découdre. Il se trouve donc là, en plus d'une injustice certaine, un réel danger à

m'accuser ainsi en clôturant l'alternative démocratique dont je suis l'un des rares défenseurs burundais.

Monsieur le Secrétaire Général, comme vous le savez, les libertés fondamentales sont bafouées quotidiennement dans mon pays, le Burundi. L'exercice de l'opposition y est impossible, ce pourquoi je me trouve contraint à l'exil. Toutefois, un mince espoir de solution démocratique demeure si une partie du débat reste portée par des partis comme le mien, résolument opposé à tout recours à la violence. C'est donc un vrai enjeu national que de rétablir la vérité à mon encontre et de mettre un terme à toutes sortes de rumeurs aptes à me déconsidérer.

Je suis parfaitement convaincu de votre souci de loyauté et de justice, et des grands enjeux qui peuvent en dépendre. C'est pourquoi j'ai confiance en votre compréhension, et ne doute pas un instant que vous saurez corriger les malheureuses erreurs de ce rapport et me rétablir dans mon intégrité.

Avec mes respects,

Alexis Sinduhije

Président du Mouvement pour la Solidarité et la Démocratie (MSD)

C.P.I.

Conseil de Sécurité (tous)
Membres du panel d'experts sur la R.D.Congo (tous)
Ambassadeurs accrédités à Bujumbura.

Annex 8

Letter from Raoul Boulakia, the lawyer for Alexis Sinduhije

03-04-'12 12:02 FROM:31 Prince Arthur Ave 4169605456

T-267 P001/005 F-527

Raoul Boulakia

Lawyer

Avocat

*31 Prince Arthur Avenue, Toronto, Ontario, M5R 1B2**Tel: (416) 963-4488 ext. 135**Fax: (416) 960-5456*

April 3, 2012

Agshin Mehdiyev

Chairman

United Nations Security Council Committee

Established Pursuant to Resolution 1533

Concerning the Democratic Republic of the Congo

Sanctions Branch

United Nations Headquarters

3 United Nations Plaza

New York, New York, 10017

United States

Your Excellency:

On behalf of Mr. Alexis Sinduhije, a citizen of Burundi, I am writing to demand an investigation into the methodology followed by the Group of Experts on the Democratic Republic of the Congo, with respect to false allegations they published against Mr. Alexis Sinduhije, and a retraction of those allegations. I ask the Sanctions Committee to take the necessary measures to restore Mr. Sinduhije's reputation and assume responsibility for the grievous harm done to him as outlined below.

The false allegations the Group of Experts on the Situation in the Democratic Republic of Congo have made against Mr. Sinduhije are extremely serious. Mr. Sinduhije was a respected journalist, prior to his entry into electoral politics. His political advocacy promoted democratic values, and the party he founded is a civilian political party that has never had any armed faction.

The Group of Experts states, in outlining its "methodology" that it adhered to the following principles:

"The Group is committed to ensuring the accuracy of its findings, and to adhering to the evidentiary standards recommended by the Informal Working Group of the Security Council on General Issues of Sanctions in its report of 2006 (S/2006/997), by relying on verified, authentic documents and, wherever possible, firsthand, on-site observations by the experts themselves, including photographs. When this was not possible, the Group corroborated information using at least three

03-04-'12 12:02 FROM-31 Prince Arthur Ave 4169605456

T-267 P002/005 F-527

sources assessed to be independent of one another, credible and reliable, placing a higher value on statements by principal actors and first-hand witnesses to events. While the Group wishes to be as transparent as possible, in situations in which the identification of sources would expose them or others to unacceptable safety risks, it has withheld identifying information and placed the relevant evidence in United Nations archives, along with other relevant documents.

In the interest of impartiality and fairness, the Group has endeavoured to make available to relevant parties, where appropriate and possible, any information about actions for which those parties could be cited, for their review, comment and response within a specified deadline. In order to further uphold the principle of the right of reply, and in the interest of accuracy, the Group stated in its interim report of June 2011 (S/2011/345) its readiness to annex to its reports brief rebuttals, with a summary and assessment of their credibility, and to make any necessary amendments regarding assertions already published in earlier reports."

However it is clear the Group of Experts did not adhere to these standards. The two sources relied on against Mr. Sinduhije were certainly not "credible and reliable" and both hold a self-evident political hostility to Mr. Sinduhije. Reliance on some number of individual FNL agents does not amount to verification with sources "independent" of one another, as the FNL is a hierarchical political-military group. Likewise reliance on more than one individual in the CNDD-FDD regime does not convert the government into more than one source.

Contrary to their stated methodology the Group of Experts relied on inherently suspect sources, without critically discussing the extent to which those sources could be unreliable. Both the FNL and CNDD-FDD were armed movements that took part in ethnically motivated killings in Burundi. While the CNDD-FDD later became the government of Burundi, it has engaged in continuing human rights abuses and repression of political dissent. The director of its intelligence service (the Service de National de Renseignement) has repeatedly been accused of severe abuses. It is misleading to treat its intelligence agency as a reliable source, without any acknowledgment of its role in political repression or of the CNDD-FDD's history.

The FNL for its part has a long history of armed conflict with the government, which has recently resumed. Neither faction can be treated as a reliable source of information about a civilian journalist and politician they are in disagreement with. It is incredible that these sources were relied on uncritically, with no other corroboration, by the authors of the report. The authors of the report do not even mention the possibility of deliberate misinformation.

The experts on the Congo nevertheless have published false allegations that Mr. Sinduhije had become a "key leader" of the FNL (an armed political movement). The experts allege that the FNL ended this when he insisted he was their "supreme commander", and that

03-04-'12 12:03 FROM-31 Prince Arthur Ave 4169605456

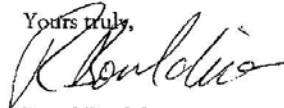
T-267 P005/005 F-527

democracy in Burundi. In turn, playing into the propaganda of groups with a real history of violent conflict does nothing to promote peace and stability in the D.R. Congo, which is the mission of your committee.

The Group of Experts has published false allegations against Mr. Sinduhije without due consideration to the damage to his professional reputation, and without consideration of the risk of physical harm they caused to this individual civilian.

We request that you correct this calumny as soon as possible.

Yours truly,



Raoul Boulakia

cc.

Permanent Mission of the Republic of Azerbaijan to the United Nations, 866 United Nations Plaza, Suite 560, 48th Street and 1st Avenue, New York, NY, 10017; by fax: 1-212-371-2784

David Biggs, Secretary, Security Council Committees established pursuant to resolution 1521 (2003) concerning Liberia, resolution 1533 (2004) concerning the Democratic Republic of the Congo, and resolution 1572 (2004) concerning Cote d'Ivoire; Secretary, Security Council Working Group on Children and Armed Conflict; Senior Political Affairs Officer Security Council Subsidiary Organs Branch SCSOB/SCAD/DPA; United Nations; 1 UN Plaza; TB-08041A; New York, NY 10017; by fax: 1 212-963-1300

Annex 9

Response of the Group of Experts to the letters above concerning its findings on the involvement of Alexis Sinduhije in armed rebellion

13 June 2012

Dear Mr. Boulakia,

Thank you for your correspondence dated 3 April 2012 concerning the Group's findings included in its 2011 final report (S/2011/738). As stated in its interim report of June 2011 (S/2011/345), the Group is committed to annexing to subsequent reports any rebuttals to its findings. Consequently, you will find your letter included as annex 8 of the Group's 2012 interim report, which to my understanding will be issued as S/2012/348.

The Group's present response fulfills its commitment to thoroughly address your stated concerns and "make any necessary amendments regarding assertions already published in earlier reports."

1) *The right of reply of Mr. Sinduhije to the Group's findings:*

In your letter, you stated that Mr. Sinduhije was given no indication "that allegations against him were being considered" and that "He would have no reason to suspect that a person serving a committee related to the Congo, making such a generic enquiry, would be holding secret that his motivation was that he was considering publishing defamatory allegations about a civilian Burundian citizen."

In relation to this assertions, the Group wishes to clarify the following:

In light of its previous experience, when seeking to engage with an individual who is the subject of its investigations, the Group often does not include in e-mail correspondence details of its findings, preferring rather to share them in person. The Group has found that including such information in an e-mail correspondence or by telephone can often incite caution and hesitation and thereby decreases the chances of obtaining such a meeting.

In addition to its 15 August 2011 communication, the Group sent two other e-mails to Mr. Sinduhije over the course of its mandate. However, on the previous two occasions, Mr. Sinduhije said he was too busy to meet with members of the Group, while claiming to be in Toulouse. However, according to several sources close to Mr. Sinduhije, during those times, he was traveling throughout Africa.

Mr. Raoul Boulakia
31 Prince Arthur Avenue,
Toronto, Ontario M5R 1 B2
Canada

Furthermore, the Group requested that several individuals in consistent communication with Mr. Sinduhije arrange a meeting between him and the Group. These individuals were aware of the findings of the Group's investigations and corroborated many details regarding Sinduhije's activities in relation to armed groups. When informed that this information would be made public, one source was in fact in favour of this, as he said it would force Sinduhije to declare openly his armed rebellion against the Government of Burundi. This source subsequently confirmed that he spoke personally with Sinduhije about the possibility of meeting with Group at the end of August 2011 and explained to him what would likely be contained in the Group's 2011 final report. The source proposed Kampala as a potential location for this meeting, but was unable to follow-up for any confirmation. Another source close to Sinduhije stated that when informed personally of the Group's request to meet with him, Mr. Sinduhije refused.

Concerning Mr. Sinduhije alleged lack of understanding for the mandate of the Group of Experts on the DRC and its relation to Burundi and its citizens, the Group does not find this convincing. Mr. Sinduhije's radio, *Radio Publique Africaine-RPA*, extensively covered the findings of the Group's 2009 final report regarding the support networks for armed groups based in the eastern DRC originating from Burundi, notably links between the FDLR rebels and certain members of Burundian intelligence services. As such, when contacted by a member of the Group, Mr. Sinduhije was aware of the direct linkages to the DRC, particularly in light of his multiple visits to the DRC during 2011. UN officials sighted him on several occasions in the city of Goma.

Finally, in its methodology, which you cite in your letter, the Group states that "The Group has endeavoured to make available to relevant parties, *where appropriate and possible*, any information about actions for which those parties could be cited." In light of the failure of its multiple attempts to meet with Mr. Sinduhije, the Group concluded that presenting information personally to him regarding his eventual citation was not *possible*.

2) The credibility of the sources of the Group's findings:

In your letter, you stated that "Contrary to their stated methodology, the Group of Experts relied on inherently suspect sources, without critically discussing the extent to which those sources could be unreliable."

The Group gathered testimony from over a dozen separate and independent sources which attested to Mr. Sinduhije's involvement in preparing a rebellion against the Burundian Government. These sources were completely separate from intelligence services which also provided the Group with information corroborating its independent findings. The Group reached its conclusions first and foremost through interviews with five current FNL officers and combatants both in Bujumbura and Uvira territory (DRC), four arrested rebel collaborators currently in the Bujumbura prison, and with four completely independent Burundian as well as international interlocutors in consistent communication with Sinduhije.

The Group's conclusions are consistent with public and private statements made by members of the ADC-Ikibiri, who have repeatedly alluded to the threat of an armed rebellion as a reason to justify political dialogue with the Government of Burundi following their contestation of the 2010 elections.

You have also stated that "Reliance on some number of individual FNL agents does not amount to verification of 'Independent' sources of one another, as the FNL is a hierarchical political-military group." To the contrary of this statement, we found within the FNL significant divergence regarding their rebellion as well as their links to the Burundian political opposition.

While FNL commanders in the DRC and in Burundi openly acknowledged that they had returned to war against the government, FNL senior political officials categorically denied that the FNL was re-mobilizing its military capacity.

Furthermore, the Group received equally contradictory opinions from representatives of the Burundian government. The Group consulted various echelons of the Burundian intelligence services including low-level information gatherers, who openly acknowledged the rebel activity in Burundi and the DRC. However, senior intelligence leadership consistently opposed the Group's references to an "armed rebellion" out of fear of undermining international perceptions of post-conflict Burundi.

3) *The title of Annex 26:*

With regards to annex 26 of its 2011 final report (S/2011/738), the Group wishes to provide several important clarifications. First, all annexes included in Group of Experts report serve to compliment specific text of the report where they are explicitly cited in parentheses. Annex 26 is cited in, and provides additional evidence in relation to, paragraph 140 of the Group's final report, which describes the arrest of an MSD political cadre, by the name of Onesphore, in the Burundian port city of Rumonge in September 2011. In interviews with the Group, Onesphore acknowledged that he had accumulated significant stocks of logistical equipment which was to be provided to Burundian combatants arriving from the DRC. The Group included a photo of this equipment in annex 25. However, as per the text of the report, annex 26 refers explicitly to "voice recordings obtained by the Group" in which Sinduhije instructed a second collaborator "to flee and offered to send 500,000 Burundian francs to assist with Onesphore's release." The photograph in annex 26 is of this second collaborator surrounded by Burundian police during this recorded phone conversation with Sinduhije. The original title of annex 26 was:

"Photograph of Alexis Sinduhije making a telephone call, allegedly to an FNL collaborator in Rumonge, Burundi, concerning operations to prepare for the arrival of combatants from South Kivu"

However, upon understanding that this individual title remained unclear for some audiences, the Group requested the UN Secretariat to alter it slightly. These changes went into effect for the current on-line version of the report on 2 February 2012 (http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2011/738)

The title of annex 26 now reads as follows:

"Photograph of a phone call by Alexis Sinduhije to an FNL collaborator (pictured below) in Rumonge, Burundi, concerning operations to prepare for the arrival of combatants from South Kivu"

During this telephone conversation, Mr. Sinduhije was not aware of the fact that this second collaborate had also been apprehended and was surrounded by police officers who were recording the conversation as demonstrated in the photo. As the Group was not able to even speak with Sinduhije during its mandate, it is illogical for anyone to assume the Group was of the belief that it possessed a photograph of him surrounded by the Burundian police.

The Group also interviewed this second collaborate who acknowledged that the individual on the phone was indeed Alexis Sinduhije. The content of the phone conversation demonstrated clearly that the collaborator was familiar with Sinduhije and that it was not the first time that they had spoken by phone. The fact that the call was initiated by a Kenyan phone number is

consistent with Sinduhije's travels throughout East Africa, as stated to the Group by several sources and confirmed by his eventual arrest in Dar es Salaam upon arrival from Kampala.

In order to avoid any doubts about the identity of the caller, or any manipulation by the Burundian authorities, the Group asked several individuals familiar with Sinduhije's voice if they could recognize it. One individual who had worked with Sinduhije during for over ten years told the Group that indeed it was Sinduhije on the recording. Moreover, one diplomatic source and two individuals very close to Sinduhije confirmed for the Group that both Onesphore and this second collaborator were indeed working for Sinduhije, and that the Burundian police had thwarted their operation to facilitate the arrival of Burundian combatants from South Kivu.

This voice recording was played on Burundian radio and to date, the Group is not aware of one single civil society organization or MSD official which has claimed that it was falsified or was not in fact Sinduhije's voice. Furthermore, to the Group's knowledge, Sinduhije himself has never denied that this was his voice, even in his letter to the Secretary General of the United Nations of 27 January 2012. In your letter, you do not either make any claims that the voice recording was not of a call that Sinduhije personally made or was in any way fabricated by the Burundian police or intelligence services. The Group has placed the voice recording in the UN's archives for future reference of interested parties.

4) *Links between Sinduhije's activities and the mandate of the GoE*

You assert in your letter that "The authors of the report, while touching upon their mandate as they assert that they are investigating the movement of arms in the DR Congo, are substantively taking part in discourse about Burundi – which would require greater understanding of the Burundian context. They should not have allowed their work on the DR Congo to become subsumed in the propagandists goals of the FNL and CNDD-FDD, against a respected civilian figure."

However, in a strict interpretation of the Group's mandate regarding the financing of armed groups active in the eastern DRC, the Group referred to the Burundian rebels present on Congolese soil as the FNL, but acknowledged in footnote 46 of its 2011 final report that "Negotiations among Burundian opposition leaders about a name for their combatants are ongoing. Until a decision has been taken, the Group will continue to refer to this foreign armed group as the *Forces nationales de libération*." While it appeared from several sources very close to the Burundian political opposition leaders spearheading the negotiations that an agreement was imminent, attempts to establish a unified command under a single name failed for several reasons, including Agathon Rwasa's reticence to lose control over his loyal FNL combatants.

During its current mandate in 2012, the Group has found evidence that the FNL, while remaining independent, has established operational alliances with the FRD and FRONABU-TABARA as cemented in a meeting between representatives of the three movements which took place near Kamanyola in early March 2012. Four FNL officers near Uvira confirmed that they were working with both FRONABU and FRD combatants already present in the DRC. The Group has received several independent reports of a group of 40 Burundian Tutsi combatants based in the hills above Uvira town. According to Banyamulenge leaders and FDLR intelligence officers, these Burundians, who claim to be a prayer group, are in fact FRONABU combatants. Civil society sources have reported them as "les gens de Sinduhije."

During the course of its previous mandate, the Group obtained over a dozen testimonies attributing FRONABU to Sinduhije, including from three individuals in direct and constant communication with him. One intelligence source from a European country has also

corroborated the fact that Sinduhije created and promoted the FRONABU project. Furthermore, in March 2012, a senior FNL representative with very close ties to Sinduhije described for the Group in specific detail how Sinduhije came up with the name FRONABU-TABARA and presented it to him and others. The same source also claimed that Sinduhije had insisted on contacting FNL commanders in the DRC and aspired to transform the FNL combatants into FRONABU.

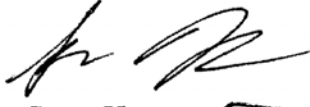
Sinduhije's promotion of FRONABU as the name of the over-arching new alliance of armed movements is consistent with testimonies from current FNL combatants interviewed in both Bujumbura and Uvira in August 2011, when the movement did not possess any combatants of its own. Moreover, though not mentioned in the Group's report, in a telephone conversation in August 2011, FRD rebel commander in Ruyigi, Colonel Pierre Claver Kabirigi, also confirmed for the Group the direct involvement of Sinduhije in promoting the rebel group FRONABU-TABARA. Finally, according to one current FNL combatant, FNL "General" Antoine Baranyanka's departure from his command position at Kiliba for the FNL was caused by the fact that he had refused to work with Tutsis, and in particular Sinduhije.

5) Mr. Sinduhije's background

In your letter, you state that "The report in no way acknowledges his background as a journalist, prior to entering politics, or the respect his work was held in. It is peculiar for the experts to take allegations of a sudden shift to organizing combat at face value, without any acknowledgement of how incompatible this with his background." However, the Group believes that the fact that Mr. Sinduhije was previously a journalist has no relevance to the Group's investigations in light of the overwhelming evidence demonstrating his direct involvement in supporting an armed rebellion against the Burundian government. Furthermore, many respected political and civil society leaders throughout the recent history of the Great Lakes region have opted to support and/or lead rebel movements as a result of their political convictions.

If you would like any further explanations on these or other issues, we would be willing to meet with you and/or Mr. Sinduhije in person. Unfortunately, according to your client, you advised Mr. Sinduhije not to meet with the Group without your presence when it sought to arrange a meeting in France during the month of March 2012. Your being based in Toronto naturally precluded such a meeting from taking place.

Respectfully,

(Signed) 
Steve Hege
Coordinator 

Group of Experts on the DRC
extended pursuant to Security Council
resolution 2021 (2011)

Annex 10

Extract from the FRD memorandum of 22 November 2011

REPUBLIQUE DU BURUNDI

FORCES POUR LA RESTAURATION
DE LA DEMOCRATIE

FRD-ABANYAGIHUGU



FRD-ABANYAGIHUGU

REPUBLIKA Y'UBURUNDI

INTWARI Z'IHAGARARIYE
DEMOKARASI

FRD-ABANYAGIHUGU

E-mail : frd-intwari@burundi-itsitso.infoSite : www.burundi-itsitso.info

MEM/FRD/001/2011 : MEMORADUM NO.1 DU 22 NOVEMBRE 2011 DU
MOUVEMENT « F.R.D-ABANYAGIHUGU »

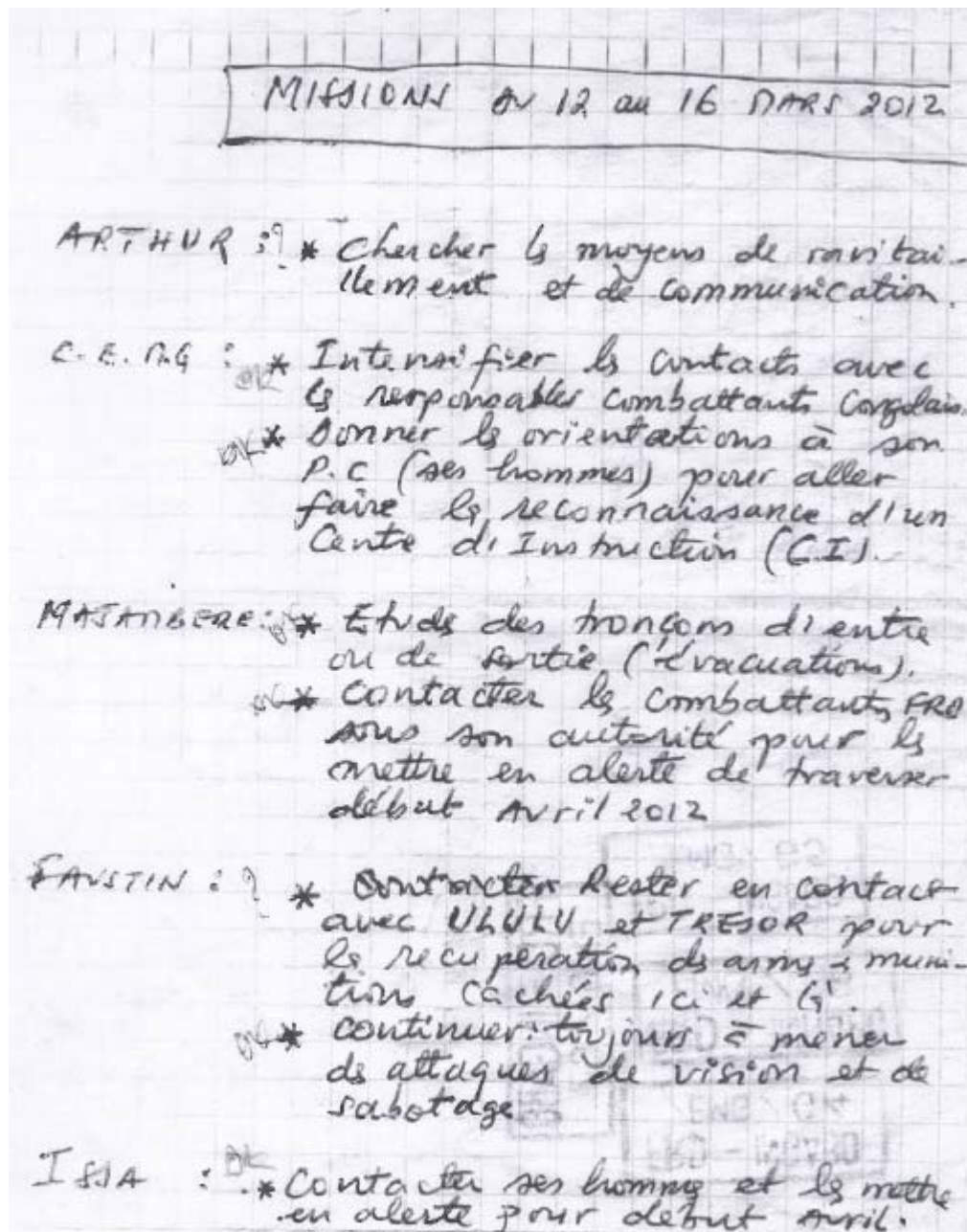
PREAMBULE

La violation des principes démocratiques par le pouvoir en place au Burundi ayant pour corollaire la criminalité, couplée de détournements des deniers publics, de la corruption et des malversations économiques a provoqué le désespoir du peuple burundais.

Les dirigeants actuels du Pays, animés par la simple volonté de remplir leurs poches au détriment de l'intérêt du peuple « ABANYAGIHUGU » ont malicieusement opté pour la destruction de la démocratie en réinstaurant le monopartisme de fait, qui opprime les opposants et protège les auteurs des crimes économiques. Dans cette perspective, lors des préparatifs des élections de 2010, le pouvoir CNDD-FDD de NKURUNZIZA s'est distingué par la dictature et la terreur accompagnées par des assassinats ciblés, envenimant ainsi le climat politique de cette période pré-électorale. Il y a eu la fragilisation des partis politiques de l'opposition par l'intimidation. Ainsi, deux des partis favoris à savoir, SAHWANYA-FRODEBU et le FNL ont été scindés en ailes pour réduire le plus possible leur poids politique qui leur était favorable pour les élections de 2010. Une campagne de déstabilisation tout azimut des partis de l'opposition a été menée ; les réunions ont été empêchées ou perturbées et certains cas de vols des drapeaux sous la complicité de certaines autorités ont été signalés. Certains membres des partis de l'opposition ont été emprisonnés, d'autres tués. Pour museler les parlementaires, certains députés ont subi des attaques à la grenade à leur domicile ; un acte qui a précédé le limogeage de vingt-deux (22) parmi eux en violation flagrante de la Constitution. Ce qui

Annex 11

Mission order for FRD combatants in the Democratic Republic of the Congo



Annex 12

List of demands made by FRPI

REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO
FORCE DE RESISTANCE PATRIOTIQUE EN ITURI
ETAT MAJOR GENERAL

N° 001/EMG/FRPI/Comd/2012

PRELABLE ET DESIDERATA DE LA FRPI

La Force de Résistance Patriotique en Ituri (FRPI) est l'un des groupes armés qui a été créé en Ituri au sud de BUNIA en chéfferie des WALENDU-BINDI pour défendre l'intégrité territoriale de notre pays, la RDC contre les envahisseurs OUGANDAIS.

Depuis l'année 2004, la FRPI avait intégré toutes les phases de la démobilitation et d'intégration en Ituri qui malheureusement n'avaient pas atteint ses objectifs. Les échecs des différentes négociations, les non respects des accords signés entre la FRPI et le gouvernement central de la RDC, les mauvais traitements réservés à certains Officiers FRPI au sein des FARDC nous ont obligés à regagner de nouveau le maquis.

Cependant, étant conscients des effets collatéraux de la guerre sur la population Iturienne en général et celle de la chéfferie des WALENDU-BINDI en particulier, nous fils de l'Ituri, sommes aujourd'hui décidé de mettre fin au maquis pour intégrer la force gouvernementale (FARDC) en soumettant les préalables suivantes:

- Un cessez le feu immédiat
- La libre circulation
- La négociation
- La délimitation de périmètre d'occupation
- La prise en charge par le gouvernement de la FRPI:
 - les frais de fonctionnement
 - les fonds de ménage
 - les primes d'encouragement
- L'acceptation de la FRPI comme parti politique

Ensuite, ne voulant pas revenir dans les échecs de la fois passée, nous vous présentons notre desiderata ci-après:

- Amnistie Nationale et la Protection internationale
- Intégration, Drassages en Ituri et partage équitable des postes dans les Unités qui seront concernés.
- Reconnaissance immédiate des grades tel que proposés par la FRPI.
- Libération des prisonniers.
- Inclusion et Affectation des cadres politico-administratifs de la FRPI au niveau territorial, provincial et national.
- Reconstruction de la chéfferie des WALENDU-BINDI.

Vu et Approuvé

Fait à BUKIRINGI, le 24 / 02 /2012

ADIRODHU MBADHU

MATATA BANALOKI COBRA

Col

Gen Bde

Chef d'Etat Major

Comd Supême

Annex 13

Photo of a former Mai Mai Gédéon lieutenant, wounded while participating in a CORAK operation³⁹



The Group has archived footage showing the same person on trial, together with Gédéon. ³⁹

Annex 14

Extract of a letter signed by the Tutsi community, in which it states that General Ntaganda secured the November 2011 elections

A Monsieur le Secrétaire Général des

Nations Unies à New York/USA

Avec l'expression de nos hommages les plus dévoués

Monsieur,

Concerne : Lettre Ouverte de la Communauté

Tutsi de la RD Congo

Qu'il nous soit permis de venir respectueusement auprès de votre bienveillance pour vous exprimer notre vive indignation face à un certain nombre des situations qui à la longue pourraient être considérées comme une machination mieux une conspiration contre la communauté Tutsi de la République Démocratique du Congo, au risque d'entraîner pour la énième fois la région des Grands Lacs dans des interminables conflits aux conséquences incalculables.

La communauté Tutsi est l'une des groupes ethniques Nilotiques minoritaires de la RDC localisée plus précisément dans le Kivu et l'ITURI, elle est appelée Tutsi, Hema, Banyamulenge,... selon le territoire. Elle est l'une des communautés ethniques de la RDC qui a été victime de la discrimination ethnique, de l'exclusion et de massacre, ceci contraignit une grande partie de son peuple au refuge dans des pays voisins et le pire ce que le Gouvernement ne semble être pressé à résoudre cette question jusqu'aujourd'hui ; et ceux qui sont restés, opterons pour les armes comme moyen d'assurer sa sécurité et son existence en tant que personne à part entière ayant les mêmes droits et devoirs comme tout Congolais et non un peuple de seconde zone.

100 27 MAR 2012 # 709

4

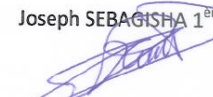
- Dans plusieurs situations, les fils de la communauté sont appelés pour servir un intérêt interne ou externe, jouer des rôles décisifs politiques ou militaires dans le pays ou dans la Région et au finish, quand les intérêts des grands sont garantis, ils sont sacrifiés ; (des pions faciles car étant prêt à tout faire pourvu de recouvrer leur autodétermination en tant que peuple au même titre que les autres. Cas de Bosco Ntaganda : il a joué un rôle décisif dans l'intégration des troupes CNDP à l'armée Nationale FARDC, il a assuré la sécurité des élections de Novembre 2011, alors mission accomplie on a plus besoin de lui, imaginez, certains de ses supérieurs hiérarchiques ne savent même pas reconnaître publiquement qu'il est Second des Operations Amani-Leo face à la pression Internationale pour son arrestation).

Pour la Communauté Tutsi du Nord Kivu

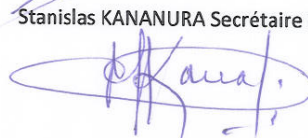
NGOBOKA MUHIGIRA Président Provincial



Joseph SEBAGISHA 1^{ère} Vice Président



Stanislas KANANURA Secrétaire Provincial



Esron RUTUGARAMBA Président Masisi



Damien BIVEGETE Président Rutshuru



BWENGE Moussa Président GomaNyiragongo



Annex 15**Extract of an electoral list: CNDP candidate Édouard Mwangachuchu**

Annex 16

Extract from an NGO report denouncing abuses during the elections

ELECTIONS PRESIDENTIELLE ET LEGISLATIVE 2011

RAPPORT D'OBSERVATION EN TERRITOIRE DE MASISI

De l'élection proprement dite

Plus de détails dans la deuxième partie mais précisons ici que les villages suivants n'ont pas pu voter : Bukala/Bukunda, Lwama, Bweru, etc.

Dans nombreux villages tels que BUSUMBA, MWESO, BURUNGU, KIRUMBU, BUTALE...les électeurs ont voté par contrainte.

Des bulletins pré remplis ont été trouvés en masse dans le centre de Kilolirwe et comptabilisés. Les témoins et observateurs qui ont été constatés l'événement ont été identifiés par l'armée FARDC/CNDP et menacés de mort si une quelconque fuite de cette information parvenait à la CENI ou à la presse. Les membres de leurs familles sont également interdites de sortie du territoire, du moins jusqu'à la fin du processus. Ils sont donc en résidence surveillée dans nombreux villages.

C. BUSUMBA

BUSUMBA est une grande cité qui a marqué l'histoire de Masisi par sa violence à l'égard des civils non partisans du grand seigneur de guerre Erasto NTIBATUBANA. Les populations issues d'autres tribus outre que Hutu y vivent difficilement à cause de la terreur que sème ce monsieur qui s'est autoproclamé chef du village et qui est responsable du parti CNDP. Il dispose d'une milice fortement armée et spécialisée dans les opérations d'enlèvement et d'assassinat ciblés. Il insécurise aussi les gens de sa tribu qui souhaite cohabiter pacifiquement avec les autres. Deux centres comprenant 8 bureaux de vote y ont été installés. Ici, seules les bulletins présidentiels étaient disponibles. Les bulletins des législatifs auraient été séquestrés et gardés par Erasto NTIBATURANA considéré ici comme chef du village et responsable du parti CNDP, pour les utiliser ultérieurement, à l'abri des regards. C'est ainsi que la population en colère s'est révolté provoquant la suspension des opérations électorales dans la cité. L'opération de vote a été reprogrammée pour le 30 novembre mais Mr Erasto a obligé à tous de voter pour son fils BAHATI MUSANGA, candidat à la députation nationale et KABILA KABANGE, candidat au présidentiel tout en menaçant de tuer quiconque passera à l'encontre de son mot d'ordre. Il a placé des hommes armés dans les bureaux afin de s'assurer du respect par tous de son ordre. Jusqu'à notre départ du village, le vote n'avait pas encore eu lieu.

J. Kilolirwe

Centre fictif non répertorié par la CENI. D'après les informations recueillies à la CENI, ces centres n'ont jamais été mis en place. Ils ont été imposés par certains leaders de la communauté Tutsi dans le but d'empêcher les populations Hutu de voter massivement pour leurs confrères et de leur imposer un candidat de leur choix. Ont été appelées à voter ici, les habitants des villages éloignés d'environ 20 Km. Les militaires armés ont supervisés les élections. D'après nos observations, 30% seulement de l'effectif prévu ici a pu remplir son devoir civique. Paradoxalement et on ne sait par quel miracle, le résultat de vote montre une participation massive. Qui a voté à la place des électeurs ?

Annex 17

Letter signed by UCP politicians denouncing irregularities during the elections, in particular involvement of military elements in the process and the filling of ballots by military elements

Goma, le 30/11/2011

Transmis pour information à :

- Son Excellence Monsieur le Président de la République Démocratique du Congo Kinshasa /Gombe.
- Son Excellence Monsieur le vice premier ministre et ministre en charge de l'intérieur, de la sécurité et de la décentralisation à Kinshasa /Gombe.
- Monsieur le premier Président de la cours suprême de justice à Kinshasa /Gombe.
- Monsieur le Gouverneur de province du Nord-Kivu à Goma.
- L'honorable Président de l'Assemblée provinciale du Nord-Kivu à Goma.
- Présidents des Partis concernés par les élections dans la circonscription de Masisi.
- Secrétaire exécutif CENI Nord-Kivu
- L'Administrateur du Territoire de Masisi
- La CENI antenne de Masisi
- Monsieur le Représentant de la MONUSCO/Nord-Kivu
- Observateurs nationaux et internationaux.

Objet : Demande d'annulation totale des élections législatives dans la circonscription électorale de Masisi

Monsieur le Président de la CENI à KINSHASA / GOMBE

Monsieur le Président,

Nous venons par la présente auprès de vous pour l'objet ci -emmagé.

En effet, Monsieur le Président, les élections dans la circonscription de Masisi ont été émaillées d'irrégularités criantes et d'incidents graves que nous dénonçons vivement et voudrions citer, à titre indicatif :

- L'affichage tardive et incomplète des listes des électeurs et électrices devant les bureaux de votes.
- Le déficit de communication pour permettre aux omis de voter
- L'insuffisance de bureaux de vote et leur répartition inégale à travers la circonscription obligeant certains électeurs de parcourir plusieurs dizaines de km à la recherche de leurs noms.
- L'insuffisance de bulletins de votes dans plusieurs centres obligeant la population électrice de retourner sans exercer leur droit civiques et pourtant leur nombre était préalablement connue lors de l'inscription des électeurs.
- L'ouverture tardive de plusieurs centres de votes et qui ont fonctionné pour quelques heures seulement.
- Le comportement indigne des agents de la CENI qui ont complété les bulletins de vote en lieu et place des électeurs notamment à KIBABI, NGUNGU, BUTARE, KILORIRWE. Sur ce, certains chefs de centre ont été chassés par la population et les centres n'ont plus fonctionné. C'est le cas de KINIGI.
- Certains présidents des centres ont chassé les témoins et les électeurs et ont rempli les bulletins en faveur des candidats de leur choix.
- Le refus catégorique et généralisé de distribuer les jetons à la fin de la journée tel que le prévoit la loi et le remplissage des bulletins restant par les agents de la CENI.
- La contrainte exercée sur les électeurs pendant le vote.
- Le refus d'accès de témoins de partis politiques dans plusieurs centres de vote notamment à KILORIRWE, KASHENDA, BURUNGU, BWEREMANA, KIBABI, KIROTCHÉ, MULULU....
- L'évacuation forcée de témoins avant le dépouillement dans certains bureaux.
- Le refus de donner de copies de PV aux témoins et falsification des résultats.
- Le comportement indigne des certains candidats, anciens agents de la CENI, qui ont instrumentalisé les agents recrutés par eux. (cas de BUTARE) voir PV en annexe.
- L'immixtion flagrante des militaires dans le déroulement de vote agissant pour le compte de certains candidats et provoquant des perturbations des élections dans des centres au motif que la population n'avait pas voté pour le candidat de leur choix.
- L'immixtion des autorités administratives dans les bureaux de vote (voir note en annexe).
- Des bulletins trouvés dans les maisons de certains chefs des centres (cas de DEP KABAGEMA, chef de centre de vote de MULULU).

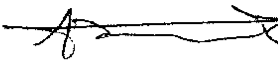
- Le remplissage des bulletins de vote par les militaires à BUNYOLE, NGUGU, KIBABI et RUBAYA en faveur des candidats de leur choix.
- La fusillade à RUSHOGA, BURUNGU, KINIGI, BUNYOLE, KAHIRA.
- Les bagarres, à Butare qui ont provoqué l'arrêt des opérations de vote.
- L'attaque du centre de vote de Birinda à KIBUNDI dans le secteur de KATOYI par les mai-mai qui ont rempli les bulletins de vote en faveur de candidat de leurs choix.
- Aussi convient-il de signaler que suite aux irrégularités dénoncées le taux de participation a été de l'ordre de 20% de l'effectif attendu, et dès lors nous voudrions connaître le lieu de stockage des bulletins non utilisés et de leur sort. Il y a crainte que ces bulletins soient remplis clandestinement et introduits dans le circuit de vote.

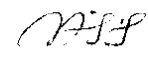
Monsieur le Président, ce qui s'est passé en territoire de Masisi constitue un détournement de légitimité du peuple et un coup dur à la démocratie. En effet, lorsque les militaires de l'armée régulière se mêlent dans les élections, cela témoigne de l'ampleur du désordre, des contraintes et des sévices de tout genre subis par notre population de Masisi pendant le déroulement de vote. Par ce fait votre responsabilité et votre conscience sont mises à l'épreuve.

Considérant que le droit de vote dans la liberté et la transparence est garanti à chaque congolais par notre constitution et au regard des irrégularités et incidents graves constatés lors du déroulement de ces élections, nous demandons de procéder à l'annulation de ces élections injustes pour notre peuple et en organiser d'autre dans le meilleur délai et meilleures conditions car la paix et sécurité en dépendent largement.

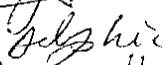
Veuillez agréer Monsieur le Président, l'expression de nos sentiments patriotiques.

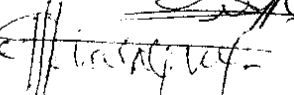
Les candidats présents à Goma :

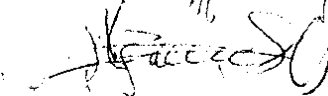
Prof. AYOBANGIRA SAMURA 

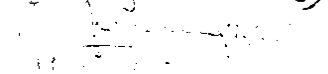
MUGIRANEZA NDIZEYE JULES 

Célestin NTABASHA 

MUSAÏRI AKINDIMWARI 

IRABARE NCHIRENTE Christophe 

NTABAKIRA Jeanet 

NTABAKIRA Jeanet 

Annex 18**Extract from an electoral list: CNDP candidate Erasto Bahati Musanga**

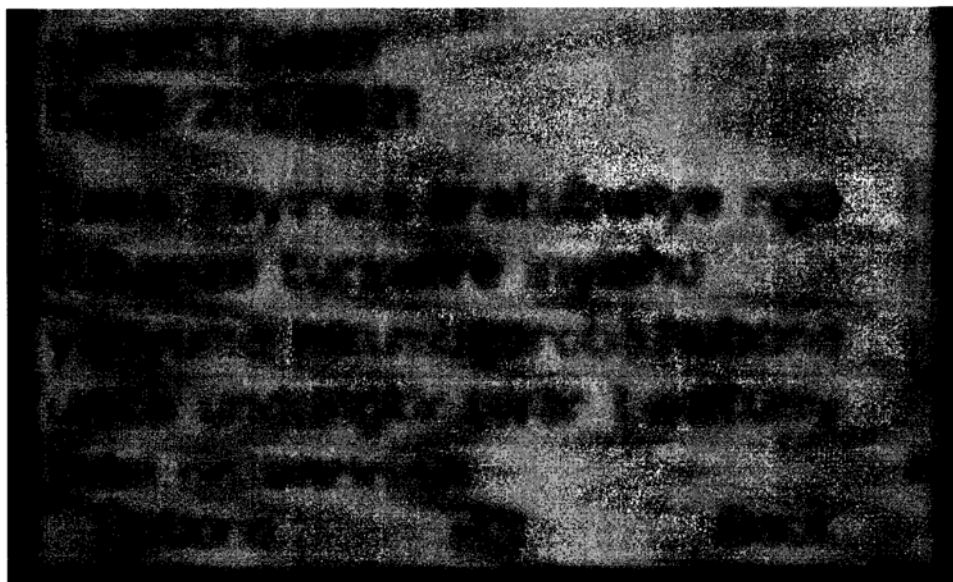
Annex 19

Photo of an FARDC vehicle belonging to Colonel Saddam Ringo, with Amani Leo insignias removed



Annex 20

Text messages from escaped arms trafficker in Uvira linking Lieutenant Colonel Eric Ngabo, alias “Zairois”, to the attack on the prison that freed the trafficker weeks before the ex-CNDP mutiny began



French translation: « Zairois nous demande d'attendre la dernière réponse ce soir, si tu trouves quelques unités, envoie moi car nous avons envoyés Fidel mais il traîne. »

English translation: “Zairois has asked to wait the latest response tonight, if you find some telephone credit, send me because we have sent Fidel but he is delayed.”

Annex 21

Photos of weapons and ammunition seized from mutineer Lieutenant Colonel Nsabimana in Uvira on 3 April 2012



Annex 22**Photos of weapons seized from the residence of Colonel Josué Biyoyo in Nyabibwe on 21 April 2012**

Annex 23

Photos of surrender of Colonel Bernard Byamungu on 16 April 2012



Annex 24

Letter from the Tutsi community against the arrest of General Ntaganda

1

REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO

COMMUNAUTE TUTSI

+243 990671256

Email: comtutsi@yahoo.fr

Siege: Goma RDC

Goma le 15 Mars 2012

Transmis Copies pour information à :

Réf ; N°052/CMT/CPCT/2012

- A son Excellence Mr. Le Président de la RD Congo
- ✓ • Mr. Le Représentant spécial du SG des Nations Unies en RD Congo
- Mr. Le Procureur Général de la CPI à la Haye
- A son Excellence Mr Le Ministre de la Justice de la RD Congo
- A Mr. Le 1^{er} Président de la Cour Suprême de Justice
- A Mr. Le Procureur Général de la RD Congo
- A Mr. Le Chef d'Etat Major Général de la FARDC
- A Mr. L'auditeur Général FARDC
- A Mr. Le Chef d'Etat Major Général Force Terrestre
- A son Excellence Mr. Le Gouverneur de province du Nord Kivu
- A son Excellence Mr. Le Ministre Provincial de Justice
- A Mr. Le 1^{er} Président de la Cour d'Appel du Nord Kivu
- A Mr. Le Procureur Général près de la Cour d'Appel
- A Monsieur le Coordonateur des Operations Amani-leo
- A Mr. Le Commandant 8^{ème} Région Militaire
- Human Rights Watch

A Monsieur le Secrétaire Général des

Nations Unies à New York/USA*Avec l'expression de nos hommages les plus déférents**Monsieur,***Concerne : Lettre Ouverte de la Communauté****Tutsi de la RD Congo**

Qu'il nous soit permis de venir respectueusement auprès de votre bienveillance pour vous exprimer notre vive indignation face à un certain nombre des situations qui à la longue pourraient être considérées comme une machination mieux une conspiration contre la communauté Tutsi de la République Démocratique du Congo, au risque d'entraîner pour la énième fois la région des Grands Lacs dans des interminables conflits aux conséquences incalculables.

La communauté Tutsi est l'une des groupes ethniques Nilotiques minoritaires de la RDC localisée plus précisément dans le Kivu et l'ITURI, elle est appelée Tutsi, Hema, Banyamulenge,... selon le territoire. Elle est l'une des communautés ethniques de la RDC qui a été victime de la discrimination ethnique, de l'exclusion et de massacre, ceci contraignit une grande partie de son peuple au refuge dans des pays voisins et le pire ce que le Gouvernement ne semble être pressé à résoudre cette question jusqu'aujourd'hui ; et ceux qui sont restés, opterons pour les armes comme moyen d'assurer sa sécurité et son existence en tant que personne à part entière ayant les mêmes droits et devoirs comme tout Congolais et non un peuple de seconde zone.

RECEIVED

27 MAR 2012

Pour assurer la survie de leur communauté en péril, les fils et filles de celle ci, étaient contraints de se lancer dans une lutte sans merci qui parfois dégénérait en des situations de conflit armé aux conséquences incommensurables entraînant toute la communauté nationale et internationale à jeter l'anathème sur les TUTSI. Les uns comme les autres ne cherchèrent pas à savoir le fondement des actes de ces fils qui parfois étaient en conflit avec la loi, ou à connaître les causes profondes qui les ont poussé à poser des actes critiquables ; ainsi, d'aucuns se précipitèrent à les condamner hâtivement, à émettre des critiques sans réserve, à prononcer des jugements simplistes, qui à la fin des comptes retombent sur la communauté toute entière.

A. CONTEXTE

Depuis que la cour pénale internationale a décerné son mandat d'arrêt contre Bosco NTAGANDA en 2006-2008, grande est notre consternation d'assister à une amplification du cas Bosco par les medias, les Chancelleries occidentales, les Organisations Non Gouvernementales,... Un dossier qui, au départ était politique, juridique et individuel, a pris des allures vertigineuses de nature à déteindre sur toute la communauté Tutsi de la RDC.

Les problèmes d'insécurité, de tuerie, d'enlèvement, d'arrestation arbitraire, des fraudes et braquages qui se passent à Goma sont attribués à la personne de Bosco et aux Tutsis, alors que des cas similaires se passent dans d'autres coins du pays où le Général Bosco n'arrive pas. Il ya certes un mandat d'arrêt de la CPI qui a été décerné contre BOSCO Militaire FARDC, mais cela n'entame en rien la présomption d'innocence dont il a le bénéfice jusqu'à ce que un jugement définitif soit prononcé en son encontre, non plus ceci ne doit pas pour besoin d'exercer une pression au fin de son arrestation, amener les gens à des excès ou à monter des coups fourrés et des moyens déloyaux contre toute une communauté.

Il faille souligner avec un encre indélébile que le Général BOSCO alors chef d'Etat major de L'ANC branche armée du CNDP a été parmi les personnes éprises de paix qui ont accepté de suivre le Président KABILA avec la bénédiction de la communauté international pour ramener la paix à l'Est de la RDC. Au péril de sa vie il a convaincu toutes les troupes du CNDP à rejoindre les FARDC lesquelles sont aujourd'hui totalement intégrées, déployées et servent honorablement sous le drapeau tout en continuant à bénéficier de son encadrement en sa qualité d'officier Général coordonateur adjoint des opérations AMANI-LEO. Nul ne peut méconnaître la contribution appréciable à la stabilité de la situation sécuritaire à l'Est de la RDC du fait de cette intégration et du ralliement des troupes CNDP à l'armée nationale, nous pouvons donc dire que le Général BOSCO constitue la pierre angulaire, l'épine dorsale du processus de paix en RDC.

Nous concevons que le rôle de la CPI n'est plus que d'arrêter et sanctionner les infracteurs, cependant, en tant que appareil judiciaire de l'ONU avec tous ses collaborateurs, ils ne devraient pas seulement se préoccuper à sanctionner mais également à chercher à savoir les raisons qui fondent les revendications tournant quelque fois en infraction.



B. LE COMLOT

- Mr le Secrétaire Général, les événements de 2002 en Ituri, est un génocide que la communauté internationale refuse d'admettre pour ne plus endosser l'irresponsabilité aux yeux du monde après celle de 1994 dans la même Région au Rwanda. En effet, si une enquête était ouverte dans ce sens là, on se rendrait facilement compte qu'il y a eu bel et bien planification et exécution du génocide de peuple HEMA frères des TUTSI comme des BANYAMULENGE. Et si on va plus loin encore dans les conditions presque similaires on se rendra compte du génocide des Tutsis au Nord et Sud Kivu de 1994 à 1996, de KINSHASA et KAMINA en 1998, et celui du BURUNDI/GATUMBA en 2004. Fort de cette expérience malheureuse et douloureuse, des braves gens se sont levés pour stopper le massacre des leurs peuples en ITURI, ils seront accusés à tort d'enrôlement, de conscription et d'avoir fait participer activement des enfants de moins de 15 ans à des hostilités ;
- Il convient d'anticiper les choses qui se passent actuellement au Nord Kivu-Goma, qui, à la longue jetteront tous les ingrédients à une future crise communautaire au Nord Kivu ; aujourd'hui il suffit qu'une personne soit tuée, enlevée, disparue, arrêtée, une Banque braquée, une fraude douanière, un vol, viol des femmes, des populations massacre,... pour qu'on pointe directement ou indirectement un membre de la communauté Tutsi, et pour les ONG nationales et internationales d'en faire leurs choux gras. Il peut s'agir d'un seul militaire d'origine Tutsi, c.à.d. d'un acte purement isolé comme il en est le cas dans le tout le pays, mais au Nord Kivu ceci sera généralisé à tous les membres de notre communauté. Nous en voulons pour preuve, les dépêches, articles, journaux, déclaration des acteurs politiques internes et externes, ONG, qui voient en Bosco un Tutsi plutôt qu'un militaire Congolais. Il est évident que nous condamnons ces actes mais nous refusons que la communauté soit pointé du doigt pour des actes commis par des individus ;
- Depuis l'avènement de la 3^{ème} République dans notre pays avec la capitulation de Mobutu, les fils de la communauté Tutsi ont joué un rôle prépondérant dans l'instauration de la démocratie dans notre pays. La communauté a perdu plusieurs de ses fils dans cette lutte espérant tirer profit de son apport en fonction de son cahier de charge, hélas elle a été escroquée au marché des dupes ; elle a payé le prix du sang, sa population est restée prisonnière dans des camps des réfugiés des pays de la Région, elle a été massacrée dans des villes, villages ainsi que des camps, sa nationalité reconnue par la loi mais difficilement dans les faits,... bref, son problème est resté entier.
- Face aux politiques sociales et communautaire discriminatoires et de culture de haine tribale vis-à-vis de notre communauté, certains fils s'étaient levés et ont refusé de brader l'avenir de tout un peuple et par ricochet devenir le complice de la destruction de leur propre communauté tels les politiciens de notre pays qui ne se gênent pas d'être des acteurs de la misère de son propre peuple. Ces héros de la communauté, ainsi que leurs alliés, seront systématiquement arrêtés, inquiétés, découragés, assassinés, condamnés,...

- Dans plusieurs situations, les fils de la communauté sont appelés pour servir un intérêt interne ou externe, jouer des rôles décisifs politiques ou militaires dans le pays ou dans la Région et au finish, quand les intérêts des grands sont garanties, ils sont sacrifiés ;
(des pions faciles car étant prêt à tout faire pourvu de recouvrer leur autodétermination en tant que peuple au même titre que les autres. Cas de Bosco Ntaganda : il a joué un rôle décisif dans l'intégration des troupes CNDP à l'armée Nationale FARDC, il a assuré la sécurité des élections de Novembre 2011, alors mission accomplie on a plus besoin de lui, imaginez, certains de ses supérieurs hiérarchiques ne savent même pas reconnaître publiquement qu'il est Second des Operations Amani-Leo face à la pression Internationale pour son arrestation).

C. LA JUSTICE DES PLUS FORTS CONTRE LES FAIBLES

- Monsieur le Secrétaire Général, après la reconnaissance de la culpabilité de Thomas LUBANGA par la CPI, nous avons été fier d'entendre dire madame Anneke Van Woudenberg « que l'enquête de la CPI irait jusqu'à dénicher les complices au Rwanda et en Ouganda » ; nous serions encore plus que fier si cette enquête aller également pour Thomas LUBANGA comme pour Bosco NTAGANDA dénicher :
 - a. Les auteurs intellectuels de la guerre de l'Ituri qui sont en RD Congo et dans certains pays occidentaux à l'abri des yeux de la justice internationale ou tout simplement protégés, ceci renforçant notre thèse de complot,
 - b. Identifier les raisons profondes qui ont militées à l'enrôlement de Bosco NTAGANDA, de Thomas LUBANGA et autres dans des rebellions, milices, et FARDC ; à poser des actes qui pour les uns ont été qualifiés d'héroïques et salvateurs et pour les autres d'infractionnels et criminels. Ne pas chercher à identifier les vrais problèmes qui fondent la résurgence des conflits à l'Est de la RD Congo et n'emprunter que la voie des mandats d'arrêts, des procès, des condamnations des certaines personnes ; ne ferait que déplacer le problème et non le résoudre. Les mêmes causes produisant les mêmes effets ; la CPI ne devrait pas que chercher à condamner les infracteurs mais devrait aller plus loin dans le seul objectif de prévenir les révolutions récurrentes à l'EST de la RD Congo.
- Monsieur le Secrétaire général, la communauté n'est pas un expert en droit pénal international, mais elle se rappelle tout au moins que pour des cas similaires instruits au bureau du procureur de la CPI, la responsabilité pénale des commandants a toujours été individuelle, le statut de Rome ne connaît pas la notion de responsabilité collective qui peut entraîner l'inculpation de toute une organisation et la notion de complicité, de corréité ne sont pas bien explicitées dans le traité de Rome au point que la communauté toute entière s'interroge sur la possibilité d'inculper Thomas LUBANGA commandant en Chef, sauter la 2^{ème} puis la 3^{ème} personnalité du même organisation et inculper en 2006-2008 la 4^{ème} personnalité qui était Bosco, puis se rétracter en 2012 en citant cette fois ci la 2^{ème}, la 3^{ème} et autres personnalités lors de la condamnation de Thomas LUMBANGA. Quelle est cette magie procédurale qui déjà en 2006 avait réuni les éléments nécessaires à l'inculpation de Bosco NTAGANDA et non pour la 2^{ème} et la 3^{ème} personnalité si ce n'est un complot !!!

C. LE DANGER

- Monsieur le secrétaire général, aux yeux de la communauté TUTSI toute entière, l'ONU ainsi que toutes ses institutions, missions, agences,... représentent une église au milieu du village, un père dont la charge est d'assurer le bien être de tous ses enfants, un acteur confiant et impartial au service de la communauté internationale dans son ensemble, un refuge pour les faibles et les minorités ; Néanmoins au vu de ce qui se passe en RD Congo, à l'EST et dans le monde, cette machine des Nations Unies qui est la CPI, risque d'entamer sa crédibilité jusqu'à perdre totalement les raisons de sa création et en conséquence provoquer sa disparition intégrale.
- Dans la poursuite de sa mission de dire le droit lui conférée par les Etats parties, la CPI court un grand danger si elle ne prend garde, celle de tomber sous le coup des pièges ethniques et politiques surtout en Afrique, au vu de ses positions vis-à-vis des personnes qu'elles inculpent.
- L'autre piège qu'encourt une fois de plus la CPI est celui de toujours inculper et condamner sans chercher à savoir le pourquoi de certains actes répétitifs, ceci lui mettra un jour devant une résistance sous tous azimuts des gens faibles qui se verront continuellement être condamnés à tort par les plus forts ou tout simplement rendant des jugements qui ne reflètent ni résolvent les vrais problèmes.
- La CPI nécessiterait de comprendre que, l'arrestation du General Bosco de manière cavalière et précipitée risquerait d'avoir des conséquences fâcheuses pour la communauté Tutsi ainsi que pour la Région.

CONCLUSION

Nous rappelons à l'opinion tant nationale qu'internationale, que toutes les lois du monde posent que toute personne est présumée innocente avant que sa culpabilité n'ait été établie par une décision judiciaire définitive. Quoi que l'arrêt LUBANGA ait nommé cité Bosco comme coauteur des préventions qui ont été retenues à charge de l'intéressé, le Général Bosco doit toujours être considéré comme non encore jugé et doit continuer à jouir de tous les privilèges attachés à la présomption d'innocence, la CPI ne connaissant pas la procédure de jugement par contumace. La communauté Tutsi demande au S.G. de Nations Unies en tant que garant de l'ordre public international et du maintien de la paix, de faire tout ce qui est en son pouvoir pour arrêter cette hémorragie de fausses accusations contre les membres de la communauté Tutsi et de considérer que l'arrestation du General Bosco, va saper tout le processus de paix en RD Congo.

Pour la Communauté Tutsi du Nord Kivu

NGOBOKA MUHIGIRA Président Provincial



Joseph SEBAGISHA 1^{ère} Vice Président



Stanislas KANANURA Secrétaire Provincial



Esrion RUTUGARAMBA Président Masisi



Damien BIVEGETE Président Rutshuru

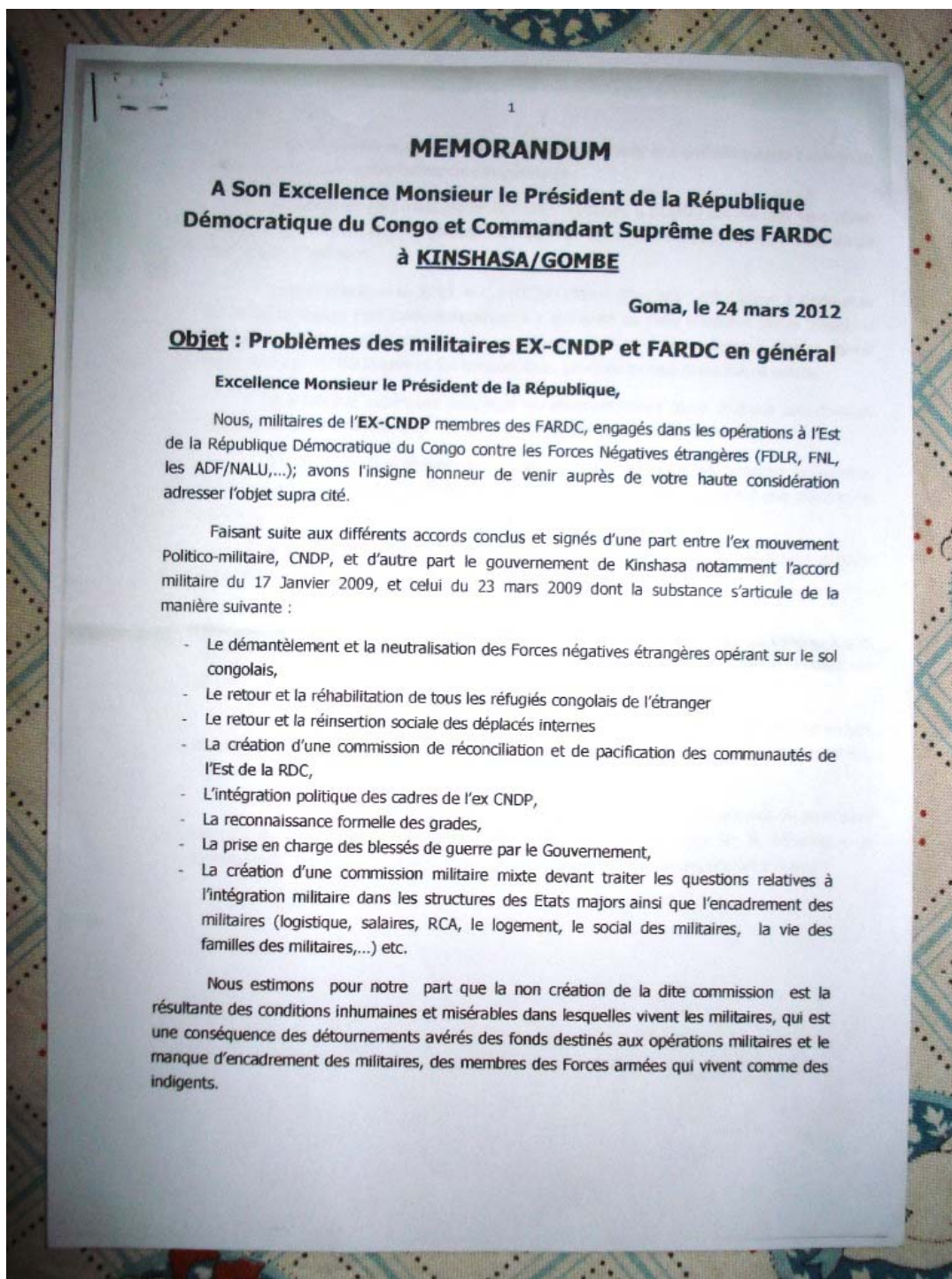


BWENGE Moussa Président GomaNyiragongo



Annex 25

Unsigned memorandum from ex-CNDP officers addressed to President Kabila before the 1 April 2012 mutiny



Voici quelques points nous confirmant l'absence totale de confiance dans l'armée et pratiquement par notre hiérarchie supérieure :

- Quarante six (46) militaires de l'EX-CNDP déployés à DUNGU ont été tués sans cause seulement à cause de leur morphologie. Ce qui frise la confiance d'être déployé en dehors de notre rayon d'opération.
- Après l'intégration en 2009, le Col MICHU Claude (EX-CNDP) été déployé à Kindu pour essai de confiance. Fort malheureusement il a été traité de Tutsi Rwandais par la hiérarchie supérieure au point que la population et les militaires de Kindu étaient mobilisés jusqu'à vouloir attaquer le col MICHU Claude et ses troupes. Quel scandale au sein d'une même armée.
- La hiérarchie supérieure manifeste ouvertement d'une façon pratique une division, extrémisme et avec des preuves. Ce qui est incroyable dans une armée nationale.
- La différence dans le paiement et la dotation logistique d'une manière inéquitable, lorsqu'une partie de l'armée en reçoit selon leurs grades et fonctions pendant que d'autres en reçoivent d'une façon forfaitaire.
- Les enlèvements, arrestations arbitraires, injustice dans le système judiciaire militaire est pratique seulement à une partie de l'armée.

Excellence Monsieur le Président de la République et Commandant Suprême des FARDC, toutes ces contraintes citées ci-haut nous frustrant et ne nous permettent pas de croire à la possibilité d'aller servir le pays hors de notre déploiement actuel.

En conclusion, nous vous supplions de dépêcher une personnalité crédible en vue de prendre les dispositifs ensemble donnant solution aux problèmes inquiétant notre armée, mais en dehors du Chef EMG et Chef EM FT.

Tout en réitérant notre indéfectible attachement aux accords du processus de paix dans notre pays, daignez, Excellence Monsieur le Président de la République et Commandant Suprême des FARDC, croire en l'expression de nos sentiments patriotiques.

Annex 26

Timeline of the initial stages of the mutiny in North Kivu and South Kivu

1 April 2012

- Colonel Innocent Kaina chases away Government soldiers of the 805th regiment and takes control of the regiment base at Nyongera, in Rutshuru, with about 200 ex-CNDP troops.
- Lieutenant Colonel Felix Mugabo and Lieutenant Colonel Alexi Muhire split with 70-80 troops from the 804th regiment and regroup at Katale, Rutshuru.
- Major Murenzi, company Commander at Bunagana, deserted and joined the mutineers at Katale.
- Colonels Gahizi, Bisamaza, Kabundi and Bizimana return from Kinshasa to Goma.
- Lieutenant Colonel Burimasu attempts to seize the 112th regiment weapons depot in Lulimba. He is arrested by 112th regiment Commander, Colonel Sammy Matumo.
- Colonel Byamungu, 9th sector Commander in Uvira, holds a planning meeting with all senior-ranking ex-CNDP officers.

2 April 2012

- General Amisi flies to Beni to deal with the crisis.
- Colonel Nsabimana leaves Baraka for Uvira, after taking (all?) weapons out of the depot.

3 April 2012

- Major Dusabe Nyabirungu defects from Nyamilima together with ex-CNDP troops based in Isahasha.
- Lieutenant Colonel Kashwala moves with his battalion from Pinga to Mweso, where he joins Colonel Zimurinda's 811th regiment.
- Fighting erupts between Colonel Alphonse Ngabo's troops of the 803rd regiment and loyal troops at Kashebere.
- Lieutenant Colonel Muhire attempts to bring ammunition to Bosco Ntaganda in Goma.
- APCLS takes advantage of the vacuum in Pinga to take control of the locality.
- General Amisi and Colonel Gahizi sensitize FARDC troops along the axis Beni-Rutshuru.
- Colonel Byamungu flees into the hills above Uvira together with about 50 combatants, including Uvira town battalion Commander, Lieutenant Colonel Eric Ngabo, alias "Zairois".

4 April 2012

- Colonel Alphonse Ngabo's troops from the 803rd regiment defect from Kashebere and move towards Kitchanga and Masisi.
- Colonel Zimurinda's 811th regiment moves towards Bwiza.
- Colonel Justin Karangwa deserts with troops from the 810th regiment in Masisi and moves to Kagundu.
- Lieutenant Colonel Jules Butoni, 8121st battalion Commander, moves from Chugi to MureMure.
- Lieutenant Colonel Tambwe Dereva, 8102nd battalion Commander based in Nyabiondo, goes to Masisi.
- Mutineers start surrendering in Rutshuru. Lieutenant Colonel Ganishuri, Lieutenant Colonel Kitchochi and troops return to the Government.
- General Bosco Ntaganda builds up his forces in Goma. The Government brings in commandos to secure Goma and Bukavu.
- General Amisi comes to Bukavu and meets with Colonel Makenga.
- Colonel Nsabimana, who arrived earlier in Uvira, is attacked by an FARDC unit. He is forced to abandon a large part of his weapons and ammunition stock, and flees to the hills above Uvira.

5 April 2012

- Colonel Alexis Muhire, of the 106th regiment in Bunyakiri, deserts with 50 men. General Amisi and Colonel Delphin Kahimbi are in Uvira.

6 April 2012

- Lieutenant Colonel Muhire and his troops depart from Katale to Kitchanga. Government troops take control of Katale.
- The mutineers are now concentrated on the hills in Karuba, Sake, Kabati, Kilolirwe, Ngungu and Kitchanga.
- APCLS progresses in Massi towards Lushoa in Masisi centre and Kashuga in northern Masisi.
- Lieutenant Colonel Bizabasoma Michu, 1051st FARDC battalion Commander, Lieutenant Colonel Bahingana Nemeyimana, 1052nd FARDC battalion Commander, surrender together with 116 soldiers from the 105th FARDC regiment in Kabimba, near Uvira.

7 April 2012

- General Ntaganda vanishes from Goma in spite of FARDC blocking all exits from the provincial capital.
- Colonels Gahizi, Smith, Padiri and Faustin visit Masisi and Katale to find a solution for the mutiny in Masisi.

8 April 2012

- Colonel Innocent Kaina flees from Nyongera and briefly takes control of Bunagana.
- General Ntaganda's escorts increase deployment in quartier St-Esprit in Goma and build trenches.

9 April 2012

- Lieutenant Colonel Muhire surrenders with 11 elements and Colonels Ndaisaba and Mpaka surrender with 38 elements in Rutshuru.

10 April 2012

- President Kabila convokes a meeting involving all high FARDC command in Goma.

11 April 2012

- President Kabila holds a meeting at Ihusi Hotel, in Goma, with civil society, politicians and economic actors.

14 April 2012

- Major Gafisha surrenders in Burhale with 41 men.

16 April 2012

- Colonel Byamungu and Colonel Nsabimana surrender with 125 men and several heavy weapons. Ringo and Ngabo escape (to Bukavu then Masisi).

21 April 2012

- FARDC seize the personal stock of weapons of Colonel Josué Biyoyo, 103rd regiment Commander in Nyabibwe.

Annex 27

Communiqué by Colonel Innocent Gahizi, reassuring the soldiers that the FARDC command was in control of the situation during the mutiny

COMMUNIQUE

OKAPI

LE COMMANDEMENT DES OPERATION AMANI LEO NORD-KIVU PORTE A LA CONNAISSANCE DE L'OPINION QUE MALGRE LA DEFECTION DE CERTAINS OFFICIERS MILITAIRES AU SEIN DES RANGS QUI A ETE OBSERVEE DEPUIS CE 31 MARS A RUTSHURU D'ABORDS PUIS A MASISI, LA SITUATION SECURITAIRE RESTE SOUS CONTROLE SUR TOUTE L'ETENDUE DE LA PROVINCE DU NORD-KIVU.

IL APPELLE TOUS LES MILITAIRES FARDC SOUS SON COMMANDEMENT A LA DISCIPLINE ET AU LOYALISME. A CETTE OCCASION, IL FELICITE TOUS CEUX LA QUI ONT RESISTE A LA MANIPULATION DES BANDITS HORS LA LOI QUI VEULENT LES SOUSTRAIRE DE LEURS DEVOIRS PATRIOTIQUES POUR LES CAUSES D'INTERETS PRIVES ET INDIVIDUALISTES, VOULANT AINSI ROMPRE LE PROCESSUS DE PAIX POURTANT DEJA PLUS AVANCE, ET DEMANDE AUX BREBIS EGARES DE REVENIR A LA RAISON CAR LES PORTES LEURS SONT ENCORE OUVERTES AVANT QU'IL NE SOIT TROP TARD.

ENFIN, IL APPELLE LA POPULATION CIVILE DE VAQUER LIBREMENT A SES ACTIVITES ET LUI GARANTI PROTECTION ET SECURITE.

FAIT A GOMA LE 05/ AVRIL 2012



S/E COL GAHIZI INNOCENT

COMD DES OPERATIONS

Annex 28

FARDC list of mutineers and judicial outcomes in North Kivu

OFFR EN DEFECTION ET LEURS EFF AU NORD-KIVU

Fonction	Actuelle	Nom & PostNoms	Grade	Prov d'Origine	Ethnie/Tribu	Composition		Localisation actuelle	EFF	Numéro TT
						2003	2005			
Coord 2nd Coord AMANI LEO	AMANI LEO	BOSCO NTAGANDA	Gen	NK	TUTS	CNDP	CNDP	-	60	0994344304
Coord 21 Sect	Coord 21 Sect	KARINA Innocent	Col	NK	TUTS	UPC	CNDP	-	60	0994795156 0810378569
Coord 2nd Ops	Coord 2nd Ops	JUSTIN KARANGWA	Col	NK	TUTS	CNDP	CNDP	KAGUNDU- KAUSA	150	0809309497
Coord 2nd Ops & Rens 2 Sect EM RUTSHURU	Coord 2nd Ops & Rens 2 Sect EM RUTSHURU	MWAHISABA	Col	NK	TUTS	CNDP	CNDP	Déjà rendu	3	0698820060 0853156424
2nd Ops & Rens 21 Sect	Chiem 21 Sect EM RUTSHURU	MPAKA WA MPAKA	Licel	NK	HUTU	Pro CNDP	PARECO	Déjà rendu	0	0695594321
22 Sect	22 Sect	GANISHURI ROGER	Licel	NK	TUTS	CNDP	CNDP	Déjà rendu	0	0397020598
Coord 21 Sect	Coord 21 Sect	DUSABE NYIRUKUNGU Jean	Licel	NK	TUTS	ROD/GOMA	CNDP	Dans la forêt de KITAGOMA	0	0888528774
Coord 21 Sect	Coord 21 Sect	MUTSAPHA IMASUNZU	Maj	NK	TUTS	CNDP	CNDP	Déjà rendu	-	0981428831
Coord 21 Sect	Coord 21 Sect	MURENCI YAMURENTE	Maj	NK	TUTS	CNDP	CNDP	BWIZA	0	0990087586
Coord 21 Sect	Coord 21 Sect	MUBARAKA CELESTIN	Maj	NK	TUTS	ROD/GOMA	CNDP	Dans la forêt de RUYONI	3	
Coord 21 Sect	Coord 21 Sect	RUKUNDU	Maj	NK	TUTS	CNDP	CNDP	BHAMBWE	-	
Coord 21 Sect	Coord 21 Sect	MUHIRE INNOCENT	Maj	NK	TUTS	CNDP	CNDP	Dans la forêt de KITAGOMA	-	0981313140

2nd Rens 502 Bde RUBARENTS URU	Comd 2nd Ops & Rens 504 Regt RUBARENTS URU	MUGABO Felix	Lt Col	NK	MASISI	TUTSI	CNDP	CNDP	IBWIZA	34	0697466605
	Comd 80428n	MUHIRE SEBASAALA	Lt Col	NK	MASISI	TUTSI	CNDP	CNDP	Déjà rendu	-	0692973501
Adj Op Rens 22 Sect	Comd 1 Sect EMMASISI	NGARUYE Baudouin	Col	NK	MASISI	TUTSI	RCD/GOMA	CNDP	MUSHAKI- KAUSA	Environ 200	0693313339 0788349537
Comd 2333 de	Comd 81218n NGUNGUMASISI	BUTONI BIHAMIA JULES	Lt Col	NK	MASISI	TUTSI	RCD/GOMA	CNDP	KANIRO	150	
Comd 213 Bde	Comd 2nd Ops & Rens 503 Regt KOSHEBEREMAS ISI	NGABO	Lt Col	NK	MASISI	TUTSI	RCD/GOMA	CNDP	Malade à GOMA	15	0621724183
	ADC Gen BOSCO NTAGANDA	MASOZERA	Lt Col	NK	MASISI	TUTSI	CNDP	CNDP	-	-	0694379879
	Assistant Gen BOSCO NTAGANDA	ASIKI	Lt Col	P.O.	ARU	KARWA	CNDP	CNDP	-	-	
Comd 121 Bde	Comd 80128n KOTALENASISI	TAMBE DEREVA	Col	Man	KABAMBARÉ	REGA	RCD/GOMA	Gov	Colline de BIHAMBIWE	30	0606484988
Comd 22 Sect	Comd 811 Regt Innocent	ZIMURINDA	Col	NK	MASISI	TUTSI	RCD/GOMA	CNDP	A GOMA	Reste du 811 Regt environ 400	0606311300 0694817019
	Comd Cie Protec Gen Bosco	IMANDEFU	Maj				CNDP	CNDP	Déjà rendu	-	

NB: Effectif total estimé des non rendu : Environ 1045 aux quels il faut ajouter la garde du Gen BOSCO NTAGANDA

1. **Col NGARUYE (Comd 83Sect)** : avoir déplacé les Mil de PINGA vers MWESSO à partir d' certains Mil (Ex Gov) ont pris la direction de NYANZALE. Avoir dit à ses Offr de l'EM Sect qu'il n'y a pas des problèmes avec lui que ce soit et ne veut par conséquent être responsable du sang des Pers innocentes. Celui qui veut partir au Gov peut partir et celui qui veut se joindre à eux est bienvenu.

2. **LtCol KARANGWA BIHIRE JUSTIN (Comd 2nd Ops Rens 810Regt)** : Avoir fait défection avec une quatre vingtaine des Mil en les déplaçant le 041900B AVR 12 de KATALE vers KAGUNU avec Mat. Voici ci – dessous la liste des Offr Sup qui l'ont suivis dans la dite défection :

- LtCol MUSANGO NTOTO DAVID : Comd 2nd 8101Bn.
- LtCol GAHURU JEAN MARIE : Comd Cie Interv.
- Maj KAJIBWAMI KABONGORE JOSEPH : Chef S4 810Regt.
- Maj MUNYAWERA RUTUNGWA : Adjt S5 810Regt.
- Maj WENGA MAZAKA WILLY : Adjt S2 Sec Mil 810Regt.
- Maj KABENGA MPENZI JOHN : Chef S4 8101Bn.
- Maj MUPENZI KALIWABO : Chef S2 8101Bn.
- Maj MUTABARUKA MUSHAGARA : Chef S1 8102Bn.
- Maj KAVANGA NDAGIJE : Chef S3 8102Bn.
- Maj KAGABO RUSHINGA : Adjt S3 Ops 810Regt.
- Maj NGAGIJIMANA POREYE : Comd 2nd 3Cie 8101Bn.
- Maj NDAGIJE BOSCO : Comd 2Cie 8102Bn.
- Maj NDEKEZI JUSTIN : Comd 2nd Cie Sp 810Regt.
- Maj TCHIZURUNGU DAVID : Comd 2Cie 8101Bn.
- Maj SENGIHERA INNOCENT : Comd 2nd 2Cie 8102Bn.
- Maj KIMANJI BABONA : Comd 2nd Cie 8101Bn.

3. LtCol BUTONI BIHAMA JULES (Comd 8121Bn) : Avoir quitté son QG à TCHUNGI dans la nuit du 04 au 05 AVR 12 pour aller s'installer à KARUBA et ses environs dans le but d'envisager des Ops contre les Mli 802Regt à SAKE et cela se réalisait dans une alerte maximale.
4. LtCol TAMBWE DEREVA (Comd 8102Bn) : Avoir quitté KATALE avec une Vingtaine d'hommes pour s'installer à BIHAMBWE le 03 AVR 12.
5. LtCol INNOCENT HABARUGIRA (Comd 8032Bn) : Avoir ordonné aux escortes du LtCol NGABO (Malade) désarmer le PI qui était déployé à KASOPO vers MAHANGA dans le but de rejoindre les Elm FDC/GUIDE à partir d'où ils feront jonction avec d'autres Mli Ex CNDP qui devraient faire défection à WALIKALE.
6. LtCol NGABO ALPHONSE (Comd 2nd Ops Rens 803Regt) : Celui – ci, quoi que malade a ordonné à ses escortes se quitter KASHEBERE pour aller rejoindre LtCol BUTONI à KANIRO pour des missions futures.
7. Col MUGISHA MUHIMUZI (Comd 812Regt) : Celui – ci doit justifier le déplacement dans la nuit du 04 AVR 12 du 8122Bn et quelques U Rait de REMEKA (UFAMANDO) vers KASAKE, NGUNGU et MH/RUBAYA. Partout ce Bn est commandé par LtCol FRABPE (Ex Gov) qui était supposé recevoir l'ordre seulement d'un Comd (Ex Gov) par rapport à la configuration de la Sit en ce moment là.

Annex 29

Extract of President Kabila's speech in Goma, April 2012

ADRESSE DU PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE A LA POPULATION DU NORD-KIVU CE MERCREDI 11 AVRIL 2012.

Le Président Joseph KABILA, clôturant son séjour de travail dans la province du Nord-Kivu, avant de se rendre à Bukavu, dans la province voisine du Sud-Kivu, s'est adressé à la population de Goma lors d'une rencontre organisée dans la salle des banquets de l'hôtel Ihusi ce mercredi, 11 avril 2012, à l'intention des membres de la société civile, la FEC, les femmes, les étudiants et autres forces vives de la ville de Goma. Il s'est exprimé en ces termes :

« En entrant dans la salle, je viens de faire un constat : je vous sens courroucés. Je ne sais pas si vous êtes fatigués ou si vous êtes fâchés parce que je suis arrivé avec un retard de trente minutes. Je suis arrivé en retard parce que la route est trop mauvaise (applaudissements). Nous avons été obligés de faire un détour par une route que je n'ai jamais empruntée qui est aussi dans un état de dégradation très avancé: c'est ce qui explique ce retard.

Hier quand j'étais en réunion avec le Vice-gouverneur, il m'a proposé de rencontrer les couches de la population du Nord-Kivu, ce que j'ai accepté volontiers. Cependant, il m'a prévenu en disant que ça ne serait pas seulement une réunion, mais que la rencontre risquait de se transformer en un tribunal. J'ai sursauté et lui ai demandé comment cela. Mais après avoir entendu trois ou quatre de vos interventions, je me rends compte qu'il avait raison. Je suis comme dans un tribunal, voilà pourquoi je prends la parole debout pour respecter les règles d'usage. Au tribunal, on répond debout et non assis (applaudissements).

Toutes les personnes qui ont pris la parole ici ont dit beaucoup de préoccupations. Moi aussi je suis venu au Nord-Kivu avec une seule préoccupation. Et cette seule préoccupation a des répercussions sur trois autres éléments : la question des infrastructures, le système éducatif qui est politisé et l'emploi. Mais ma plus grande préoccupation ; et je pense que c'est la préoccupation de toute la province, c'est la SECURITE, la PAIX parce que sans la paix, tout ce que nous avons dit ici ne peut changer et même les membres de la FEC et les mamans ne verront pas leur situation s'améliorer. Voilà pourquoi je suis venu.

C'est la deuxième fois que nous nous rencontrons dans cette salle, la première fois c'était en 2010 et nous étions plus nombreux. Aujourd'hui, je ne suis pas venu à Goma pour me défendre ni défendre mon bilan, moins encore celui du gouverneur. Non. Je suis venu à Goma parce que nous avons la grande préoccupation de la PAIX.

veut. Cependant, qu'il n'aille pas prendre une autre arme pour devenir un coupeur de routes ou s'engager au sein d'un groupe armé...

J'ai également dit aux officiers que notre armée n'a pas besoin d'officiers affairistes parce que l'armée est une vocation. C'est comme dans l'Eglise: l'on ne peut pas servir deux maîtres à la fois. Si l'on choisit d'être militaire ou homme d'affaire, il faut consacrer 100% de son temps à l'activité choisie. Pour les militaires, l'exigence de l'Etat est de consacrer 100% du temps à l'armée. Nous n'avons pas besoin des officiers affairistes. Nous les avons d'ailleurs déjà identifiés et certainement nous devons maintenant prendre des mesures: soit ils quittent l'armée, soit ils restent au sein de l'armée et se conforment à notre exigence. *(applaudissements)*

La dernière chose que je leur ai dite, c'est une question de maturité et de degré de compréhension. Il y en a qui disent qu'il y a des problèmes administratifs au sein de notre armée. Chaque armée dans le monde a ses problèmes. Et chaque armée a ses structures. Quand vous avez un problème, vous savez comment l'exprimer et les voies à suivre. Dans l'armée la revendication collective n'existe pas. Par exemple qu'il ait des gens qui disent « nous l'on a oublié de nous payer notre solde » ou « l'on ne nous a pas donné des grades parce que nous sommes de telle ou telle tribu »... Les voies de recours existent; il faut les utiliser pour revendiquer.

Voilà donc ce que j'ai en bref dit aux officiers.

Mais avant de terminer ce chapitre de sécurité et je l'ai rappelé aux officiers, il y a le cas d'un officier qu'on appelle Bosco NTAGANDA -et je ne sais pas pourquoi vous avez peur de citer son nom. L'on m'a dit que c'est parce que Bosco NTAGANDA a peur d'être arrêté qu'il y a « un deux trois.. »; écoutez! En 2002, il y a dix ans, lorsque nous cherchions la paix en Ituri, avec les Thomas Lubanga, chef Kawa et les autres, (nombreux sont déjà en prison), j'avais dit à Thomas LUBANGA d'arrêter immédiatement ce qu'il était en train de faire parce que ce n'était pas bon. Il faisait semblant et promettait de stopper, mais il continuait. Et comme résultat, il a eu un mandat d'arrêt et il a été mis en prison. De même, et c'est fort dommage, j'avais dit à un ancien collaborateur vice-président, Jean-Pierre BEMBA quand il avait envoyé des gens faire de l'aventure en Centre-Afrique: à la veille de la transition, c'était en 2003. Je lui avais interdit de le faire, il ne m'avait pas écouté: résultat, suite aux crimes commis par ses hommes, il a eu un mandat d'arrêt.

Maintenant il se fait qu'il y a un homme qu'on appelle Général Bosco NTAGANDA qui, lui aussi, a un mandant d'arrêt international. A chaque passage ici à Goma, la question suivante m'est posée : « pourquoi vous ne transférez pas Bosco à la CPI ? ». J'ai toujours donné la même réponse. Mais aujourd'hui je vais vous donner une autre réponse. **Cependant ma position n'a jamais changé et c'est la réponse que j'ai donné aux officiers avec qui j'étais hier.** Avec l'indiscipline qu'on a vécue ici, l'on n'a pas besoin d'arrêter et de transférer Bosco à la CPI. Nous pouvons nous-mêmes l'arrêter car nous avons plus de cent raisons de l'arrêter et de le juger ici ou à Kinshasa. Ce ne sont pas les raisons qui nous manquent.

L'on me dit que la pression de la communauté internationale va continuer. Mais écoutez ! **Moi je ne travaille pas pour la communauté internationale.** Je travaille pour la population congolaise toute entière et celle du Nord-Kivu. Et tout ce que nous allons faire sera fait pour l'intérêt de la population. Nous pouvons commettre des erreurs, mais notre objectif est de le faire pour l'intérêt de la population du Nord-Kivu. Concrètement, cette indiscipline que nous sommes venu régler ici, s'il y a un seul autre cas, cela nous donnera raison d'arrêter n'importe quel officier, en commençant par Bosco et tout autre officier. Et cette fois-ci, et je vais terminer par là, il ne faudra pas qu'on dise qu'on a arrêté un officier Ex-CNDP ou EX-Ceci... D'ailleurs hier j'ai interdit formellement au commandement de l'armée de continuer à utiliser les vocables officiers « ex-gouvernement », « ex-faz », « ex-cndp », etc. Nous n'avons qu'une seule armée et on commandement est unique et chaque officier qui se trouve au sein de cette armée doit se sentir officier du Congo, point à la ligne !

Ainsi, la situation que nous avons actuelle est que j'ai dit qu'il y aura des changements, je ne peux pas aller dans les détails, changement des commandants, changement des unités. Ceux qui ont manifestement voulu semer des troubles ou faire la guerre, certains ont fui jusqu'en Ouganda après leur tentative, d'autres comme Bernard sont dans les montagnes de Minembwe et nous le traquons et nous l'aurons et que sa communauté ne vienne pas me dire de le libérer, le colonel Kahasha se trouve quelque part dans la forêt de Beni dans le grand-Nord et d'autres sont aux arrêts. Et peut-être avec le travail de la commission de discipline, nous allons continuer à en arrêter d'autres. C'est cela la situation que nous avons actuellement et nous allons continuer à travailler pour nous assurer que la situation est sous contrôle à 100% dans le Nord-Kivu et la Province du Sud-Kivu. »

Traduit du Kiswahili par la Rédaction de VBR-Fm, 98.5Mhz
Virunga Business Radio (Goma) / +243990014671

Annex 30

CNDP communiqué stating that while combats were ongoing in Masisi, General Ntaganda continued belonging to the FARDC hierarchy



Mise au point du CNDP sur la situation militaire qui prévaut actuellement dans les Provinces du Nord-Kivu et Sud-Kivu.

La direction politique du CNDP, Parti politique membre de la majorité présidentielle, qui a toujours milité pour une solution politique négociée dans le forum de la réconciliation tel qu'exprimé dans les Accords du 16 janvier et du 23 mars 2009, condamne avec force la reprise des hostilités et souhaite apporter à l'opinion nationale et internationale les éclaircissements suivants relatifs à la situation sécuritaire qui prévaut actuellement dans les provinces du Nord-Kivu et du Sud-Kivu :

1. Des unités entières des Forces Armées de la République Démocratique du Congo (FARDC) sont actuellement en situation de mutinerie dans les provinces du Nord-Kivu et du Sud-Kivu. Elles se sont soustraites de leurs chaînes de commandement et se sont retirées de leurs positions respectives antérieures pour des raisons sécuritaires. Ce retrait a été effectué afin d'éviter toute possibilité de confrontation violente avec leurs collègues et compagnon d'armes. Malheureusement, ces forces font actuellement l'objet de plusieurs attaques militaires, les forçant à se défendre tout en évitant une escalade majeure du conflit armé. Cette situation désastreuse provoque des morts d'hommes, des pillages et des déplacements massifs des populations civiles innocentes.

2. Cette situation de mutinerie a été fréquemment décrite dans les médias tant nationaux qu'internationaux comme un mouvement d'auto-défense initié par un Général des forces armées de la République Démocratique du Congo (FARDC) menacé par un mandat d'arrêt international. Cette interprétation, qu'elle soit basée sur l'ignorance des faits réels sur le terrain, ou plutôt sur une tentative de détourner l'opinion publique, est totalement incorrecte et manipulatrice ; car l'officier ci-haut cité continue à travailler sous le commandement de la hiérarchie des FARDC.

3. La direction politique du CNDP voudrait souligner que la résurgence qui prévaut actuellement trouve ses racines dans l'échec évident du processus d'intégration des éléments issus des mouvements politico-militaires au sein des Forces Armées de la République Démocratique du Congo.

4. Il est important de souligner que le Gouvernement de la RDC est entièrement responsable de la situation qui prévaut aujourd'hui à cause du non-respect des Accords de paix du 16 Janvier et du 23 Mars 2009 signés à Goma.

5. La Direction Politique du Congrès National pour la Défense du Peuple réitère son attachement aux Accords de paix précités et estime qu'à ce stade il est encore fort possible de mettre fin à cette situation qui menace dangereusement la stabilité du pays.

Pour ce faire, les recommandations suivantes devraient être observées :

a. Au Gouvernement de la République Démocratique du Congo:

- Ordonner l'arrêt immédiat des hostilités au sein de l'Armée pour la sécurité de nos populations.
- Prendre en charge les déplacés et les réintégrer dans leur milieu d'origine dans les plus bref délais
- Revenir sur l'application stricte des accords de paix du 16 janvier et du 23 Mars 2009.

b. A la Communauté Internationale

- Pousser les Autorités de la RDC à respecter les accords de paix précités et à *privilégier le dialogue, comme moyen pacifique de règlement des conflits.*
- Venir en aide aux déplacés.

c. A la MONUSCO

- De jouer son rôle d'assurer la sécurité des personnes et de leurs biens

Fait à Goma, le 29 Avril 2012.

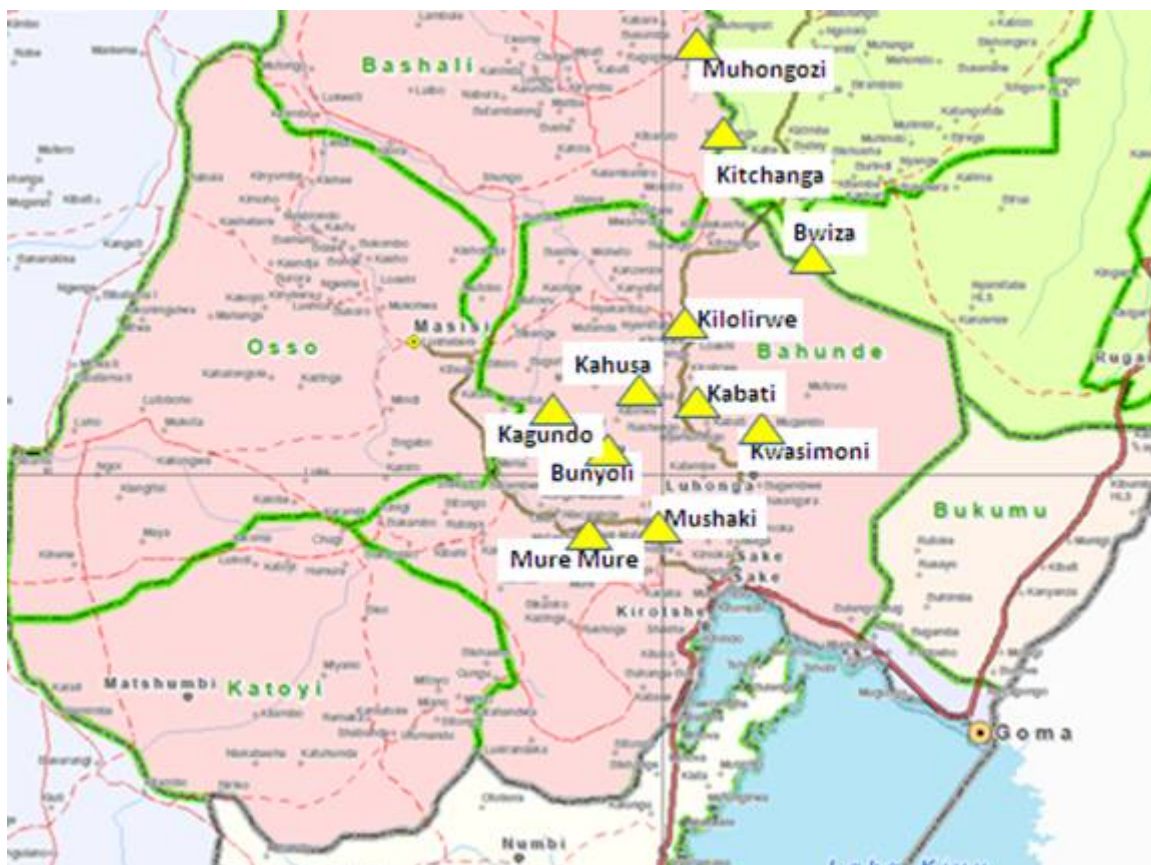
Pour la Direction Politique du CNDP

Sénateur MWANGACHUCHU HIZI Edouard


Président national

Annex 31

Positions held by mutineers in Masisi



Annex 32

CNDP communiqué acknowledging the 4 May 2012 five-day ceasefire announced by FARDC, though the mutineers attacked FARDC in Kibumba on 8 May 2012



République Démocratique du Congo



CONGRES NATIONAL POUR LA DEFENSE DU PEUPLE
(C.N.D.P)

Arrêté Ministériel d'agrément No 032/2009 du 15 juin 2009

**COMMUNIQUE DE PRESSE DU CONGRES NATIONAL
POUR LA DEFENSE DU PEUPLE N*004/CNDP/PN/12**

Le CNDP, parti politique membre de la majorité présidentielle porte à la connaissance de l'opinion nationale et internationale qu'il reste attaché au processus de paix et continue à privilégier une solution politique à la crise actuelle;

Le CNDP reste attaché au processus de paix enclenché avec le Gouvernement de la République Démocratique du Congo avec les efforts, sans conteste, de la communauté internationale depuis la signature des accords du 16 janvier et du 23 mars 2009 à l'hôtel IHUSI, à Goma ;

Le CNDP a salué, avec ferveur, la décision du Gouvernement congolais de décréter le cessez-le-feu depuis vendredi 04 mai et exhorte d'une part, les FARDC et leurs éléments mutins à maintenir cette trêve et d'autre part, à privilégier le dialogue au détriment des armes qui tuent, détruisent et provoquent des déplacements massifs et pénibles des populations civiles innocentes ;

Le CNDP déplore cette catastrophe humanitaire qui vient de frapper pour la énième fois le Nord et le Sud-Kivu à cause de ces affrontements opposant les éléments militaires d'une même armée et invite, par conséquent, le Gouvernement congolais, la MONUSCO et la communauté humanitaire de voler vite aux secours des déplacés et des réfugiés abandonnés à leur triste sort ;

Le CNDP tire la sonnette d'alarme à cause de cette escalade observée et demande au Gouvernement congolais de convoquer urgemment la réunion du comité national de suivi pour qu'une solution à ce problème soit rapidement trouvée

Fait à Goma, ce 08 Mai 2012 Pour le CNDP,

Sénateur Mwangachuchu Hizo Edouard

Président National

Annex 33

CNDP communiqué announcing the creation of M23



REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO
CONGRES NATIONAL POUR LA DEFENSE DU PEUPLE
Armée Nationale Congolaise, ANC/CNDP



Communiqué de Presse n°011/ANC/CNDP/2012

Les membres du Haut-Commandement Militaire de l'Armée Nationale Congolaise se sont réunis en séance extraordinaire ce dimanche 06 mai 2012 à Rutshuru en province du Nord-Kivu. Un seul point était prévu à l'ordre du jour à savoir l'évaluation du processus de paix négocié avec le Gouvernement de la République en Janvier 2009 à l'hôtel IHUSI à Goma ayant conduit au Communiqué du 16 janvier et à l'accord politique du 23 mars de la même année.

Au cours de cette séance extraordinaire, le Haut-Commandement Militaire a attribué à l'actuelle direction de l'organisation la totale responsabilité de l'échec du suivi de la mise en œuvre des accords négociés avec le gouvernement de la République.

Ainsi, le Haut-Commandement Militaire de l'ANC a décidé à dater de ce jour ce qui suit :

1. La création au sein de l'organisation d'un nouveau courant dénommé Mouvement du 23 mars, M23 en sigle, qui aura en charge la redynamisation de l'application des dispositions contenues dans le communiqué du 16 janvier 2009 ainsi que dans l'accord politique du 23 mars 2009;
2. La désignation du Colonel MAKENGA SULTANI en qualité de coordonnateur du Mouvement du 23 Mars ;
3. Il est ordonné à tous les officiers supérieurs, officiers subalternes, sous-officiers et caporaux de ne répondre qu'au seul commandement du Colonel MAKENGA SULTANI.

Fait à Rutshuru, le 06 mai 2012

Le Porte-parole du Haut-Commandement Militaire de l'ANC/CNDP


KAZARANA Vianney
Lieutenant-colonel

Contact: +243997710965

Annex 34

Mutineer and M23 positions in Rutshuru



Annex 35

**Aerial photograph of General Ntaganda's farm in Mushaki,
where one of his arms caches was seized**



Annex 36

Photographs of light and heavy weapons recovered from General Ntaganda's farm on 8 May 2012 after Government forces dislodged ex-CNDP mutineers from Mushaki, Masisi territory



Annex 37

Photographs of weapons seized from Colonel Makenga's private arms cache in Nyamunyoni



Annex 38

CONSUP letter soliciting financial and material support



REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO

CONSEIL SUPERIEUR POUR LA PAIX

« CONSUP »

ETAT DES BESOINS DES MATERIELS
URGENT POUR PERMETTRE LES
LANCEMENT DES OPERATIONS DE
LIBERATION.

I. 02Jeeps tout terrain pour le commandement et l'état major pour permettre la mobilité et le meilleur contrôle de tous les axes (location pour 07jours 1000dollards américains +carburant 500 dollars total 1500 dollars américains)

II. Appareils thuraya selon tous les axes et sous axes opérationnelles

DETAIL :

- **Etat Major Haut Commandement : Total 04 Thuraya**
Axe Nord Nord : Sous Axes (kalehe, bunyakiri, kalonge) Total 03 thuraya
- **Axe Sud Sud : Sous axes (plaine de la ruzizi, kaziba, luhwinja, burhinyi) Total 04 thuraya**
- **Axes Ouest : Sous Axes (shabunda,walungu,ninja, et nzibira. Total 04 Thuraya**
- **TOTAL 15 Appareils Thuraya pour 12000 dollars américains a raison de 800 dollars par appareil**

- **Axe Mwenga, Kamituga, Lugushwa : 3 Thuraya pour un total de 2400 dollars américains.**

III MOTOROLA : Selon les axes et pour des raisons de coordination des opérations et efficacité nous prévoyons 100_Motorola représentant un total de 7500 dollars américains a raison de 150 dollars par paire

IV. Groupe Electrogène 200 dollars américains.

V _Ordinateur portable pour 700 dollars américains

VI. Imprimante pour 300 dollars américains

Radio Phonique 7 Equipements pour 7000 dollars à raison de 1000 dollars par Equipement

VII 10Panneaux solaires estimées a 2000 dollars américains +10batteries de 200 ampères estimées a 1500 dollars américains

IIIX Pour achat produits pharmaceutique nous estimons 2000 dollars américains

IX Location de 2 camions pendant 7jours + le carburant pour ravitailler les troupes dans les différents axes et sous axes, leur déplacement vers le champ de bataille, évacuation des matériels, nous prévoyons 3000 dollars américains

X Cartes de crédit pré payées (Airtel, Cct,Vodacom,MTN.)

Nous avons estimé 2000 dollars américains

**XI Frais alloués a la motivation des troupes 400.000
dollars américains a raison de 80 dollars par élément**

**XII Frais alloués au renseignement : Nous estimons 5000
dollars américains**

**Voici la sommation totale de tous ces moyens : 447.100
Dollars américains**

**NB : Nous sommes quotients que les moyens sont énormes
acause de la motivation des nos troupes et de la
communication mais nous les prévoyons pour qu'ils soient
motivées et courragées pour prendre la ville de Bukavu qui
depuis le mardi a 21h a connu une grande infiltration des
troupes Rwandaises pour venir concrétiser leur rêve de tous
les jours LA BALKANISATION DE L'EST et surtout libérer
tout le pays qui est déjà sous occupation étrangère.**

**Mobilisons-nous donc tous pour sauver le Congo terre de nos
ancêtres.**

**Pour le CONSUP « C'EST AUJOURDHUI
OU JAMAIS »**

Ainsi fait à Bukavu le 14 déc. 2011

Le chargé de la Logistique et Finance

Annex 39

FARDC document on mutineers in Ituri

FICHE A 05/45

Concerne : Préparatif d'un mouvement insurrectionnel des militaires de la 4^{ème} Brigade basée à MARABO

I. FAITS

Des rumeurs persistantes et vérifiées font état des préparatifs d'un mouvement insurrectionnel des militaires de la 4^{ème} Brigade basée à Marabo, située à 45 Km de Bunia et prévue le 16.02.2012

II. OBSERVATION

- Des réunions clandestines se tiennent ces derniers temps à Marabo par des officiers supérieurs suivants :
 1. **Le Colonel AKILIMALI**, commandant de la 4^{ème} Brigade basée à Marabo ;
 2. **Le Lieutenant Colonel NDAISSHIMIYA**, commandant second de la 41^{ème} Bataillon ;
 3. **Le Lieutenant Colonel KIKO Gervais**, commandant second chargé des opérations et renseignements de la 4^{ème} Brigade ;
 4. **Le Lieutenant Colonel BAHAME Germain**, commandant du 42^{ème} Bataillon ;
 5. **Le Major MAWASHI KOLONGO**, commandant compagnie ;
 6. **Le Major TAIKONGO**, commandant compagnie ;
 7. **Le Major Marie Paul** ;
 8. **Le Lieutenant DIPO** ;
 9. **Le Lieutenant KITURU**
- Toutes ces révélations sont faites par **le Major BALIZANI**, commandant second du 42^{ème} Bataillon qui participait aussi dans ces réunions ;
- Tous ces officiers justifient leur mouvement par des nombreuses souffrances qu'ils endurent avec les militaires ;
- Leurs cibles demeurent l'Occ, la Dgda, toutes les banques et la résidence du Colonel FALL SIKABWE, commandant de la Zone Ops ;

- Au moyen de l'argent récupéré dans toutes ces entreprises ci haut citées, ils vont payer 100USD à chaque militaire ;
- Leur deuxième objectif, l'arrestation et l'élimination de tout le monde qui n'est pas de leur obédience ;
- Le troisième objectif comprend l'autonomisation du District de l'Ituri afin de gérer toutes les richesses qu'il regorge entre autres l'or, les bois, le pétrole.

III. AVIS ET CONSIDERATION

A l'issu de tous les recoupements effectués au sujet de ces rumeurs, il s'est avéré que cette insurrection est prévue le 16.02.2012. C'est pourquoi pour prévenir la concrétisation de leur plan machiavélique, nous souhaiterions que la hiérarchie réagisse vite.

Haute considération

Fait à Bunia, le 13/02/2012

Le Chef de Centre des Renseignements Généraux



Gaston LUAMBA SINONGA
Administrateur Adjoint

FICHE CHRONOLOGIQUE DES EVENEMENTS DANS LE SUD IRUMU

Dates	Faits/ Evénements	Observation
9 février 2012	Un groupe d'Officiers de la 4 ^{ème} Brigade Intégrée de la Zone Opérationnelle SAFISHA, entre en mutinerie contre la hiérarchie et demande dans un memo signé en date du 9 février 2012, la démission du Ministre de la Défense, la reconsidération de leurs émoluments et salaires. Ils ont dénoncé la mauvaise gestion des ressources de l'armée par le Commandant de la Zone Opérationnelle	La mutinerie a commencé à Marabo, situé à 45 km au Sud de Bunia, QG de ladite brigade
12 février 2012	Envoi par le gouvernement central d'une délégation a la tête de laquelle, le General Gabriel AMISI Chef d'Etat Major des Forces Terrestres, en vue d'entamer des négociations avec les mutins.	Les mutins avaient refusé de discuter avec la hiérarchie locale qu'ils accusent d'abus des biens de l'armée
13 février 2012	La délégation venue de Kinshasa s'est rendue à Marabo en vue d'engager des pourparlers avec les mutins. Le General AMISI n'a pas pu répondre aux doléances des mutins et est rentré à Bunia le même jour pour contacter Kinshasa et recevoir les orientations et la conduite à tenir	Les mutins dans leur memo, ont demandé leur représentation à l'assemblée nationale dans un pays ou l'armée et la police ne votent pas encore
15 février 2012	Accord entre les mutins et le gouvernement. La décision finale, procéder à la régimentation de toutes les unités de la Zone Opérationnelle. Ainsi 6000 des 7000 éléments de la Zone vont suivre ce recyclage de 45 jours dans 4 sites à savoir Djugu, Marabo, Katanga et Rwampara	Les mutins n'ont pas fait de déclaration pour informer de leur décision de reprendre les rangs de l'armée.
	La délégation participe à la Réunion du JOC du et partage les conclusions des accords avec les mutins. Des préoccupations ont été présentées par les sections substantives sur la question de protection, si les FARDC évacuent leurs positions stratégiques. Le Commandant FALL répond en disant que la Police se joindra aux 900 soldats restant pour assurer la protection des civils. Il ajoute que le Sud Irumu sera sécurisé jusqu'à Aveba, Gery, Bogoro	Le Général Moya Jean Paul Conseiller en sécurité du Chef d'Etat Major a été présenté et désigné comme instructeur chargé du recyclage

19 février 2012	6000 es 7000 éléments des FARDC de la Zone opérationnelle Safisha ont quitté leurs positions stratégiques dans le Sud Ituru pour rejoindre les 4 sites de recyclage	Toutes les positions ont été abandonnées. Les 900 FARDC sont restés dans le Sud Ituru sur l'axe Bunia jusqu'à Aveba et Gety. Bukirungi est aussi évacué à la même date du 19 février 2012
23 février 2012	Plus de 500 miliciens du FRPI à la tête desquels leur Commandant suprême Monsieur BANALOKI Justin dit COBRA MATATA, ont envahi le village de Bukirungi. Ils se sont adressés à la population en disant qu'ils ne sont pas là pour faire du mal mais qu'ils sont sortis de la forêt parce que les FARDC sont partis et qu'ils sont prêts pour la paix si le gouvernement accepte. Ils ont voulu occuper les installations des FARDC, mais le Commandant du COB les a demandé de ne pas s'installer au sein de la population. Ils ont occupé finalement la paroisse CE 39 à 3 km au Sud de Bukirungi	La population s'est solidarisée rapidement aux mutins et les leaders locaux de la place ont mis en place un mécanisme de collecte de fonds dans les 28 localités du groupement pour prendre en charge les mutins
24 février 2012	Ils ont rédigé et envoyé un memo au gouvernement central dans lequel ils ont exprimé leur volonté de faire la paix et d'intégrer les FARDC. Ils ont par ailleurs posé des prélabiles et des desideratas	Au titre des prélabiles et desiderata, ils ont demandé l'amnistie, la reconnaissance de leurs grades tels que proposés par le FRPI, leur intégration et brassage en Ituri entre autres
26 février 2012	Envoi par le gouvernement d'une mission conjointe District Ituri/MONUSCO pour rencontrer Cobra MATATA et discuter sur des possibilités de leur intégration. Des engagements de part et d'autre ont été pris. Le gouvernement à travers le Commissaire de District Adjoint chargé des finances, a pris l'engagement d'assurer la prise en charge des miliciens en vue de sécuriser la population et le FRPI s'est engagé à protéger les civils en attendant la suite des pourparlers sans accepter de remettre les armes	Toutes les deux parties se sont prononcées et ont fait part de leur engagement pour aboutir à une paix durable si le dialogue aboutit.
09 mars 2012	Retrait des derniers 900 éléments positionnés dans le Sud Ituru. Ils ont quitté pour rejoindre les sites et qu'à partir de cette date aucun militaire n'est encore présent dans cette zone	Dans un entretien avec le BCNUDH, Le T2 de la zone ops, a confirmé l'information selon laquelle aucun élément FARDC ne se trouve sur l'axe Bunia-Gety-Bogoro
12 mars 2012	Suite au retrait des derniers éléments FARDC de leurs positions de Gety, Telakele et Bogoro et en raison du fait que leurs doléances sont restées lettre morte, Cobra Matata a décidé de progresser et occuper Gety abandonné depuis le 09 mars. Une partie est restée à Bukirungi et l'autre est à	Selon des sources militaires de la Brigade corréborées par le rapport du CLA de Bukirungi, Cobra est parti pour y diriger son quartier General

Annex 40

AK-47 ammunition and 60 mm mortar bombs that were destined for Amani Leo operations in Masisi and Walikale



Annex 41

Photographs of negligence and dilapidation at SOCIDEX (formerly AFRIDEX) explosives plant in Likasi, Katanga province



Annex 42

Tin purchases from Bisie of comptoir Huaying in February 2012 and by comptoir CMM in March 2012

STATISTIQUE DES ACHATS DE LA CASSITERITE AU COMPTOIR HUAYING POUR LE MOIS DE FEVRIER 2012.

Date Ach.	N°	Nom - Post Nom	Entrepreneur Ad.	N° Carte de Nominat.	Quantité achetée	Prix d'achat kg	Observations
01/02/2012	01.	EXAMBA W'EXAMBA	Bine-Hyacinthe W.	062/1001	3598 kg		
23/02/2012	02.	TOMBOLA MARHEGANE	"	062/1001	1555.5 kg		
	03.	MAHMO KADARICA	"	"	110.6 kg		
	04.	CHIZA BUDIRIRI	"	"	132 kg		
	05.	EULIMUSHI ZUENB	"	"	1900 kg		
	06.	MIRIRO ZUGAMBUA	"	"	2394 kg		
	07.	MURARUKA NAONE	"	"	256 kg		
	08.	SABOSE KAMUZIMZI	"	"	1778 kg		
03/02/2012	09.	MIRIRO ZUGAMBUA	"	062/1001	2229.8 kg		le
	10.	"	"	"	1470 kg		
	11.	SABOSE KAMUZIMZI	"	"	1761 kg		
	12.	BISHWELA BABI	"	072/1001	1095 kg		
	13.	MUREFU KARANI	"	"	4485 kg		
	14.	"	"	"	148 kg		
04/02/2012	15.	MIRIRO ZUGAMBUA	"	"	1212.5 kg		le 05/02/2012 - Enfouage du lot N° 024/2011.
	16.	EXAMBA W'EXAMBA	"	"	1757 kg		Quantité 24450 kg
05/02/2012	17.	BISHWELA HTAMARO	"	"	604 kg		
	18.	"	"	"	22.665 kg		
	19.	"	"	"	3.194 kg		le 06/02/2012 - Enfouage du lot N° 025/2011.
	20.	LUKEE CHIBEDI	"	"	696.5 kg		Quantité 24450 kg
	21.	"	"	"	1454 kg		
	22.	BIEUBA BIZAZA	"	"	2.807 kg		
	23.	MUREFU KARANI	"	"	26.452 kg		
09/02/2012	24.	CHIZA BUDIRIRI	"	"	2993 kg		
	25.	CHIZA BUDIRIRI	"	"	144.5 kg		le Enfouage du lot N° 25/2011.
	26.	LUKEE CHIBEDI	"	070/1001	606.5 kg		Quantité 24450 kg
	27.	"	"	"	5.430 kg		
	28.	GITA MASETI	"	"	1763 kg		
	29.	BISHWELA BABI	"	"	741 kg		
	30.	KASIMU	"	"	1972 kg		
13/02/2012	31.	CHIZA BUDIRIRI	"	"	1744 kg		
	32.	CHIZA BUDIRIRI	"	"	557.5 kg		

Annex 43

Tin purchases from Bisie of comptoir Metachem in January 2012, by comptoir GMC in February 2012 and by comptoir AMR Mugote in March 2012

FICHE DE PRELEVEMENT DES STATISTIQUES D'ACHAT DES MINERAIS AU COMPTOIR D'ACHAT AGREÉ

Contrôleurs des Mines (Mr/Mme & Mlle) : MWENJIKAKA MWILALA F. R. B. B. B.

Comptoir : METACHEM

Mois de : JANVIER 2012

Stock antérieur	Date entrée	Substrat	Site mineur principal d'origine (ville, localisation, groupement mine)	Poids (kg)	Nom et pourcentage du négociant	N° carte négociant	ATM	Poids d'achat (kg)	Poids d'achat en (kg)	Quantité de (kg)	Prix d'achat (CFA)	Stock de comptoir
13, 97, 4 kg	11/1	Sm ²	Kalima	1000 kg	MW. S. S. K. K. K.							
14, 97, 2 kg	11/1	-	Bisie	800 kg	K. A. H. A. L. A. L. O.							
23, 003, 5 kg	13/1	-	Kalima	1000 kg	F. E. R. U. E. T.							
	18/1	Sm ²	Bisie	1800 kg	E. K. A. N. S. A. W. E. K. A. N. S. A.							
	-	-	Kalima	330 kg	R. A. T. A. N.							
	-	-	Kalima	330 kg	M. W. A. H. A. N. S. A. L. O. M.							
35, 430, 8 kg	20/1	-	Bisie	1800 kg	E. K. A. N. S. A. W. E. K. A. N. S. A.							
	-	-	-	1800 kg	M. W. A. H. A. N. S. A. L. O. M.							
43, 94, 8 kg	21/1	Il y a eu retrait de 800 Sm ² Rouge du négociant M. W. A. H. A. N. S. A. L. O. M. en destination du comptoir Huachang										
	N.B.	Il y a eu retrait de 15, 268, 8 kg en provenance de Kalima et de 30, 700 kg en provenance de Bisie										
		Sm ² Rouge : 20, 420 kg										

Le Contrôleur des Mines (Chef d'Equipe)

MWENJIKAKA MWILALA F. R. B. B. B.

r46 : Rubriquer sur les observations écrites. Saisir les quantités (en tonnes).

FICHE DE PRELEVEMENT DES STATISTIQUES D'ACHAT DES MINERAIS AU COMPTOIR D'ACHAT AGREÉ

Contrôleurs des Mines (M, Mme & Mlle) : Adèle KAVIRA Vwiruka
 Comptoir : Ets. A.R. NUGOIRE & F.R.E.R.
 Mois de : Mars 2012

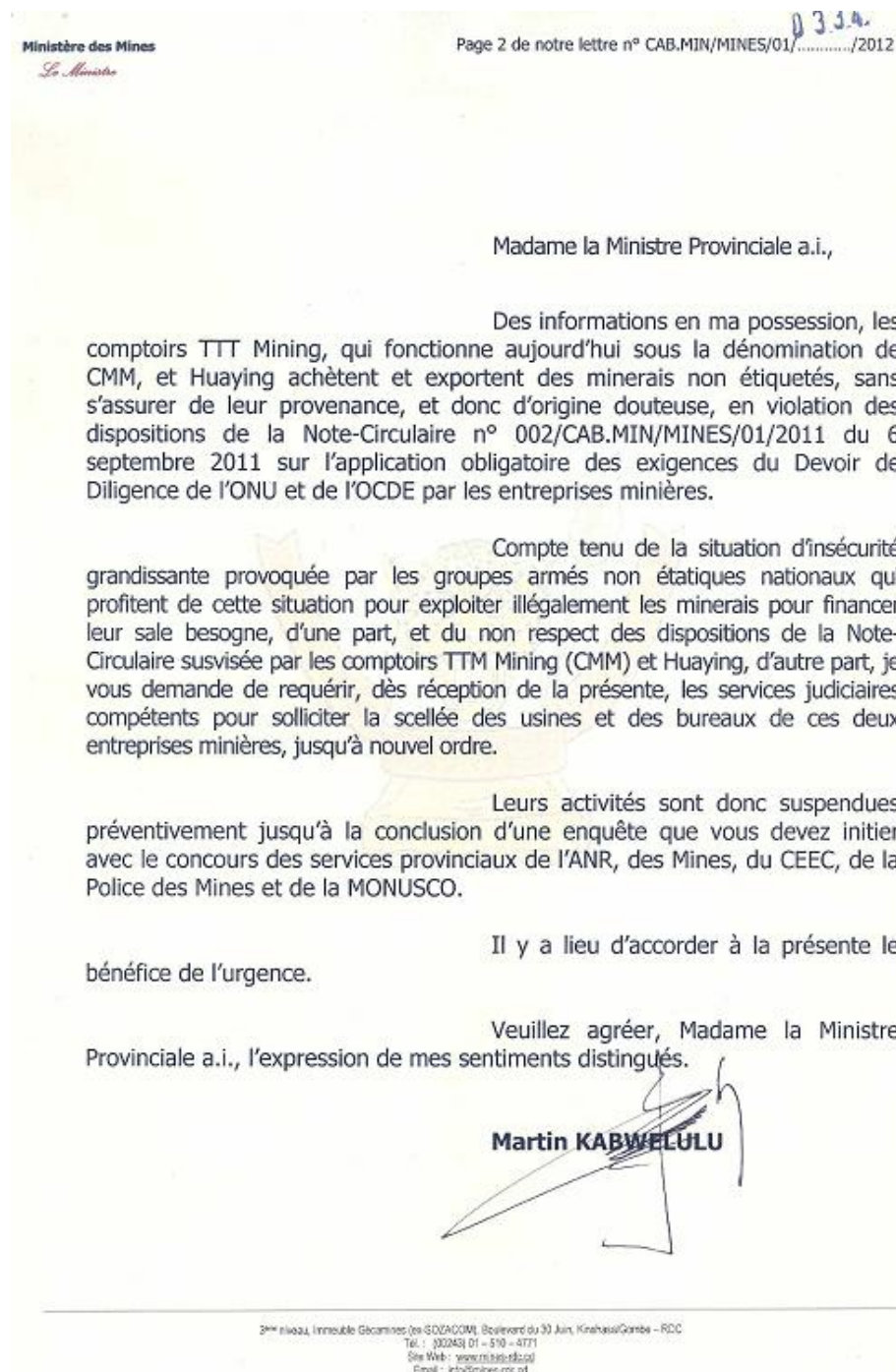
Stock antérieur	Date enregistr.	substance	Site mineur artisanal d'origine (site, localité, groupement)	Poids reçu(kg)	Nom et post. des négociants	N° mine artisanal	ATM n°	ATM S.A.T.S.C. ATM n°	Poids accepté ou acheté(kg)	Remarque (qualité, etc.)	Prix acheté en F.R.W.
	1 ^{er} /03	Cassitérite	Bine, uwa, utilitaire	1800	Ntukungu Ntukungu	033	117/03/080224	1800	✓		
12.980	2/03	Cassitérite	Bine, uwa, utilitaire	1800	Abdala Amin Kida	113	036/03/080644	1800	✓		
20.650	03/03	Cassitérite	Bine, uwa, utilitaire	1800	Ntukungu Ntukungu	009	116/03/080906	1800	✓		4,58
25.680	05/03	Cassitérite	Bine, uwa, utilitaire	1800	Ntukungu Ntukungu	033	116/03/080833	1800	✓		
26.880	06/03	Cassitérite	Bine, uwa, utilitaire	1800	Nantoko K. J. Kibika	033	116/03/080834	1800	✓		4,58
28.680	07/03	Cassitérite		2000	Ntukungu Ntukungu	033	116/03/080834	1800	✓		
0	09/03	Cassitérite	Bine, uwa, utilitaire	1800	Ntukungu Ntukungu	033	116/03/080834	1800	✓		
	10/03	Cassitérite	Bine, uwa, utilitaire	1800	Ntukungu Ntukungu	033	117/03/080497	1800	✓		
	11/03	Cassitérite	Bine, uwa, utilitaire	1800	Ntukungu Ntukungu	033	117/03/080497	1800	✓		
		Cassitérite	Bine, uwa, utilitaire	5250	Nantoko K. J. Kibika	00464	117/03/080497	1800	✓		20,830
25.275		Cassitérite	Bine, uwa, utilitaire	1800	Ntukungu Ntukungu	033	201/03/080857	1800	✓		
	14/03										
24.027	15/03	Cassitérite	Bine, uwa, utilitaire	2500	Ntukungu Ntukungu	157	117/03/080857				

Fait à Goma, le 15 / 03 / 2012
 Le Contrôleur des Mines (Chef d'Équipe)
Adèle KAVIRA Vwiruka

1 : Rubrique sur les observations et sur faits marquants (si vus).

Annex 44

Suspension announcement by the Minister of Mines for comptoirs CMM and Huaying



Annex 45

Tin purchases of *comptoir* Huaying from Bisie in January 2012

REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO
MINES DU NORD-KINSHASA
REGION PROVINCIALE DES
MINES & GEOLOGIE
B.P. 101 GOMA

FICHE DES STATISTIQUES D'ACHAT DES MINERAIRES CASSITERITE
POUR LE MOIS DE JANVIER 2012.

Stock Ant.	Nom et Post	Nom	Site Mines Art Site Géologique	N° d'ordre de Négociant	Quantité collectée	Observation
219 083,5 kg	01.	MIRHO EUGAMBWA R	BISIE-MYARA-W		5617 kg	
	02.	CHILA BUSIRIRI J.-P.	-	-	19 162,5 kg	
	03.	BANZI MUDINYA Augustin	-	-	1193 kg	
	04.	MURETU KAZANI	-	-	27 662 kg	
	05.	KABALA KASIMU	-	-	3299 kg	
	06.	TOMBOLA MAREGANE	-	-	1983 kg	Enfûtage du lot N° 23
	07.	LITONA WABOSHI	-	-	440 kg	Quantité 24 570 kg
	08.	SHAMAKU KASOLE	-	-	2 081,5 kg	
	09.	BIDRUWA BAZ	-	-	1822 kg	Enfûtage du lot N° 23
	10.	EPANGA WEKANGA	-	-	8 164 kg	Quantité 24 570 kg
	11.	CHONTANGE BERNABOLA	-	-	3128 kg	
	12.	WERRI CHIBETI JORH	-	-	2530 kg	
	13.	NYAMA YA NGALA	-	-	532 kg	
	14.	KBU SHELUMU	-	-	71 kg	
	15.	KAMUNDA LAMBER	-	-	586 kg	
TOTAL DU MOIS DE JANVIER.					79.303 kg	

- Le stock prélevé en échantillon au cours du Mois de Janvier 312,269,5 kg
 - Quantité collectée au cours du mois 79.303 kg.
 - la quantité réalisée au cours du mois de janvier 219 083,5 kg
 - Quantité exportée: 48.140 kg.
 - Reste en stock: 250.246 kg.

Fait à Goma le 31/01/2012.
 le Contrôleur des Mines
 NSABIMANA NZAMUYE Jean Louis

Annex 46

List of validated mines in the vicinity of the *centre de négoce* of Mugogo

Ministère des Mines

Annexe 46

ANNEXE A L'ARRETE MINISTERIEL N° 0189/C/M/MINES/04/2012 DU PORTANT QUALIFICATION ET VALIDATION DES SITES MINIERES DES TERRITOIRES DE KABARE, MINENGA ET WALLINGU DANS LA PROVINCE DU SUD-KIVU

N°	Site minier		Qualification/Validation	
	Dénomination	Code	Vert, Jaune et Rouge	Validé ou non validé
01	Nyameho	PE/44/TM/SK/Mines/Cert/001/2012	Vert	Validé
02	Kadubo-kahencenzi	PE/48/TM /SK/Mines/Cert/002/2012	Vert	Validé
03	Zola-Zola	PE/44/TM /SK/Mines/Cert/003/2012	Vert	Validé
04	Kashwa	PE/43/TM /SK/Mines/Cert/004/2012	Vert	Validé
05	Cirhe	PE/44/TM /SK/Mines/Cert/005/2012	Vert	Validé
06	Kashabeye	PE/44/TM /SK/Mines/Cert/006/2012	Vert	Validé
07	Nyabibwe	CVMUG/SK/Mines/Cert/007/2012	Vert	Validé
08	Muhinga	CVMUG/SK/Mines/Cert/008/2012	Vert	Validé
09	Mukungu		Rouge	Non-Validé
10	Uhondo-Nkambye		Rouge	Non-Validé
11	Mwana-River		Rouge	Non-Validé
12	Lukunchuri		Rouge	Non-Validé
13	Karhegeshe		Rouge	Non-Validé
14	Nyamutale		Jaune	Non-Validé
15	Kadji Katanga		Jaune	Non-Validé
16	Mushangi (D8)		Jaune	Non-Validé
17	Mtula		Jaune	Non-Validé
18	Bushubu		Jaune	Non-Validé
19	Misheke		Jaune	Non-Validé
20	Namadava		Jaune	Non-Validé
21	Rugenge-Luduba		Jaune	Non-Validé
22	Kilima Kusele		Jaune	Non-Validé
23	Lutuniulu (Colline 6)		Jaune	Non-Validé
24	Lutuniulu (Colline 1)		Jaune	Non-Validé
25	Kadji Katesa		Jaune	Non-Validé

Legende:

OK : Centre de Négoce ;
 SK : Sud-Kivu ;
 MUG : Mugogo ;
 TM : Territoire Minier ;
 PE : Permis d'Exploitation ;
 01, 04 et 08 : Numéro Permis d'Exploitation.

Fait à Kinshasa, le 21/05/2012

Martin KABWELULU

Annex 47

List of validated mines in the vicinity of the *centre de négoce* of Rubaya

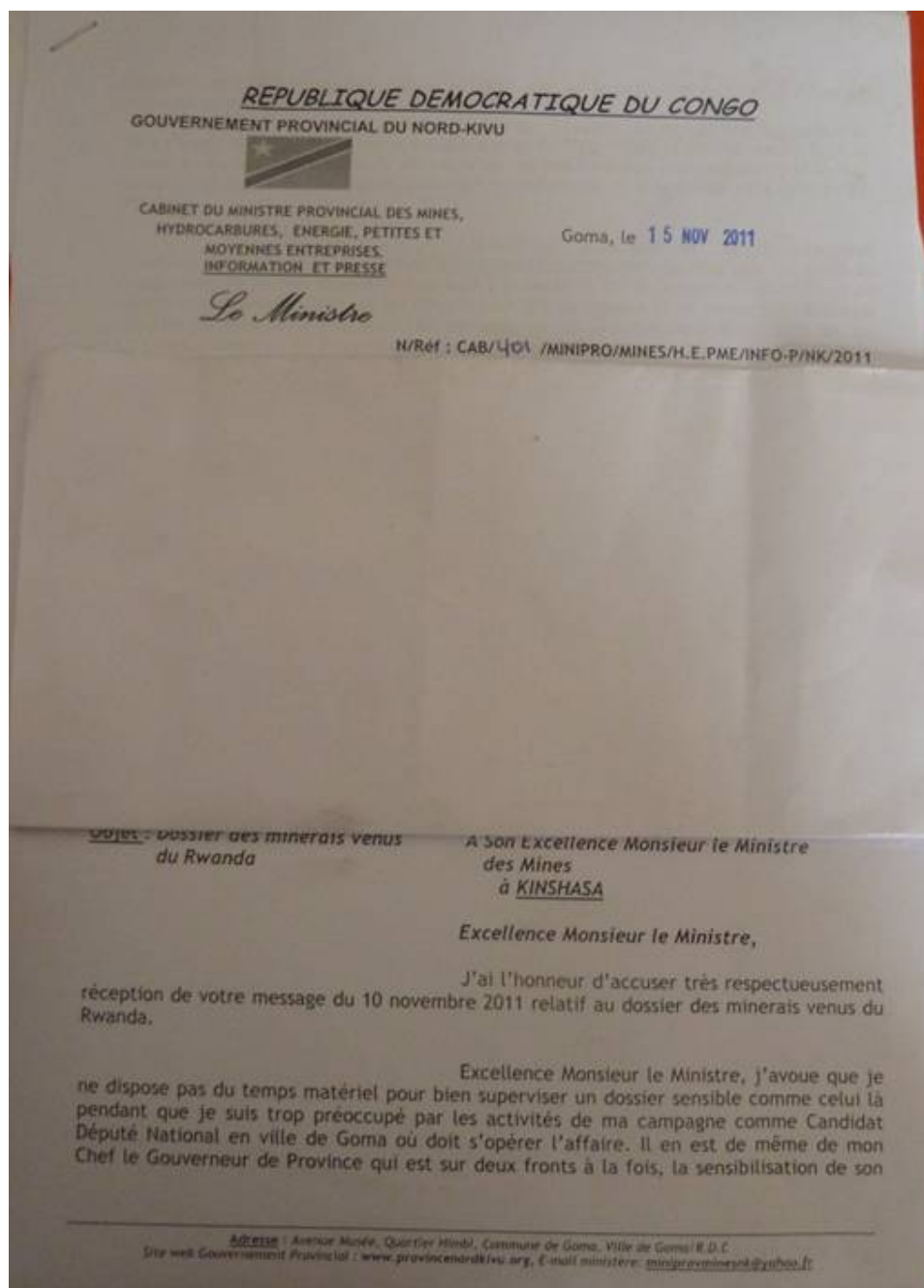
ANNEXE A L'ARRETE MINISTERIEL N° 0188/CAB/MIN/MINES/01/2012 DU PORTANT QUALIFICATION ET VALIDATION DES SITES MINIERES DU TERRITOIRE DE MASISI DANS LA PROVINCE DU NORD-KIVU

N°	Dénomination	Site minier	Qualification/Validation	
			Vert-Jaune ou Rouge	Validé ou Non validé
01	D2 Bhatema	PE/4731/MH/NK/Mines/Cert/001/2012	Vert	Validé
02	D2 Mutaba	PE/4731/MH/NK/Mines/Cert/002/2012	Vert	Validé
03	D1 Bhatema	PE/4731/MH/NK/Mines/Cert/003/2012	Vert	Validé
04	D4 Gakombe	PE/4731/MH/NK/Mines/Cert/004/2012	Vert	Validé
05	Lumoso/Gasasa	PE/4731/MH/NK/Mines/Cert/005/2012	Vert	Validé
06	Kyji	PE/4731/MH/NK/Mines/Cert/006/2012	Vert	Validé
07	Budjeli	PE/4731/MH/NK/Mines/Cert/007/2012	Vert	Validé
08	Buhasha	PE/4731/MH/NK/Mines/Cert/008/2012	Vert	Validé
09	Nyamukulyi/Rutshankaka	ON/Rub/NK/Mines/Cert/009/2012	Vert	Validé
10	Kamutale	ON/Rub/NK/Mines/Cert/010/2012	Vert	Validé
11	Brando	ON/Rub/NK/Mines/Cert/011/2012	Vert	Validé
12	Kibukunda			
13	Tanzania		Rouge	Non validé
14	Lindi		Rouge	Non validé
15	Mutundi		Rouge	Non validé
16	Bhuri		Rouge	Non validé
17	D4 Mufundi		Jaune	Non validé
18	Katovu		Jaune	Non validé
19	Mushwaka		Jaune	Non validé
20	Hjaji		Jaune	Non validé
21	Lwili		Jaune	Non validé
22			Jaune	Non validé
23			Jaune	Non validé
24			Jaune	Non validé
25			Jaune	Non validé
26			Jaune	Non validé
27			Jaune	Non validé
28			Jaune	Non validé
29			Jaune	Non validé
30			Jaune	Non validé
31			Jaune	Non validé
32			Jaune	Non validé
33			Jaune	Non validé
34			Jaune	Non validé
35			Jaune	Non validé
36			Jaune	Non validé
37			Jaune	Non validé
38			Jaune	Non validé
39			Jaune	Non validé
40			Jaune	Non validé
41			Jaune	Non validé
42			Jaune	Non validé
43			Jaune	Non validé
44			Jaune	Non validé
45			Jaune	Non validé
46			Jaune	Non validé
47			Jaune	Non validé
48			Jaune	Non validé
49			Jaune	Non validé
50			Jaune	Non validé
51			Jaune	Non validé
52			Jaune	Non validé
53			Jaune	Non validé
54			Jaune	Non validé
55			Jaune	Non validé
56			Jaune	Non validé
57			Jaune	Non validé
58			Jaune	Non validé
59			Jaune	Non validé
60			Jaune	Non validé
61			Jaune	Non validé
62			Jaune	Non validé
63			Jaune	Non validé
64			Jaune	Non validé
65			Jaune	Non validé
66			Jaune	Non validé
67			Jaune	Non validé
68			Jaune	Non validé
69			Jaune	Non validé
70			Jaune	Non validé
71			Jaune	Non validé
72			Jaune	Non validé
73			Jaune	Non validé
74			Jaune	Non validé
75			Jaune	Non validé
76			Jaune	Non validé
77			Jaune	Non validé
78			Jaune	Non validé
79			Jaune	Non validé
80			Jaune	Non validé
81			Jaune	Non validé
82			Jaune	Non validé
83			Jaune	Non validé
84			Jaune	Non validé
85			Jaune	Non validé
86			Jaune	Non validé
87			Jaune	Non validé
88			Jaune	Non validé
89			Jaune	Non validé
90			Jaune	Non validé
91			Jaune	Non validé
92			Jaune	Non validé
93			Jaune	Non validé
94			Jaune	Non validé
95			Jaune	Non validé
96			Jaune	Non validé
97			Jaune	Non validé
98			Jaune	Non validé
99			Jaune	Non validé
100			Jaune	Non validé

Fait à Kinshasa le 10 MAR 2012
Martin KABWELULU

Annex 48

Letter of the former provincial minister of mines Naasson Kubuya Ndoole, assuring the national Ministry of Mines that material sent back from Rwanda was safely locked away in Goma



2

électorat dans le Territoire de Lubero en particulier et la campagne du Chef de l'Etat en Province en général.

En plus, il ressort des contacts et des audiences que j'ai eu avec nos partenaires notamment BGR, ITRI, USAID et autres, venus dans le cadre du sondage, que la vente officielle de ces minerais non encore tracés par la RDC serait préjudiciable à la bonne poursuite du processus de traçabilité déjà amorcé en Province.

Ainsi, en attendant la fin du processus électoral, je demande à nos services spécialisés respectivement le Directeur de l'ANR et l'Inspecteur de la PNC Nord-Kivu auxquels j'ai laissé la clé de renforcer les mesures de sécurité au niveau du dépôt où les minerais ont été entreposés et de veiller pour la bonne sécurité de ceux-ci. Il y a aussi lieu de solliciter un avis favorable de la part de Son Excellence Monsieur le Gouverneur de Province pour la prise en charge du séjour et du billet de retour Goma-Kinshasa par avion en faveur du Directeur chargé des Investigations au Ministère des Mines logé à l'hôtel Ihusi depuis les cérémonies de Gisenyi.

Veillez agréer, Excellence Monsieur le Ministre, l'expression de mes considérations distinguées.

Naasson KUBUYA NDOOLE



Annex 49

Procurement policy based on United Nations due diligence guidelines adopted by Ningxia Orient Tantalum Industry Company

CNMC NINGXIA ORIENT GROUP CO.,LTD

Page 1 of 1

OTIC
NINGXIA ORIENT TANTALUM INDUSTRY CO., LTD.

Chinese - Contact

2012-9-15 Tuesday

HOME News About OTIC Products Marketing Research&Development Enterprise Management

News

HOME→About OTIC→News

Procurement Policy on the purchase and use of Conflict Tantalum materials

2011-3-26

Procurement Policy on the purchase and use of Conflict Tantalum materials

In order to ensure alignment of company and procurement policies for tantalum materials, Ningxia Orient Tantalum Industry Company Limited (OTIC) strictly complies with the rules and requirements of the United Nations, and condemns all illegal activities around tantalum mining within conflict regions.

Our company will not purchase or use any tantalum raw materials sourced directly or indirectly from the conflict areas of Democratic Republic of the Congo and their related semi-finished products. For raw materials and semi-finished products coming from different countries and regions, the suppliers are required by our company to provide all relevant documents and information indicating the traceability of the origin of the goods to ensure the legitimacy of their source.

Links

©2008 OTIC Corporation. All rights reserved worldwide. 宁ICP备08000400号

Annex 50

Official mineral exports from North Kivu during the first trimester of 2012

REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO
MINISTÈRE DES MINES

PROVINCE DU NORD-KIVU
DIVISION PROVINCIALE DES MINES
ET GÉOLOGIE

Le Chef de Division

STATISTIQUES DES EXPORTATIONS DE SUBSTANCES MINÉRALES À PARTIR DE GOMA
PAR LES ENTITES DE TRAITEMENT ET POINTS DE VENTE À L'ÉTRANGER DE JANVIER À MARS 2012
(1er Trimestre 2012)

N°	ENTITE DE TRAITEMENT	Substance Minérale	Quantité exportée en T	Pays de destination / Firma importatrice
1	HUAYING	Cassitérite	293,4	China National Mon Ferrous Metals/Chine
2	METACHEM	Cassitérite	55	Benstar Ag 50th Street Global/Panama(Amérique latine)
		Cassitérite	11,6	Guilin Jinli New Chemical Materials Co. Ltd N° 2/Chine
		Cassitérite	16	Mtc. Sdn Bhd of B01/04 Fourth Floor Selangor, Singapour
		Cassitérite	55,1	Sinostra Company Ltd/Chine
3	AR GOLD	Or	11 800,9	Villa N° 1 & 12 Jumeirah / Dubai
		Or	4 444,3 Gr	Swiss Golden Metals Financial/Suisse
4	AMR	Cassitérite	63	Guilin Jinli New Chemical Materials Co. Ltd N° 2/Chine
5	CMM	Cassitérite	24	Unit 2 401 A 24 / Floor, Park-In Commerce Centre 56, Dundas Street / Hong - Kong
	TOTAL	Cassitérite	519,1 T	
		Or	16 245,2 Gr	

* Tenant compte des firmes importatrices, les Pays importateurs des substances minérales à partir de Goma pour le mois de Janvier à Mars 2012 sont :

1. CASSITERITE

Chine :	424,1 tonnes	soit 81,7 %
Panama :	55 tonnes	soit 10,6 %
Singapour :	16 tonnes	soit 3,1 %
Hong - Kong :	24 tonnes	soit 4,6 %
Total :	519,1 tonnes	soit 100 %

2. OR

Dubai :	11 800,9 Gr	Soit 72,6 %
Suisse :	4 444,3 Gr	Soit 27,4 %
Total :	16 245,2 Gr	soit 100 %

Fait à Goma, le

Emmanuel NDIMUBANZI NGOROKA



Annex 51

Letter from the Steering Committee of the International Conference of the Great Lakes Region addressed to iTSCi



03 APR 2012

To Kay Nimmo (ITRI-iTSCi)
 Richard Burt (TIC-iTSCi)
 C.I Mr le Ministre des Mines RDC
 Mr Ntumba Luaba, Secrétaire
 Exécutif de la CIRGL
 Baudouin Hamuli Coordonnateur
 National de la CIRGL
 Karen Hayes (PACT)
 Bob Leet / Mike Loch (EICC /
 GESI)
 Lahra Liberti OCDE
 Group of Experts on DRC United
 Nations

Dear Kay and Richard,

We are writing to you in our capacity as Chairman of the Steering Committee of the ICGLR who has a keen interest in seeing the resuming of exports of conflict free material from all exporting ICGLR countries because the livelihoods of many artisanal diggers, particularly in North and South Kivu and Maniema, depends on mining activities.

It has been a long, frustrating and agonizing wait for the international community to respond to the plights and sufferings of the people of the region, particularly for the DRC, and notably the Maniema Province, where mining of 3T minerals is of such economic importance to both the local communities and local governments. This wait has mainly been as a result of the inability of the International Community to reach consensus over the stock issue which has been blocking the implementation of the iTSCi scheme that would have otherwise enabled the artisanal production and trade to restart.

This issue was first raised at the EICC/GeSi Workshop in Brussels in September 2011 where it seemed that the idea to create a fund from sale of stocks would be seen as a positive thing that could also help fund the start of traceability. During our last OECD meeting in Paris in November 2011, "Maniema stocks" was discussed again in detail and it was expected that the proposed solution only needed the final agreement of EICC, with expected support from civil society. However, in the recent visit by EICC/GeSi to

Eastern DRC it was clearly conveyed to the Government that EICC/GeSi will not endorse the movement of the stock to smelters participating in their CFS scheme and that it can be sold to smelters outside the CFS scheme.

We can understand the frustration of the owners of the stock who have been waiting patiently for a solution and for the international community to take some clear action, however, since this solution seemed a long way off, and as the December 2011 UN Report released by the Group of Experts recommended sale of the stocks as coming from a generally peaceful area of Maniema, those owners have moved to ship the mineral to China even though at heavily discounted prices.

In the case of Maniema Province, current reports gathered have all indicated clearly that all the "Maniema Stocks" have been shipped out and therefore we would now urgently call on ITRI/TIC to promptly carry out the necessary assessment to clear the way for the implementation of the bag tagging operation for new production in Maniema province under the ITSCI scheme. This will enable compliance with conflict minerals schemes and regulations and at the same time provide a more equitable return to the diggers and the local government who have lost significant income and the possibility of the proposed community fund by being forced into trade at heavily discounted prices.

In conclusion we sincerely hope that you will be able, without any further delay, be able to tag the conflict free material from Maniema as the Minister of Mines of DRC has requested

Best regards

Mabotija Yanga


Chairman of the Steering Committee of the ICGLR

Annex 52

Letter from the Minister of Mines of the Democratic Republic of the Congo addressed to the audit committee of EICC/GeSi

République Démocratique du Congo



MINISTRE DES MINES
Le Ministre

Kinshasa, le 07 APR 2012
N° CAB MINMINES/01/ 4254 /2012

Transmis copie pour information à :

- Son Excellence Monsieur le Président de la République, Chef de l'Etat
(Avec l'expression de mes hommages les plus déferents)
- Son Excellence Monsieur le Premier Ministre, Chef du Gouvernement
(Avec l'assurance de ma haute considération)
- Son Excellence Monsieur le Vice-Premier Ministre, Ministre des Postes et Nouvelles Technologies de Communication
- Monsieur le Ministre des Affaires Etrangères
- Monsieur le Ministre de la Coopération Internationale et Régionale
- Monsieur le Secrétaire Général des Mines (TOUS) à KINSHASA/GOMBE
- Honorable Président de l'Assemblée Provinciale du Maniema
- Monsieur le Gouverneur de Province du Maniema
- Monsieur le Ministre Provincial de l'Economie, Mines et Energie du Maniema
- Monsieur le Chef de Division Provinciale des Mines et Géologie du Maniema (TOUS) à KINDU
- Monsieur le Secrétaire Exécutif de la CIRGL à BUJUMBURA
- Madame KAY NIMMO, Manager of Sustainability and Regulatory Affairs ITRI à LONDRES (United Kingdom)

Objet : Situation des minerais de la Province du Maniema.

✓ A Audit Committee EICC-GEI/FREE SMELTER PROGRAM
C/° Electronic Industry Citizeships Coalition
1155/15 th Street, suite 500
à WASHINGTON DC, 20005

Messieurs,

Par la présente, le Ministère des Mines de la République Démocratique du Congo tient à vous remercier de l'attention particulière que vous portez au secteur minier stannifère Congolais et à vous informer sur la situation réelle de la Province du Maniema dans ce secteur.

La Province du Maniema est une Province minière, en plus de sa vocation agricole. Depuis l'arrêt des activités minières industrielles de la société **SOMINKI**, devenue **SAKIMA**, l'exploitation minière

2ème étage, Immeuble Citizeships ex-SOMINKI, Boulevard du 30 Juin, Kinshasa/Gombe - RDC
Tél : (00243) 81 - 113 - 4771
Site Web : www.eicc.cd
E-mail : eicc@eicc.cd